قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

إستراتيجيَّة الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي آفاق 2030

مذكرة تخرج مُقدمَّة ضمن متطلَّبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات العامة

إعداد:

رادية بوشيش

إشراف:

الدكتور فاتح خننو

لجْنَة المُناقَشَة

اِسم ولقب الأستاذ	مُؤسَّسة الانتساب	الصفة
د. نرجس فليسي	المدرسة الوطنية العُليَّا للعلوم السياسيَّة	رئيسًا
د. فاتح خننو	المدرسة الوطنية العُليَّا للعلوم السياسيَّة	مُشرِفًا ومُقرِّرًا
د. سارة يخلف	المدرسة الوطنية العُليَّا للعلوم السياسيَّة	عُضوًا مُناقِشًا

السنة الجامعية: 1444- 1445هـ / 2023- 2024م

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

إستراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي آفاق 2030

مذكرة تخرج مُقدمَّة ضمن متطلَّبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات العامة

إعداد: رادية بوشيش

إشراف: الدكتور فاتح خننو

لجْنَة المُنَاقَشَة

اِسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الإنتساب	الصفة
د. نرجس فليسي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسًا
د. فاتح خننو	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مُشرِفًا ومُقرِرًا
د. سارة يخلف	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عُضوًا مُناقِشًا

السنة الجامعية: 1444- 1445هـ / 2023- 2024م

قال الله تعالى

{إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ}

[سورة المؤمنون: الآية ١١١]

شُكر وعِرفان

(وآخِرُ دَعوَاهُم أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبَ الْعَالَمِينَ)

إلى **الدكتور فاتح خننو**: كنت لي نعم المشرف والموجه منذ أن كان الموضوع اِقتراحا مطروحا إلى أن أصبح مثبتا للبحث فيه والعمل عليه، كنت المرشد والداعم.. جزاك الله خير الجزاء.

إلى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية التي كانت المنزل الثاني والمكان الذي احتضن طموحاتنا وآمالنا.

إلى الأساتذة الأفاضل، الذين لم يدخروا جهدا في تعليمنا وتوجيهنا، الذين كانوا مثالا يحتذى به في التفاني والإخلاص: شكرا لكم على كل نصيحة قدمتموها لنا وعلى كل درس تعلمناه منكم.

إلى كل طاقم المدرسة ومن يسهر على الرقي بها خاصة: **ثسعديث وردة شنون** على جِدِّها واجتهادها وفائها وإخلاصها، شكرا لأنك دوما تنظرين إلى راحة الطالب مسعاك الأول والأخير.

شكرا لكل من علمني حرفا، كلمة ومقياسا.

إهداء

إلى اليد الخفية التي أزالت عن طريقي الأشواك وساندتني في ضعفي وهزلي، إلى من علمني موتها أن الدنيا كفاح واللقاء بالجنة بإذن الله.. إلى من أهدي لها نجاحي محفوفا بالدعوات راجية من المولى أن يخبرها بمدى حبي واشتياقي، إلى **جدتي الحبيبة** التي كانت ملهمة نجاحي التي رحلت قبل أن تقطف ثمار جهدها.. إلى من كنت أرجو أن أنال شرف النجاح بجانبها.

إلى نفسي الطموحة، إستحقيتِ النجاح.

إلى ضلعي الثابت وأماني الأبدي إلى ذلك الصدر الحنون الذي اِحتواني كلما كنت بحاجته، إلى من سعى وناضل وكلّل العرق جبينه وعلّمني أن الدّنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة... **أبي العزيز**

إلى تلك الحبيبة ذات القلب النّقي، سعادتي ووهج حياتي إلى معنى الحب والحنان إلى سر الوجود، إلى خيرة أيامي وقرة عيني.. الشيء الذي لا يقال وإذا قيل لا يوفيه الحديث...**أمي الغالية**

إلى حبيبي وسندي في الحياة رفيقي وصديقي وحبيب قلبي، قوتي وضلعي واِستقامة ظهري...**أخي الوحيد** أعز الناس وأغلاهم.

إلى الأعمدة الثابتة في الحياة، الداعمات المساندات، إلى من شد الله بهن عضدي فكنَّ خير معين.. **أخواتي وصديقاتي**

خُطَة الدّرَاسَة

المُقدّمة

الفَصل الأوّل: التّأصِيل المَفاهِيمي لِلأمن الغذائِي

مقدمة الفصل الأوّل

المبحث الأوّل: مفهوم الأمن الغذائي

- المطْلب الأول: تعريف الأمن الغذائي
- المطْلب الثاني: مرتكزات وأشكال الأمن الغذائي

المبحث الثّاني: محدّدَات الأمن الغذائي

- المطْلب الأول: مستويات الأمن الغذائي
- المطْلب الأول: مؤشرات وأبعاد الأمن الغذائي

المبحث الثّالث: سياسات الأمن الغذائي: تجارب دولية

- المطْلب الأول: سياسات الأمن الغذائي
- المطْلب الثاني: التّجارب المختلفة للدول في تحقيق الأمن الغذائي

خلاصة الفصل الأوّل

الفَصْل الثّاني: وَ اقع الأمن الغذائي في الجز ائر

مقدمة الفصل الثّاني

المبحث الأوّل: تحليل و اقع الوضع الغذائي في الجز ائر

- المطْلب الأول: الإمكانيات الغذائية في الجزائر
- المطْلب الثاني: مساهمة القطاعات الحكومية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر
- المطْلب الثالث: الآليات القانونية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

المبحث الثّاني: وضعِية الأمن الغذائي في الجز ائر

- المطْلب الأول: التّحليل الإحصائي للإستيراد والتّصدير في الجزائر
- المطْلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي في الجزائر
- المطْلب الثالث: العراقيل والصعوبات التي تواجهها الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي

خلاصة الفصل الثاني

الفَصْل الثالث: جُهود الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي: آفاق 2030

مقدمة الفصل الثالث

المبحث الأول: إستراتيجيات وسياسات تحقيق الأمن الغذائي

- المطْلب الأول: إستراتيجية السّياسة الفلاحية لضمان الأمن الغذائي
- المطْلب الثاني: إستراتيجية سياسة الصّيد البحري لضمان الأمن الغذائي
- المطْلب الثالث: إستراتيجية سياسة الصّناعات الغذائية لضمان الأمن الغذائي

المبحث الثاني: الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي

- المطلب الأول: الجهود الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي
- المطلب الثاني: الجهود الدّولية لتحقيق الأمن الغذائي
- المطلب الثالث: آفاق 2030: خيارات تحسين واقع الأمن الغذائي وسبل ضمانه وإستدامته

خلاصة الفصل الثالث

الخاتمة

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	مستويات الأمن الغذائي	25
02	المساحة الزراعية في الجزائر	42
03	مناطق الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر	43
04	حجم الموارد السطحية في الجزائر	44
05	أهم مؤشرات دور العنصر البشري في القطاع الزراعي لعام 2021	46
06	حصيلة النشاطات المكونة لفروع الصناعات الغذائية في الجزائر	50
07	مساهمة الصناعات الغذائية في التشغيل 2018-2020	62
08	وضعية مؤشر الأمن الغذائي للجزائر سنة 2021	64
09	مؤشر الأمن الغذائي للجزائر بالمقارنة مع الدول العربية لسنة 2021	66
10	إجمالي صادرات جميع المنتجات الغذائية	74
11	إجمالي واردات جميع المنتجات الغذائية	74
12	بيانات الصادرات والواردات في قطاع الصيد البحري	75
13	المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر بالسهوب في الجزائر	80
14	إستراتيجية تطوير الزراعة الصناعية	99
15	البرنامج الوطني لتعزيز الإستخدام الفعال للأسمدة	104
16	إنتاج البذور الزراعية في عام 2019 والتوقعات لعام 2020	105
17	أهداف الإنتاج الزراعي المروي	107
18	إستراتيجية تطوير وتحسين نظم الري	108

19	**برنامج إنشاء وحدات لتربية الحيوانات**	110
20	**تطور إنتاج العدس والحمص وفق الإستراتيجية الوطنية آفاق 2024**	121

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	التطور التاريخي لمفهوم الأمن الغذائي	18
02	نسب إستخدام مورد الماء في الجزائر حسب كل قطاع	45
03	توزيع الأسطول المخصص للصيد عبر الولايات 2010-2019	48
04	مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية حسب فروعه في الجزائر لعام 2020	51
05	التنوع الإقليمي لتركيز نشاط الصناعات الغذائية في الجزائر لعام 2019	51
06	المنتجات الأساسية على الأسواق الوطنية عامي 2020 و2022 بوحدة مليون طن	56
07	تطور واقع إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء خلال السنوات الأخيرة بوحدة مليون طن	57
08	إنتاجية صناعة الحليب في الجزائر	58
09	كمية إنتاج الفواكه في الجزائر	59
10	مسبة منتجات قطاع الصيد البحري بوحدة الطن	60
11	مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الخام	61
12	كمية إستيراد بعض المنتجات الغذائية الأساسية	71
13	قيمة إستيراد بعض المنتجات الأساسية بالدينار الجزائري	72
14	كمية تصدير بعض المنتجات الغذائية 2020-2022	73

قائمة المختصرات

المختصر	الإسم الكامل باللغة الأجنبية	الإسم الكامل باللغة العربية
FAO	Food and Agriculture Organization of the united states	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
AOAD	Arab Organization for Agricultural Development	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
GFSI	Global Food Security Index	مؤشر الأمن الغذائي العالمي
ODAS	Office de Développement de L'agriculture industrielle en terres Saharienne	الديوان الوطني لتطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية
BRICS	Economic and Political group consisting of five emerging economies : Brazil, Russia, India, China and South Africa	تجمع إقتصادي وسياسي يتكون من خمس دول رئيسية: البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا.

ملَّخص الدّراسَة

الملّخصات:

▪ الملّخَص باللُّغة العَربِية:

تَناولت هَذِه الدّراسة موضوع الأمن الغِذَائي من خِلال دراسة إستراتيجية الجزائر لتَحقيق الأمن الْغِذائي آفاق 2030، حيْثُ يحظَى هذا الموضوع أهميةً بالغِةً بِاعتباره اِحدى المحاور الأساسية الّتي تدْخُل ضمن التّوجُهات الكُبرى للسّياسة العامّة الوَطنِية، واِحدى الأبعاد لتحقيق الأمن في صورة منظُومة الأمن الشّامل. وقد بيّنت التّحوُلات الرّاهنة خاصةً فيمّا يتعَلق بِتطورات الموقف الأوكراني، أهميّة بَعث النّقاش الأكاديمي حول مسألة الأمن الغذائي ليست بإعتبارها تصورًا ضمن السّياسة العامة للدّولة، ولكن بالنّظر إليها كإستراتيجية ينبغي تحديد معالمها وأهدافها.

وقد اِنطلق موضوع هذه الدّراسة من اِشكالية مفادها أنه: "ماهي المعَالم والأسُّس الحقِيقية لِبلْورة إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي آفاق 2030؟"، وللإجابة على هذه الإشكالية اِنطلقنا من تصور نظري يشرح المقاربة المفاهيمية والنظرية للأمن الغذائي، واِستكشفْنا بعض التّجارب الدّوَلية الرّائدة في هذا المجال. ثمّ قمنا بالتعمق في دراسة واقعِه بالجزائر مدعمين ذلك بأرقام وإحصائيات حَول مساهمة القطاعات الحكومية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي الذي يساهم في تحقيق التّنويع الإقتصادي والتّنمية المستدامة.

وقد قمنا بالتّركيز علَى الفَصل الأخير الّذي يتضمن دراسة الإستراتيجية الجزائرية الجديدة من جميع جوانبها، من خلال الإعتماد على عدة بيانات إحصائية وتحليلها وعلى معلومات حصرية من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الصّيد البحري والمنتجات الصّيدية، حول مضمون الإستراتيجية وأسّسها وأهدافها. كما قدمنا خيارات تحسين وضمان واِستدامة الأمن الغذائي بحلول عام 2030.

وقد توصلنا في الأخير إلى عدّة نتائج مهمة، كان أهمها أن ملف الأمن الغذائي يشهد تحسنًا ملحوظًا خلال السّنوات الأخيرة خاصة في عملية الإنتاج، وهذا ما تشهد عليه التّقارير الوطنية والمنظمات الدّولية مثل مؤشر الأمن الغذائي العالمي الّذي صنّف الجزائر ضمن الدّول السّارية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الإكتفاء الذاتي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، القطاع الفلاحي، قطاع الصيد البحري، قطاع الصناعات الغذائية، الإنتاج الوطني، الإستراتيجية الوطنية.

Abstract :

This study addresses a crucial topic: "Food Security," examining Algeria's strategy to achieve food security by 2030. This subject is considered one of the fundamental axes that fall within the broad orientations of national public policy, constituting one of the dimensions of achieving security in the form of a comprehensive security organization. Current changes and transformations, particularly regarding the evolution of Ukraine's position, have highlighted the importance of reviving academic debate on food security not just as a vision within the state's public policy, but by considering it as a strategy whose characteristics and objectives must be determined and defined.

This study began with the following problem statement: "What are the characteristics and foundations for formulating a national strategy and achieving food security by 2030?" To address this, we started with a theory and examined some of the main international experiences in this field. We then studied its actual presence in Algeria, supported by figures and statistics on the contribution of government sectors and their role in achieving food security, which contributes to economic diversification and sustainable development.

We focused on the last chapter, which includes a study of the new Algerian strategy in all its aspects, based on several statistical data and exclusive information from the Ministry of Fisheries on the content, foundations, and objectives of the strategy. We also presented options and solutions to enhance, ensure, and maintain food security by 2030. In conclusion, we arrived at several important findings, the most notable being that the record in terms of food security has shown a significant improvement in recent years, particularly in the production process, as evidenced by national reports and international organizations such as the Global Food Security Index, which ranked Algeria among the countries making progress towards achieving food security thanks to self-sufficiency.

Keywords: Food security, Agricultural sector, Fisheries sector, Food industry sector, National production, National strategy.

Résumé :

Cette étude contient un sujet très important qui est « la sécurité alimentaire », qui examine la stratégie de l'Algérie pour atteindre la sécurité alimentaire environ 2030. Ce sujet est considéré comme l'un des axes fondamentaux qui s'inscrivent dans les grandes orientations de la politique publique nationale, il constitue l'un des dimensions de la réalisation de la sécurité sous la forme d'une organisation globale de sécurité. Les changements et les transformations actuels, notamment en ce qui concerne l'évolution de la position ukrainienne, ont démontré l'importance de relancer le débat académique sur la sécurité alimentaire non pas comme une vision au sein de la politique publique de l'Etat, mais en l'envisageant comme une stratégie dont les caractéristiques et les objectifs doivent être déterminés et définis.

Cette étude est partie de la problématique suivante : « Quelles sont les caractéristiques et les fondements pour formuler une stratégie nationale et atteindre la sécurité alimentaire d'ici 2030 ». Et pour répondre à cette dernière, nous avons commencé par une théorie certaines des principales expériences internationales dans ce domaine. Ensuite, nous avons étudié sa présence réelle en Algérie et l'avons étayée par des chiffres et des chiffres et des statistiques sur la contribution des secteurs gouvernementaux et leur role dans la réalisation de la sécurité alimentaire, qui contribue à la réalisation de la diversification économique et du développement durable.

Nous nous sommes concentrés sur le dernier chapitre, qui comprend une étude de la nouvelle stratégie algérienne sous tous ses aspects, basée sur plusieurs données statistiques et d'informations exclusives du ministère de la pêche sur le contenu, les fondements et les objectifs de la stratégie. Nous avons également présenté des options voir des solutions pour améliorer, garantir et maintenir la sécurité alimentaire d'ici 2030. Pour conclure, nous avons abouti à plusieurs résultats importants, le plus remarquable étant que le bilan en matière de sécurité alimentaire a connu une amélioration notable ces dernières années, en particulier dans le processus de production, c'est ce qu'attestent les rapports nationaux et les organisations internationales telles que l'indice mondial de sécurité alimentaire qui a classé l'Algérie parmi les pays en cours de réalisation de la sécurité alimentaire grâce à l'autosuffisance.

Mots-clés : Sécurité alimentaire, Secteur agricole, Secteur de la pêche, Secteur de l'industrie alimentaire, Production nationale, Stratégie nationale.

المقدّمة

المُقدّمة:

تَطور مفهوم الأمن بشكلٍ كبير ليشْمُل جوانب متعددة ومتشابكة تَعكس الطّبيعة المعقّدة للتّحديات الأمنية في العَصْر الحديث، حيث لم يعد يقتصر على الأبعاد التّقليدية الّتي كانت تُركز بِشكلٍ أساسي على الحِماية من التّهديدات العسْكرية والأمْن القَومِي. هذا التّطور أدى إلى ظهور أَبْعاد جديدة للأمن التي باتت تَحظى بأهمِية متزايدة في الدّراسات الأمنية والسّياسية. ومن بين هذه الأبعاد الجديدة يبرز الأمن الغذائي كجزءٍ لا يتجزأ من الأمْن المُوسع والشّامل وكأحد الأبعاد الحيوية التي تستحق الإهتمام والدّراسة المعمقة .

إنّ الأمن الغِذائي لا يَعني فقط توفر الغذاء بِكميات كافية لسدّ إحتياجَات السُّكان، بلْ يشمُل أيضًا القُدْرة على الْحصُول عَلى الغذَاء بشكلٍ مستدامٍ وآمنٍ وأن يكون مغذيًا ومناسبًا وصحيًا. وفي ظلّ التّحديات العالمية أصبح الأمن الغذائي قضية جدية ومن الإشكالات الخطيرة المطروحة عالميا في القرن الواحد والعشرين، بِحيث تَصدرَت كَافة المُناقشات السّياسية والعلمية، فقد جرى تشخيص الحالة العملية للأمن الغذائي العالمي كظاهرة ومفهوم، على كافة المستويات الدّولية والوطنية قَصد بَلورة خطة تنهي حالة الجوع الّتي تدق ناقوس الخطر، وذلك من خلال محاولة تفكيك الظّاهرة وتقصي أسبابها ودواعيها والمستهدفون بها.

ولا شكّ أن إمتلاك القُدرة على إستمرار الوفرة الغَذائية سواء بالإنتاج أو الإستيراد مع ضَمان تمويله مرْتبط أشدّ الإرتِباط بميزان القوة الدّولي، فهو إحدى الأسْلحة المحتكرة من قبل الدّول الإمبريالية سواء الغذاء نفسه أو أدوات الإنتاج الحديثة، قصْد إخضاع الدّول لشروط ما تقتضيه المصلحة عبر التّهديد بالتّجْويع وتقويض شرعية النّظم السّياسية، لهذا نجد في الأغلب فشل الدّول النّامية في تطبيق خططها التّنموية لعدم بلوغها مسْتوى مقبول من التأهيل التقني والإستقرار السّياسي.

عمدت الجزائر منذ الإستقلال إلى ترميم مخلفات الإستعمار الفرنسي على المستوى الإقتصادي وملئ الفراغ المؤسساتي للحفاظ على النسيج الاجتماعي دون الدّخول في فوضى الملكية، وتبنت التّخطيط المركزي كحلٍ سياسي لتنظيم الدّولة حديثة الإستقلال، ورغم الجهود المبذولة على الصّعيد التّشريعي، المؤسساتي، والإمكانات المادية المتوفرة والإصلاحات الدورية، بقيت الجزائر تستورد أغلب الأغذية بالإعتماد على مداخيل الجباية البترولية، التي لا تتحكم في أسعارها، وقد أثبتت الأزمات النفطية عامي

1986 و 2014، هشاشة الإقتصاد الجزائري، وأن الطّفرات المالية التي تمتعت بها لحوالي عقد ونصف لم تؤسس لإقتصاد وطني منتج لا يتأثر جذريا بسعر المحروقات. وفي ظل التّحديات الجسيمة التي واجهتها الجزائر في مجال الأمن الغذائي على مر السّنين، وبعد فشل السّياسات السّابقة في تحقيق الأهْداف المرجوة، قرَرت الحكومة الجزائِرية بقيادة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون إعادة تقييم إستراتيجياتها وجعل الأمن الغذائي أولوية مطلقة في جدول أعمالها الوطني. هذا التّحول الاستراتيجي يأتي إستجابةً للحاجة الماسَة إلى تبني نهج شامل ومستدام يضْمن توفير الغذاء الكافي والآمن والمغذي لكافة أفراد المجتمع الجزائري، بغض النّظر عن موقعهم الجغرافي أو وضعهم الإجتماعي، حيث تعتبر الجزائر بمواردها الطبيعية وإمكاناتها البشرية قادرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي في مجال الغذاء والمساهمة بفعالية في الأسواق العالمية. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب جهوداً متضافرة وتعاوناً وثيقاً بين جميع الأطراف المعنية وهذا ما دفع الجزائر بإعادة النظر في القضية بالتفكير بمنظور إستراتيجي وإدخال فكرة الإستدامة على جوهر السياسات العامة بالإعتماد على توصيات المنظمات الدولية والإمكانات المتاحة بدءا بمعالجة الإختلالات البنيوية ومحاربة الفساد قصد تمهيد الطريق نحو تحقيق الأمن الغذائي محليا والمساهمة دوليا في تحقيقه، خاصة مع التحولات الدولية التي ظهرت جليا مع بداية الحرب الروسية-الأوكرانية التي هددت جزء من العالم بالمجاعة.

وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر، واستكشاف الإستراتيجية الجديدة التي تتبناها الدولة الجزائرية في مختلف القطاعات الغذائية. كما تسعى إلى تقديم توصيات لتعزيز فعالية السّياسات الغذائية وضمان تحقيق الأمن الغذائي في عام 2030.

1) الإشكالية :

ترتكز هذه الدراسة على واقع الأمن الغذائي للجزائر في ظل التحديات العالمية والمحلية المتزايدة وعلى الإستراتيجية الوطنية المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي وخيارات تحسينه في عام 2030، والتي تهدف إلى توفير الغذاء الدائم والصحي للمواطن الجزائري. بالإضافة إلى تحقيق تنمية القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية وقطاع الصيد البحري وتربية المائيات عبر مختلف الإصلاحات والإجراءات التي تستمر الدولة الجزائرية السهر عليها من أجل تحقيقها. أيضا تأمل الجزائر الوصول إلى الإكتفاء الذاتي الغذائي وتعزيز الأمن الغذائي في البلاد، حيث يتطلب تحقيق أهداف هذه الدّراسة اِستكشاف السّياسات والإستراتيجيات وتحليل الجهود المبذولة وكيفية تعزيزها بحلول عام 2030.

وعليه سيكون السؤال البحثي كالآتي:

"ماهي المعالم والأسس الحقيقية لبلورة إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي آفاق 2030؟"

2) التساؤلات الفرعية :

تتفرع الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية :

- ما هو واقع الأمن الغذائي في الجزائر؟
- فيما تتمثل جهود الجزائر لضمان الأمن الغذائي؟
- هل من الممكن أن تحقق الجزائر أمنها الغذائي بحلول عام 2030؟

3) فرضيات الدراسة:

وإنطلاقا من الإشكالية المركزية والتساؤلات الفرعية المطروحة، تتطلب المنهجية العلمية اِختيار مجموعة من الفرضيات الآتية :

- حققت الجزائر مستوى معقول من الأمن الغذائي.
- كلما زادت إستثمارات الدولة الجزائرية في تطوير البنية التحتية الزراعية وتوفير التقنيات الحديثة؛ زادت فرص تعزيز الأمن الغذائي.
- كلما اتخذت الجزائر سياسات فعالة لتشجيع الفلاحة المستدامة وتحسين إستخدام الموارد الطبيعية؛ زادت فرص تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2030.

4) حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** بينت هذه الدراسة الإطار المكاني للموضوع وهو الجزائر بصفة عامة من خلال إبراز الإستراتيجية التي وضعتها الدولة الجزائرية من أجل ضمان الأمن الغذائي، والوقوف على عند إمكانياتها، قدراتها، فرصها، تحدياتها، جهودها وآفاقها .
- **الحدود الزمانية:** جاءت هذه الدراسة لتحليل وتقييم واقع الأمن الغذائي في الجزائر من 2019 إلى ماي 2024، وخيارات تحسينه بحلول عام 2030 .
- **الحدود الموضوعية:** شملت هذه الدراسة الإستراتيجية الوطنية الجزائرية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي آفاق 2030.

5) الأهمية العلمية للدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في موضوع الأمن الغذائي باعتباره موضوع الساعة لدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية، حيث تعتمد أغلب دول العالم على زيادة الإنتاج الوطني للرفع من إقتصادها وتلبية إحتياجات سكانها وتحقيق إكتفاءها الذاتي، وهذا ما تسعى إليه الجزائر أيضا باعتبار الأمن الغذائي أصبح ضرورة وحتمية فرضتها متغيرات البيئة العالمية .

وتكمن أهمية هذا الموضوع كذلك في التعرف على واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال تشخيص الإمكانيات الغذائية التي تتمتع بها الجزائر، وإبراز مساهمة القطاعات الحكومية من خلال الإستراتيجية الوطنية التي تم وضعها من طرف الدولة الجزائرية في ضمان تأمين الغذاء الكافي والمناسب للمواطن الجزائري وتحقيق الإكتفاء الذاتي الذي يعد هدفا إستراتيجيا لتقليل الإعتماد على الواردات الغذائية وتعزيز الإستقلال الغذائي، مما يساهم في الحفاظ على الإستقرار الإقتصادي والسياسي ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات العالمية باعتبار القطاع الغذائي من الركائز الأساسية للإقتصاد الجزائري .

6) أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكرها فيما يلي:

- تحديد وضبط مفهوم الأمن الغذائي، مستوياته ومؤشراته، والإشارة إلى بعض التجارب الدولية في تحقيقه.
- التعرف على واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال تحليل الوضع الغذائي ومعرفة الإمكانيات التي تعمل الجزائر على حسن إستغلالها في جميع القطاعات (الفلاحي، الصيد البحري، الصناعات الغذائية).
- التعرف على الآليات القانونية التي وضعها المشرع الجزائري لمحاربة العراقيل التي تحول دون ضمان الوصول الكافي والمناسب للأغذية إلى كل مواطن.
- تبيان الفرق بين نسبة الإستيراد والتصدير في الجزائر مع التحليل الإحصائي لكل منهما.
- الوقوف على العراقيل والصعوبات التي تواجهها الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي .
- التعرف على الإستراتيجية الجديدة للدولة الجزائرية لتطوير القطاعات الغذائية وزيادة الإنتاج الوطني وتقليل نسبة الإستيراد خاصة بالنسبة للمواد الأساسية.
- إبراز الجهود الوطنية والدولية التي تبذلها الدولة الجزائرية والتعاونات والإتفاقيات التي تبرمها مع الدول المختلفة في مجال تطوير المنتجات والبنية التحتية والتكنولوجيا وتبادل الخبرات.

- إقتراح السبل الأنجع للنهوض بالقطاع الفلاحي وقطاع الصيد البحري وقطاع الصناعات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي.

7) مبررات إختيار الموضوع :

ترجع مبررات إختيار الموضوع إلى مجموعة من الدوافع، منها ما يرتبط بالجوانب الموضوعية ومنها ما يرتبط بالرغبات والبواعث الذاتية للباحث، يمكن توضيحها فيما يلي :

- **المبررات الذاتية :**

- إهتمام الباحثة بدراسة موضوع الأمن الغذائي وإلى أي مدى تم تحقيقه في الجزائر باعتباره موضوع الساعة على الساحة العالمية ومحور إهتمام الباحثين خاصة بعد جائحة كورونا والحرب الروسية-الأوكرانية.
- الرغبة الذاتية في التعرف على دور القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية وقطاع الصيد البحري ومساهمتهم في ضمان الأمن الغذائي للجزائر.
- الرغبة في التعمق أكثر في حقل الأمن الغذائي من أجل إستمرارية الإشباع المعرفي والعلمي بهذا المجال، خاصة بعد الصدى الكبير الذي صنعه هذا الموضوع مؤخرا وكثرة العمل عليه على شكل ملتقيات وورشات في الجامعات الجزائرية.
- إختيار موضوع جديد يعتبر من الملفات الأكثر أهمية بالنسبة للحكومة الجزائرية مؤخرا، وبالتالي فالعمل عليه يسمح بالفهم الأوضح للإستراتيجية الوطنية الجديدة وللسياسات العامة لمختلف القطاعات الغذائية في الجزائر.
- الميل الشخصي إلى المواضيع الفلاحية والمواضيع المتعلقة بالصيد البحري كون الباحثة من ولاية فلاحية وساحلية.
- الفضول الشخصي في معرفة الأسس الحقيقية لوضع الإستراتيجيات الوطنية.

- **المبررات الموضوعية :**

تتمثل المبررات الموضوعية للدراسة في :

- الأهمية التي يحتلها موضوع الأمن الغذائي الذي يشكل إحدى المحاور الأساسية للسياسة العامة الوطنية، بحيث أصبحت الخطابات السياسية وعلى رأسها خطابات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون لا تخلو على قضية ضرورة تحقيق الأمن الغذائي.
- تسليط الضوء على واقع القطاعات الغذائية الحكومية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.
- تسليط الضوء على واقع الأمن الغذائي في الجزائر لما يشكل الموضوع من أهمية على المستوى الدولي، ولدوره الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي التنمية الوطنية.
- تداعيات الحري الروسية-الأوكرانية وما خلفته من ضرورة تحقيق الإكتفاء الذاتي وزيادة الإنتاج المحلي.
- مساعي الدولة الجزائرية للتوجه نحو القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات لتحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي ومنها القطاع الفلاحي وقطاع الصيد البحري وقطاع الصناعات الغذائية.
- نقص الدراسات الجديدة حول الموضوع خاصة من جانب تخصص السياسات العامة.
- إثراء مكتبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بموضوع جديد من شأنه أن يحظى باهتمام الطلاب والباحثين.

8) الإطار المنهجي للدراسة :

تتطلب الدراسة العلمية منهجا يتلائم مع الموضوع المدروس ليكون مناسبا له، وكفيلا للإحاطة به من مختلف جوانبه، وذلك باعتبار أن المنهج هو المسلك والطريق الذي يتبناه كل باحث للوصول إلى هدفه المنشود .

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار صحة الفرضيات، تتطلب الدراسة إستخدام المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** والذي يتناسب والدراسة عند التطرق إلى وصف واقع الأمن الغذائي في الجزائر ومدى مساهمة القطاعات الحكومية الغذائية في تحقيقه، ومنه قمنا بوصف وتحليل كل عناصر الدراسة.
- **منهج دراسة حالة:** وذلك من خلال دراسة حالة الجزائر، ومعرفة وضعية الأمن الغذائي ومدى تحقيقه فيها والجهود التي تبذلها في هذا السياق.

- **المنهج التاريخي:** هو منهج بحثي علمي يقوم بالبحث والكشف في الحقائق التاريخية من خلال التحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية، بعد التدقيق في صحة معلوماتها وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية، وقد تم الإستعانة بالمنهج التاريخي في دراستنا من خلال التطرق إلى تطور السياسات الفلاحية في الجزائر منذ الإستقلال وإلى يومنا هذا بداية من المرحلة الإشتراكية إلى الإنتقال إلى النظام الرأسمالي، وصولا إلى البرامج المحدثة والإستراتيجية الجديدة للحكومة الجزائرية الحالية.
- **المنهج الإستقرائي:** وذلك من خلال اِستقراء وتحليل أنواع مختلفة من الإحصائيات "جداول، ومخططات، ودوائر نسبية، وأعمدة بيانية، وغيرها" حول واقع الأمن الغذائي في الجزائر ومساهمة القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية وقطاع الصيد البحري في ضمان الأمن الغذائي ومعرفة مؤشرات هذا الأخير خاصة خلال السنوات الأخيرة، وذلك بتوضيح كمية الإنتاج وكمية الإستيراد والتصدير بالنسبة للمواد الغذائية.

9) الإقترابات المستخدمة في الدراسة:

- **الإقتراب المؤسسي:** هو من أقدم الإقترابات في العلوم السياسية "اِقتراب كلاسيكي" ظهر في سنوات الخمسينات، يمثل الإقتراب المؤسساتي مجمل النظريات في حقل السياسات العامة والنظم المقارنة بوجه خاص، والعلوم السياسية بوجه عام. ولقد تم توظيف هذا الإقتراب المؤسسي في دراسة مساهمة مختلف القطاعات الحكومية المتمثلة في الوزارات الرسمية: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية في تحقيق الأمن الغذائي، كما تم توظيفه في دراسة الإستراتيجية الوطنية التي تم وضعها من قبل الحكومة الجزائرية وتحليلها والإستعانة بتصريحات الوزراء في ضمان بيئة مواتية للإنتاج الغذائي ووضع سياسات واضحة ومستدامة تدعم الأمن الغذائي في الجزائر.
- **اِقتراب الإقتصاد السياسي:** يعتبر الإقتصاد السياسي فرع من فروع العلوم الإجتماعية يدرس العلاقات المتبادلة بين الأفراد والمجتمعات والدول، من خلال تحليل كيفية تأثير السياسات الإقتصادية على توزيع الثروة والموارد والنفوذ. يركز الإقتصاد السياسي على فهم كيفية صنع السياسات الإقتصادية وتأثيرها على مختلف جوانب الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية. يُستخدم اِقتراب الإقتصاد السياسي لتحليل السياسات الإقتصادية الحالية وتقييم تأثيرها على الأمن الغذائي. يتم ذلك من خلال عدسة السياسة العامة، مع التركيز على كيفية مساهمة الإستراتيجية الوطنية التي وضعتها الدولة في تحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز الإنتاج الوطني. هذا التحليل يساعد

في فهم الديناميكيات السياسية والإقتصادية التي تحكم الأمن الغذائي في الجزائر ويوفر إطارًا لتطوير سياسات أكثر فعالية في هذا المجال كون مسألة الأمن الغذائي إشكال سياسي-إقتصادي وذلك بالنظر إلى الإشكالات السياسية من زاوية إقتصادية.

- **اِقتراب الأمن الشامل:** تمّ اِستعمال هذا الإقتراب في الدراسة لأنه ملائم للموضوع المطروح باعتبار أن الأمن الغذائي أصبح اِحدى الأبعاد الأساسية لتحقيق وضمان الأمن الشامل بصوره المختلفة.

10) أدوات البحث المستعملة:

من أهم أدوات البحث العلمي المستعملة في دراسة هذا الموضوع خلال هذه الفترة الوجيزة: المقابلة.

- المقابلة: وذلك من خلال إجراء مقابلات رسمية مباشرة مع:

- المدير الفرعي لمديرية الزراعات الواسعة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- المدير الفرعي لمديرية تربية المائيات في وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية.

11) صعوبات الدراسة:

- ندرة المصادر خاصة في موضوع الإستراتيجية الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي باعتبارها إستراتيجية جديدة لم يتم دراستها بشكل أكاديمي بعد.
- صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات في بعض المؤسسات بداعي التحفظ والتكتم.
- تصعيب مهمة الوصول إلى بعض الإطارات في المؤسسات السياسية والإدارية الرسمية، وهذا ما أثر بشكل كبير في الإعتماد على المقابلة كأداة لجمع المعلومات.
- تصعيب مهمة البحث العلمي، حيث بلغت مدة إحضار القليل من المعلومات مدة الشهرين بسبب الإجراءات البيروقراطية وعدم التساهل مع الباحثة خاصة وأنها كانت مزودة برخصة تسهيل المهمة من قبل المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
- إقتصرت الدراسة في البحث والحصول على الإستراتيجية الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي للقطاعات الرسمية بشكل مفصل، إلا أنه لم تتم الموافقة على منحنا نتائج الإستراتيجية.

12) الأدبيات والدراسات السابقة:

هناك العديد من الأدبيات والدراسات السابقة التي اِهتمت بموضوع الأمن الغذائي في الجزائر، حيث تختلف زاوية ووجهات نظر كل باحث في دراسته ومعالجته لموضوع واحد، ومنه هذا الموضوع. وتظهر

معظم هذه الدراسات في شكل: كتب، أطاريح، مذكرات، مجلات، مقالات علمية ومؤلفات أكاديمية وغيرها، ونجد من أهمها ما يلي:

- كتاب ملتقى علمي وطني، المنعقد يوم 11 مارس 2021، بجامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة، **بعنوان: قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق**، إصدارات مخبر بحث STRATEV، جامعة مستغانم، (ماي 2021)، تناولت مقالات الكتاب موضوع الفلاحة من عدة جوانب: الفلاحة الصحراوية كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر، أثر القروض المصرفية في تطور نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر، وغيرها.

وتصب معظم العناوين المختلفة في هذا الكتاب الجماعي على هدف رئيسي وهو أن القطاع الفلاحي هو الخيار الأمثل من أجل الخروج من التبعية إلى المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي، حيث تسعى هذه الدراسة إلى إبراز الدور المهم للفلاحة في تحقيق التنمية الاجتماعية والإقتصادية بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر. إلا أن المواضع التي تم التطرق إليها في الكتاب إقتصادية بحتة وإجتماعية أحيانا ولم تكن لديها لمسة سياسية، كما أنها أهملت دور الفلاحة في تحقيق الأمن الغذائي، وهذا ما تختلف عنها دراستنا التي ركزت على دور القطاعات الحكومية في تحقيق الأمن الغذائي.

- دراسة: أسماء سلامي، **بعنوان: تقدير واستشراف الفجوة الغذائية للحبوب و انعكاساتها على الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في فرع العلوم الاقتصادية، (قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2021-2022)، إنطلقت هذه الدراسة من إشكالية رئيسية تتمثل في: "ما أهم المحددات المسؤولة عن تقلبات الفجوة الغذائية للحبوب، وما انعكاساتها على الأمن الغذائي في الجزائر، وكيف تتجه مستقبلا في آفاق 2025؟"، وكان هدفها الكشف عن المتغيرات المؤثرة على حجم الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر وأهمية رصد واقعها ومدى تأثيرها تحقيق الإكتفاء الذاتي، كونه يعد من الجوانب المهمة في تقييم حالة الأمن الغذائي للدولة، ولذلك إعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي لاستعراض واقع فجوة الحبوب في الجزائر خلال الفترة (1970-2019). ومن أهم نتائجها المتوصل إليها أن غياب سياسة زراعية واضحة المعالم والأهداف هو السبب الرئيسي في تذبذب مستويات الإنتاج الوطني للحبوب خلال الفترة (1970-2019). ولكن رغم ذلك نجد أن الباحثة تركز بشكل رئيسي على الفجوة الغذائية للحبوب، بدون الأخذ في الاعتبار

الفجوات الغذائية في الأغذية الأخرى في نفس الفترة الزمنية مثل الخضروات والفواكه والأسماك واللحوم. هذا التركيز الضيق قد يؤدي إلى تجاهل تأثيرات الفجوات الغذائية الأخرى على الأمن الغذائي الشامل في الجزائر.

- دراسة: مصطفى بوعموش، **بعنوان: الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماستر في قسم السياسة العامة والنظم المقارنة، (تخصص السياسة العامة والنظم المقارنة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2022-2023)، جاءت هذه الدراسة لإبراز دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، حيث طرحت الإشكالية التالية: "إلى أي مدى ساهمت الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر؟"، قصد القيام بدراسة تقييمية لفرع الصناعات الغذائية لما يكتسيه من أهمية في الإقتصاد الوطني ومساهمته في الناتج الوطني وأثره في تحقيق الأمن الغذائي، ولذلك إعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل نتائج مؤشرات المتغيرين وتفسيرهما، والمنهج التاريخي من خلال التطرق إلى تطور فروع الصناعات الغذائية. وهدفت الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والمعوقات التي تؤثر على قدرته في تحقيق ذلك، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الصناعات الغذائية تلعب دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي غير أن مساهمة هذا الفرع بالجزائر تبقى محدودة في تغطية الإحتياجات الغذائية. لكن هذه الدراسة تناولت فرع الصناعات الغذائية فقط وربطت الأمن الغذائي بهذا القطاع تحديدا، وهذا ما يختلف عن دراستنا التي تناولت ثلاثة قطاعات غذائية رئيسية وهي: القطاع الفلاحي، قطاع الصيد البحري وقطاع الصناعات الغذائية.

- دراسة مهملي بن علي، بعنوان: **واقع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر وآفاق تنميته**، (دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 15، العدد 3، جامعة غليزان، 3 جويلية 2023). جاءت هذه الدراسة لإبراز واقع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر والجهود التي تبذلها الدولة في سبيل تنمية وتطوير هذا القطاع، حيث طرحت الدراسة الإشكالية التالية: "ما هو واقع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر؟ وماهي سبل تعزيز وتنمية هذا القطاع؟"، وكان هدفها هو معرفة واقع هذا القطاع من خلال إبراز الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر ونسبة إنتاج مختلف المنتجات الصيدية من خلال الجهود التي بذلتها الدولة في هذا السياق، كما تقدم هذه الدراسة سبل تعزيز قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى تقديم حوصلة قيمة عن المقومات التي تزخر بها الجزائر في هذا القطاع وعن

السياسات التي وضعتها الدولة، إلا أنها لا تزال ملزمة بتكثيف الجهود من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

تختلف دراستنا لمتغير "الأمن الغذائي في الجزائر" عن باقي الدراسات والأدبيات السابقة، حيث أننا قمنا بدراسته من جانب إقتصادي، إجتماعي داخل مخبر العلوم السياسية، محاولين تحليل أبعاده بعدسة تخصص السياسات العامة.

والجديد في دراستنا عن باقي الأدبيات والدراسات السابقة هو موضوع المذكرة بحد ذاته: "إستراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي آفاق 2030"، وقد إنطلقنا من إشكالية وتحليل مختلف للموضوع، موضحين ذلك بالتطرق إلى واقع الأمن الغذائي عبر تحليل السياسات الغذائية التي تم العمل عليها وشرح مفصل للواقع الحالي وتوضيح للإستراتيجة المتبعة حاليا من قبل الدولة الجزائرية، كما قمنا بتقديم خيارات تحسين واقع الأمن الغذائي في حلول عام 2030.

وقد إتفقت دراستنا مع باقي الدراسات الأخرى في أهم نتيجة توصلنا إليها: وهي أن الجزائر تولي إهتماما بالغا بمسألة التنويع الاقتصادي والقضاء على مشكل التبعية الاقتصادية للمحروقات وأن النهوض بالقطاعات الغذائية هو السبيل الأمثل لتحقيق ذلك وبالتالي ضمان الأمن الغذائي للبلاد.

13) خطة الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، فضَّلنا تقسيم الخطة إلى ثلاثة فصول، يكون في مستهل البحث مقدمة عامة وآخره خاتمة متضمنة لنتائج وآفاق للدراسة، وقد تطرقنا إلى هذه الفصول الثلاثة على النحو الآتي:

- الفصل الأول الذي هو بعنوان **التأصيل المفاهيمي للأمن الغذائي**، والذي سيتم فيه التطرق إلى: مفهوم الأمن الغذائي، محددات الأمن الغذائي وسياسات الأمن الغذائي وبعض التجارب المختلفة للدول في تحقيقه، حيث تم إدراج هذه المباحث في مطلبين، تساهم في التعرف أكثر على الموضوع من جانبه النظري العام.
- أما الفصل الثاني فهو موسوم ب: **واقع الأمن الغذائي في الجزائر**، حيث شمل هذا الفصل على مبحثين وثلاثة مطالب لكل منهما، يقوم بدراسة وعرض وتحليل واقع الوضع الغذائي في الجزائر من خلال دراسة الإمكانيات الغذائية للجزائر ومساهمة القطاعات الحكومية (الفلاحة، الصناعات الغذائية، الصيد البحري) في تحقيق الأمن الغذائي وكذلك الآليات القانونية لضمانه.

حيث حاول هذا الفصل إبراز الواقع الحقيقي للأمن الغذائي في الجزائر من خلال التحليل الإحصائي للإنتاج الغذائي ولنسبة الإستيراد والتصدير، أيضا التعرف على العوامل المؤثرة والعراقيل التي تواجهها الجزائر في تحقيق أمنها الغذائي.

- أما بالنسبة للفصل الأخير المعنون ب: **جهود الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي آفاق 2030**، أبرز -بالشرح والتفصيل- الإستراتيجية الوطنية التي وضعتها الحكومة الجزائرية للقطاعات الغذائية من أجل المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي على المدى المتوسط، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين اللذان تناولا الموضوع في ثلاثة مطالب لكل منهما بغية التعرف والتعمق أكثر في إستراتيجية الجزائر وجهودها الوطنية والدولية في تحقيق الأمن الغذائي، ولذلك قام هذا الفصل بالتقديم المفصل لهذه الإستراتيجية في مختلف القطاعات وأيضا عرض الجهود التي تبذلها الجزائر في هذا الإطار، بالإضافة إلى أنه تم تقديم خيارات من أجل تحسين واقع الأمن الغذائي وسبل ضمانه وإستدامته في آفاق 2030.

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي للأمن الغذائي

الفَصْل الأوَّل: التَّأصِيل المَفاهِيمي للأَمْن الغِذَائِي

مقدمة الفصل الأول:

في زمن العولمة والتَّحولَات السَّريعة، ينشغل العالم بتحديات متنوعة، ولكن في أعقابها تظهر تلك التي تَمُس أسَاس الْحِياة نفسها: الأَمْن الغِذَائي.

إنَّ فهم مفهوم الأمْن الغِذائِي يمثل ركيزة أساسية لفهم اِستقرار المجتمعات وصحتها عبر طرح مجموعة من الأسئلة حول كِيْفَية تَلبِية اِحتياجات الطَّعام بِشكلٍ يضمن الشَّبع والتَّغذية الصّحية للجميع، وكيف يمكن تحقيق ذلك في وقت تتغير فيه معطيات العالم، فالأمن الغذائي يستند إلى فكرة رئيسية هي توفير كميات كافية ومتوازنة من الطعام للفرد والمجتمع، والحصول على الغذاء الكافي والصحي يشكل حقًا وضرورة إنسانية ينبغي أن يتمتع به كل إنسان.

تُعدُّ قضية الأمن الغذائي أحد أهم التَّحديات التي تواجه العالم في القرن 21، لما أصبح يشكله من أهمية في تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما جعل الدول تلقي اهتماما متزايدًا على ضمان توفر الغذاء بشكل مُستدام.

ومن هذا الصدد، تتطلب الدراسة وضع مقاربة مفاهيمية ونظرية للأمن الغذائي حيث يتم التطرق إلى ثلاث نقاط أساسية وهي: التأصيل المفاهيمي للأمن الغذائي والذي يتمحور حول تعريف الأمن الغذائي والمصطلحات ذات الصلة به وذكر التطور التاريخي لهذا المفهوم، والتطرُّق إلى مرتكزات وأشكاله. ثم النقطة الثانية التي توضح محددات الأمن الغذائي من خلال ذكر مستوياته ومؤشراته وأيضا أبعاده. أما النقطة الثالثة فتم التناول فيها سياسات الأمن الغذائي مع ذكر مجموعة من التجارب الناجحة والرائدة في مجال الأمن الغذائي.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي

شهد العالم بداية السبعينات من القرن الماضي أزمة غذاء عالمية صاحبها ارتفاع في أسعار الغذاء ونقص في الإنتاج والتخزين وعدة أحداث سياسية جعلت من الغذاء من أهم السلع التي يجب توفيرها إلى جانب البترول، ممَّا دفع الى الإلمام أكثر بموضوع الغذاء والبحث عن كيفية تحقيق الأمن الغذائي وتفادي أزمات قد تؤثر على رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية. ومن أجل التعمق أكثر في الأسس والأدبيات النظرية للأمن الغذائي سنركز على ثلاث نقاط أساسية تتمثل في: التعريف بالأمن الغذائي وبعض المصطلحات المرتبطة بهذا المفهوم، وتوضح النقطة الأساسية الثانية مرتكزات الأمن الغذائي، أما النقطة الأخيرة في هذا المبحث فتناولت أشكال الأمن الغذائي.

- **المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي**

1) تعريف الأمن الغذائي:

إنَّ مصطلح الأمن الغذائي له مسار تاريخي طويل المدى خاصة مع التّحولات والتّغيرات التي يشهدها العالم، يعود أصل هذا المصطلح إلى عام 1974 أين شهدت الدُّول أزمة غذاء بسبب اِرتفاع الأسعار ونقص الإمدادات الغذائية الأساسية المتمثلة أساسا في الحبوب، ومنذ ذلك الحين أصبح الأمن الغذائي قضية تُطرَح على طاولة النقاش في كل زمان ومكان بداية من سبعينات القرن الماضي مرورًا بعام 2008 وأزمة إرتفاع الأسعار وصولًا إلى 2022 وإعلان روسيا الحرب على أوكرانيا وكون هذه الأخيرة مورد عالمي للأغذية وبالتالي التسبب بأضرار جسيمة في تجارة وإنتاج الغذاء في العالم مما أدَّى إلى عودة النقاش الأكاديمي حول موضوع الأمن الغذائي وتسليط الضوء من جديد على هذه القضية التي تشكل ضرورة قصوى لجميع دول العالم.

تطور مفهوم الأمن الغذائي بشكل كبير مع مرور الوقت حيث تم إعادة تعريفه مرارًا وتكرارًا فقام مؤتمر الأغذية العالمي في 1974 بتحديد الأمن الغذائي في سياق إمدادات الطعام أي ضمان توفير واِستقرار أسعار السلع الغذائية الأساسية في جميع الأوقات، لتعرفه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) عام 1986: ضمان أن يكون لدى جميع الأشخاص في جميع الأوقات وصول جسدي واقتصادي إلى الطعام الأساسي الذي يحتاجون اليه، أي التوازن بين العرض والطلب.

عرفته الفاو عام 1996 بأن الأمن الغذائي **هو الوصول إلى الغذاء وتوفره واستخدامه واستقراره**[1].

الأمن الغذائي حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة هو: **إمكانية الوصول المادي والإجتماعي والإقتصادي إلى أغذية كافية وآمنة ومغذية لتلبية اِحتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية**[2].

يعرفه البنك الدولي في تقريره المعنون ب "**الفقر والمجاعة**": **وصول جميع الأشخاص في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لأجل حياة نشطة وصحية**[3].

- **تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية AOAD:** توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستقرة لكل الأفراد، اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية[4].
- **تعريف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر:** يهدف المخطط الوطني للتنسيقية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي، بغرض تمكين السكان من إقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وتحسين مستوى تغطية الإستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل، وكذا الإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة وترقية المنتجات[5].

ومنه نستنتج أن الأمن الغذائي: هو تسخير كافة الإمكانيات من أجل توفير الإحتياجات الغذائية الكافية، الضرورية والصحية لكل الأشخاص في جميع الأوقات لضمان حياة آمنة.

---

[1]- FAO agriculture and development Economics Division (ESA) with support from the FAO Netherlands Partnership Programme (FNPP) and the EC-FAO Food Security Programme.

[2] - مسعودة بوشليت، "الأمن الغذائي في الجزائر : غذاء كاف، آمن وصحي للجميع"، في **واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل رهانات الأمن الغذائي والصحي والطاقوي**، **تحرير** عبد الخالق أودينة، (المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أكتوبر 2023) ، ص. 210.

[3] - محمد البشير محمد عبد الهادي، ***الأمن الغذائي: المفاهيم، القياس والأبعاد***، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي العاشر حول الأمن الغذائي: الواقع والمأمول، الجامعة الافريقية العقيد أحمد دراية أدرار، (أيام 18-19-20-21 نوفمبر 2007)، ص. 7.

[4] - عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005)، ص. 10.

[5] - أمال بن صويلح، "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة إستراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر"، **مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة قالمة، العدد 23، (2018)، ص 189-194.

2) **التطور التاريخي لمفهوم الأمن الغذائي**: كان ولا يزال تحدي تحقيق الأمن الغذائي يشكل هدفا أساسيا للأمم، فمنذ وعي الدول بأهمية ضمان توفير إمدادات كافية وآمنة للسكان ومفهوم الأمن الغذائي يتطور ويتغير مثلما نوضحه فيما يلي:

أ. **سنوات الخمسينات من القرن العشرين:** وهي الفترة التي تميزت بإنعقاد المؤتمر التاريخي للأغذية والزراعة عام 1943، والذي تبنى فيه المجتمع الدولي فكرة "الغذاء الصحي والمغذي والكافي للجميع[1]".

ب. **سنوات الستينات من القرن العشرين:** خلال هذه الفترة، أصبح واضحًا أنَّ المعونة الغذائية يمكن أن تعيق مستقبل الإكتفاء الذاتي للدول الفقيرة، حينها تم إدخال مفهوم الغذاء من أجل التنمية وإضفاء الطابع المؤسسي عليه من خلال إنشاء برنامج الغذاء العالمي سنة 1963[2].

ت. **سنوات السبعينات من القرن العشرين:** تميَّزت هذه الفترة بظهور أزمة الغذاء في 1974/1972 كنقطة تحول، حيث إنتقل العالم من عصر وفرة الغذاء إلى تراجع حاد في إنتاج الغذاء، وكانت النتيجة تطوير خطط الأمن الغذائي التي تضمن الحصول المادي للغذاء دوليا وتم اقتراح تحسين الأمن الغذائي من خلال التنسيق بين الوكالات والمنظمات المانحة ورصد توافر الغذاء في البلدان المستفيدة[3].

ث. **سنوات الثمانينات من القرن العشرين:** بعد زيادة إنتاج الغذاء، وجد أن حالات الطوارئ الغذائية والمجاعة في العالم لم تكن بسبب نقص الغذاء فقط وإنما بسبب الانخفاض الحاد في القوة الشرائية أيضا، ومن ثم تم توسيع مفهوم الأمن الغذائي ليشمل الحصول المادي والاقتصادي للغذاء، كما تم التركيز على الحد من الفقر والعمل على تطوير دور المرأة في تحقيق التنمية[4].

ج. **سنوات التسعينات من القرن العشرين**: تم خلال هذه الفترة وضع محددة للقضاء على الجوع وسوء التغذية أو الحد منهما، كما أعاد المجتمع الدولي التأكيد على الحق في الغذاء والتغذية الكافيين، ودعيت الحكومات الوطنية للقيام بدور أكثر نشطا في هذا المجال[5].

---

[1]- Klaus klennert**, Assurer la sécurité alimentaire et nutritionnelle**, Ministere fédéral de la coopération Economique et du développement, Allemagne, Janvier, 2011, p. 3.

[2]- Klaus klennert, **ibid.**, p. 3.

[3] - خديجة طالب، **دورسياسات توزيع السلع الغذائية في معالجة مشكلة الأمن الغذائي الحضري دراسة حالة الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، (جامعة حسيبة بن بوعلي: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، ص. 73.

[4] - خديجة طالب، **المرجع سابق الذكر**، ص. 74.

[5] - خديجة طالب، **المرجع نفسه**، ص. 71.

ح. **الألفية الجديدة:** تم خلال هذه الألفية وفي سياق التنمية العالمية، تم التركيز على الحد من الفقر إضافة إلى الحد من الجوع وسوء التغذية، أين لا يمكن للمجتمع الدولي تحقيق هذه الأهداف إلا إذا كان الغذاء صحي وكافي للجميع[1].

الشكل رقم 01: التطور التاريخي لمفهوم الأمن الغذائي.

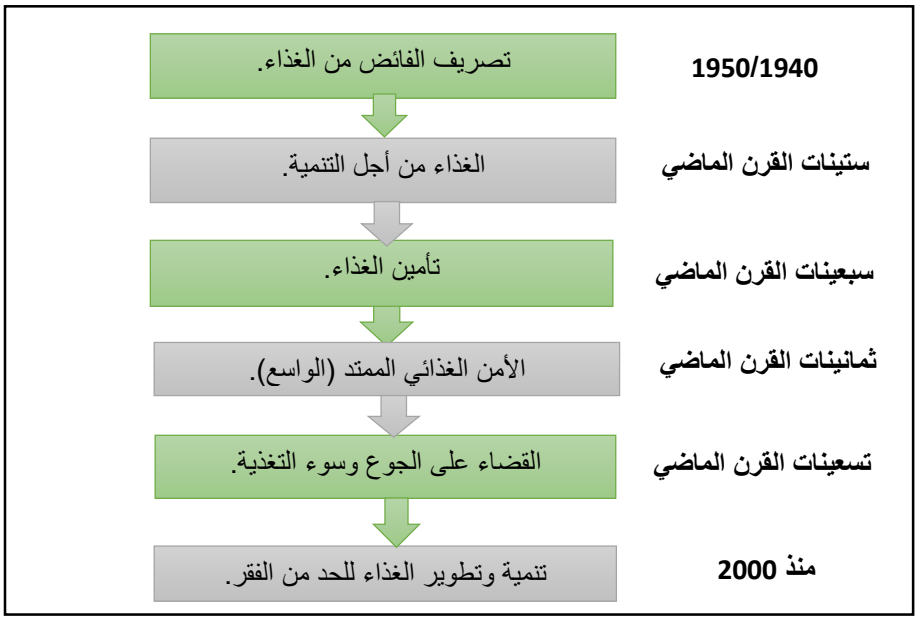

Source : Klaus klennert. Assurer la sécurité alimentaire et nutritionnelle. Ministère fédéral de la coopération économique et du développement. Allemagne. Janvier. 2011. p4.

3) **المفاهيم ذات الصلة بالأمن الغذائي:** يشكل الأمن الغذائي جزءًا أساسيًا في سياق المفاهيم المرتبطة بالغذاء، كما أنَّه يتفاعل معها لضمان تحقيق أهداف توفير الطعام بشكل آمن وصحي وبالتالي الحفاظ على الامن الإنساني في إطار التنمية المستدامة.

- **الاكتفاء الذاتي Food self-sufficiency**: يعبر مفهوم الاكتفاء الذاتي عن قدرة الدولة على تلبية إحتياجاتها الإنتاجية باستخدام مواردها الخاصة دون الحاجة إلى الاستيراد.

أي أنَّ القطر أو الدولة أو مجموعة الدول المرتبطة في إطار معين تريد أن تكتفي ذاتيا في تأمين الاحتياجات الغذائية لسكانها بصورة كاملة فلا تكون عرضة لأي قدر من المخاطر التي قد تفرضها ظروف خارجية وكذلك باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية فلا تحتاج إلى إنفاق أموال في الخارج هي بحاجة إليها في الداخل[2].

[1] - خديجة طالب، **المرجع سابق الذكر**، ص. 72.

[2] - محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، (الكويت: عالم المعرفة، دون طبعة، 1998)، ص. 72.

- **الأمن الغذائي المستدام Sustainable Food Security**: الأمن الغذائي المستدام هو توفير الغذاء الصحي لتلبية الاحتياجات الغذائية للإنسان بطريقة لا تتضرر فيها الأسس الاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على النظم البيئية التي تمكنها من توفير الغذاء للأجيال القادمة ويتحقق الأمن الغذائي المستدام بتوفير الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وصحية لجميع الناس في كل الأوقات. كما أنه يشجع على الإنتاج المحلي ويعمل على تطوير ممارسة الزراعة المستدامة[1]. أي تلبية احتياجات الانسان بطريقة مستدامة اقتصاديا واجتماعيا مع الحفاظ على البيئة وتعزيز الإنتاج المحلي.
- **الفجوة الغذائية Food gap**: تعبر على مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي، وهي مقياس لمدى المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد، وتقاس بمقدار الفرق بين اجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج عليها محليا، وكلما زاد الفرق دل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات الغذاء[2]. أي أنَّ الفجوة الغذائية هي قدرة الإنتاج المحلي على تلبية اِحتياجات الاستهلاك المحلي للغذاء، وهذا الفارق بين الاحتياجات والإنتاج يؤدي إلى زيادة التحديات الغذائية.
- **العجز الغذائي Food deficit**: هو مصطلح يعكس لنا حالة البلدان التي تعاني نقصًا في الاحتياجات الغذائية ولا يمكنها تحقيق اِكتفائها الذاتي بسبب ضعف قدرة الإنتاج المحلي على توفير الغذاء[3].
- **أمان الغذاء Food Safety**: يقصد به جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج، تصنيع، تخزين، توزيع وإعداد الغذاء اللازم لضمان ان يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي[4]. أي توفر جميع الشروط الضرورية لضمان أن يكون الغذاء آمنًا وصحيًا.

- **المطلب الثاني: مرتكزات وأشكال الأمن الغذائي**

1) مرتكزات الأمن الغذائي: يمتد أمان الغذاء عبر جميع مراحل الإنتاج الغذائي من الزرع إلى طاولة المستهلك النهائي ليتجسد الأمن الغذائي عبر مرتكزات أساسية تتمثل في:

---

[1]- سماح طرطار، كنزة سليمي، **واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر للفترة 2010- 2020**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، (كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2022- 2023)، ص. 16.

[2] - أحمد سلامي، "واقع الفجوة الغذائية للحبوب في الاقتصاد الجزائري مقاربة تحليلية إستشرافية في الفترة (1970- 2020)"، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد 12، 2017)، ص. 16.

[3] - محمد ناصف، "هل الجزائر قادرة ومؤهلة لحل مشكلة العجز الغذائي"، **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، جامعة المسيلة، العدد الرابع، ص. 302.

[4] - محمد السيد عبد السلام، **مرجع سابق الذكر**، ص. 11.

أ. **وفرة السلع الغذائية:** تعد المرحلة الأولى، هنا يكون الطلب يفوق العرض الغذائي فكان الاهتمام ينصب على الكم دون النظر إلى جودته[1]. لأنه يجب توفير غذاء يكفي الحجم السكاني بغض النظر عن نوعيته.

ب. **وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم:** أي إمكانية استخدام السلع الغذائية في جميع الأوقات وعلى مدار السنة، إذ يجب توفير مخزون إستراتيجي مناسب يكفي لفترات تدوم من ثلاثة إلى ستة أشهر[2].

ت. **سهولة الحصول على الغذاء أو إتاحة الغذاء:** يتضمن هذا المرتكز سهولة توزيع الغذاء ووصول الفئات المهمشة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة إليه وعدالة التوزيع بين الفئات المختلفة، فالناس لا يموتون جوعا بالضرورة بسبب نقص الامدادات الغذائية وإنما لأنهم لا يملكون إمكانية الوصول إليه والحصول عليه ويبين هذا المرتكز أن الغذاء الكافي على المستوى الإجمالي، لا يعد شرطا كافيا لكي يتمتع كل الناس بقدر كاف من الغذاء[3].

ث. **سلامة الغذاء:** إن الاهتمام في المراحل الأولى للإنتاج كان منصبا على توفير السلع الغذائية (الكم)، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة أو الموازنة بين الكم والكيف، ليبدأ التركيز على الأبعاد الصحية والبيئية للسلع الغذائية، وهو ما يتعلق بأمان الغذاء المتعلق بالمراحل كلها، من الإنتاج الزراعي حتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلكين[4].

ج. **استعمال الغذاء:** ضرورة استخدام الأغذية بشكل صحي يتطلب من الناس فهم النظم الغذائية ومعرفة الطريقة المثلى لتناول الطعام، مما يجب التركيز على تحقيق التوازن في الطعام مع أهمية تناول الفواكه والخضروات والبروتينات والحبوب بالإضافة إلى تعلم كيفية إعداده بطرق صحية وتخزينه بشكل يحافظ على جودته الغذائية من أجل توفر تنوع في المصادر الغذائية لضمان الحصول على التغذية الجيدة.

---

[1]- سلاطنية بلقاسم، مليكة عرعور، "معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، (جوان2009)، ص. 9.

[2] - فاطمة بكدي، **إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000-2012)**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2012)، ص. 67.

[3]- Sen, A.**K Poverty and Famines, An Essay on Entitelements and Depriviation** Oxford, Clarendon Press, 1981.

[4] - خالد بن عبد الرحمن الجريسي، **سلوك المستهلك**، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الثالثة، 1427)، ص. 42.

ح. **احترام التنوع والعادات الاجتماعية أي التقبل:** وجود أنظمة مقبولة لتوزيع الغذاء وتأمينه واحترام الانسان والعادات الاجتماعية في تناوله[1]، بحيث تكون المواد الغذائية تلبي توقعات جميع فئات المجتمع وتتناسب مع احتياجاتهم الغذائية المتنوعة.

2) **أشكال الأمن الغذائي:** تتعلق مفاهيم الأمن الغذائي بمجموعة من التدابير التي تهدف إلى ضمان سلامة الطعام من إنتاجه حتى استهلاكه. مما سبق ذكره، يتضح لنا أن هناك أشكال للأمن الغذائي تتمثل في الآتي:

- **الأمن الغذائي المطلق:** ونقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي[2]. وهو ما يعني الاعتماد الكامل على النفس والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل الحاجيات المحلية أي أنه مرادف للاكتفاء الذاتي.
- **الأمن الغذائي النسبي**: ويعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام[3]. أي أن تنتج الدولة كميات كافية من الغذاء بطرق اقتصادية مستدامة، مع مراعاة ميزة الإنتاج التفوقية واستغلال الموارد المتاحة بفعالية.
- **الأمن الغذائي المحتمل:** يعني قدرة الدولة على تحسين مستوى توفير الغذاء للأفراد مما يمكنهم من أداء أعمالهم بفعالية عالية وضمان أداء أعلى مستوى من الكفاءة في أداء الأنشطة الإنتاجية.
- **الأمن الغذائي الظاهري**: إذا كانت نسبة كبيرة من اِحتياجات بلد ما من مادة معينة تأتي من الإنتاج المحلي، ولكن يتم استيراد معظم المدخلات الأساسية لهذه الصناعة مثل المواد الكيميائية والآلات والعمالة، فإن هذا الرقم يعكس وضعًا غير دقيق ويجعل من الأمن الغذائي أمنا ظاهريا فقط.
- **الأمن الغذائي المستدام:** كيفية تعزيز الإنتاج الزراعي وضمان الأمن الغذائي، مع الحرص على تعزيز القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية بشكل مستدام.

أشكال الأمن الغذائي حسب البنك الدولي: اللَّاأمن الغذائي المزمن: ويعرف بأنه الإنتاج الغذائي غير كاف بسبب العجز الدائم في تحصيل الغذاء، واللاَّأمن الغذائي العابر: الذي يعرف بأنه انحدار مؤقت في قدرة

[1] - فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2017)، ص. 45.

[2] - عبد القادر رزيق المخادمي، **الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009)، ص. 214.

[3] - عبد القادر رزيق المخادمي، **المرجع نفسه**، ص. 214.

الأسرة على تحصيل الغذاء الكافي كحالة الكوارث الطبيعية، عدم استقرار أسعار الغذاء، فقدان فرص العمل[1]، وغيرها.

3) **مقومات الأمن الغذائي:** يمكن ذكر أهم المقومات الأساسية للأمن الغذائي فيما يلي:

أ. **الأمن المائي:** يتحقق الأمن المائي عندما يكون نصيب الشخص السنوي من المياه العذبة 1000 م^3، ويعتبر من أهم مُحدِّدات الأمن الغذائي، ويعتبر الجفاف وشح المياه وتلوثها هو المهدد الرئيسي للأمن الغذائي في العالم، كما تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنّ أكثر من 8.2 مليون نسمة يعانون من شح المياه في 48 بلدًا. فالزراعة تستهلك الغالبية وتحتاج إلى كميات كبيرة من المياه نظرًا لأنَّ الري المنتظم وبالكميات المطلوبة يعتبر من أهم أسباب الإنتاجية العالية للزراعة الحديثة. فالجفاف وتقلبات الطقس تؤثر على إنتاج الغذاء[2].

ب. **الأراضي الصالحة للزراعة:** تعد الأراضي الصالحة للزراعة من أبرز العوامل الأساسية والحيوية في القطاع الزراعي والفلاحي، وفي حالة ندرتها يتعين تبني سياسات ومشاريع لإصلاح الأراضي، مع التشديد والإصرار على مكافحة التصحر وحماية الغابات والمحميات، بالإضافة إلى الاستثمار الفعّال في تحسين وتطوير الأراضي الصالحة للزراعة.

ت. **الثروة الحيوانية:** تعتبر الثروة الحيوانية، من خلال مكوناتها المتنوعة مثل اللحوم والألبان، محورًا أساسيًا لتحقيق جزء هام من اِحتياجاتنا الغذائية. وبناءً على ذلك يظهر أنَّ هناك حاجة ملحة لتعميق فهمنا لقضايا تربية الحيوانات وضرورة الحفاظ على الأراضي الملائمة للمراعي. كما يجب التركيز على الثروة البحرية من خلال تعزيز الإنتاج السمكي والبحري، وتحديث مشاريع تربية المائيات بطرق تتناسب مع اِحتياجات التغذية المتوازنة للسكان.

تعتبر الثروة الحيوانية ذات أهمية بسبب عدة أسباب، منها توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للإنسان وزيادة الدخل القومي في العديد من الدول. كما تلعب دورًا حيويًا في تنشيط القطاع الصناعي، حيث تشكل المواد الأولية للعديد من الصناعات. تتداخل المنتجات الحيوانية في الصناعات المتعددة، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة[3].

---

[1] - محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، (إثراء للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 288.

[2] - هشام بن حميدة: **ضرورة حوكمة مياه الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثامن حول مصادر المياه والأمن المائي إسطنبول، جامعة بومرداس، (18- 22 أكتوبر 2015)، ص. 4.

[3] - سارة زقيبة، **مفهوم الثروة الحيوانية**، في: https://mawdoo3.com، (تاريخ الإطلاع: يوم 07 مارس 2024، على الساعة 13:05).

ث. **الإدارة الرشيدة:** إدارة الموارد الغذائية وتنفيذ إِستراتيجيات الاستثمار والتخزين تعد جزءًا أساسيًا في الحفاظ على الثروة الغذائية. في هذا السياق، يتعيَّن علينا التركيز على عدة جوانب حيوية، مثل الحد من الهدر والإسراف، وتعزيز علاقات التبادل والتعاون التجاري. بالإضافة إلى العوامل المسبقة، يجب أيضًا أن نلفت الانتباه إلى المقومات التالية:

ج. **قوة العمل:** يشكل العامل القوي والمدرب جوهرًا لتحقيق نجاح إِستدامة إدارة الموارد الغذائية وضمان التنمية الزراعية المستدامة.

ح. **التكنولوجيا الحديثة والبحوث الزراعية:** يلعب التقدم في التكنولوجيا والبحوث الزراعية دورًا حاسمًا في تحسين إنتاجية القطاع الزراعي وتعزيز جودة المحاصيل والإنتاج الحيواني.

خ. **الموارد البشرية:** يعتبر تطوير وتنمية الموارد البشرية في قطاع الزراعة وإدارة الموارد الغذائية أمرًا حيويًا لضمان استمرارية العمليات وتحقيق الأهداف المستدام.

المبحث الثاني: مُحدِّدات الأمن الغذائي

يشهد السياق العالمي تحديات اقتصادية واجتماعية متزايدة، أصبح الأمن الغذائي يشكل ركيزة أساسية لاستقرار المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة وأحد أهم التحديات التي تواجه العالم المعاصر، حيث يتيح ضمانه تلبية اِحتياجات السكان من الغذاء الكافي والمغذي بشكل مطمئن وبالتالي تحقيق الرفاه الاقتصادي والصحي وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. ففي خضم التحولات الحديثة التي أصبحت تطرأ على النظام الدولي يصبح تحقيق الأمن الغذائي أمرًا اِستراتيجيًا يعزز الاستدامة ويضمن اِستمرارية توفير الطعام للأجيال الحالية والمستقبلية.

- **المطلب الأول: مستويات الأمن الغذائي**

تتفاوت مستويات الأمن الغذائي بين الدول أو حتى داخل الدول نفسها محددة مدى قوة واِستدامة النظم الغذائية في مختلف المجتمعات، وبالتالي تختلف من المستوى الكلي إلى المتوسط فالجزئي حيث:

أولا: المستوى الكلي.

ينظر إلى الأمن الغذائي في هذا المستوى على أنه مشكلة عالمية يمكن علاجها في توفير كميات كافية من الغذاء، وتقديمها لإطعام سكان العالم، أو أنها مشكلة إقليمية يتحدد علاجها في قدرة مجموعة من الدول التي توجد في إقليم واحد على مقابلة مستويات الاستهلاك المستهدفة عامًا بعد عام أو أنَّها مشكلة وطنية يتم علاجها بحصول كل أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي لحياة صحية ونشطة[1]. ممَّا يُظهِر أن تحدي الأمن الغذائي يمكن تفسيره من خلال وجهات نظر متباينة سواء عالميا عن طريق توفير كميات كافية من الطعام، وإقليميا عبر قدرة الدول في نفس الإقليم من تحقيق مستويات الاستهلاك المطلوبة، ووطنيا في ضمان تأمين الغذاء.

ثانيا: المستوى المتوسط.

يشير هذا المستوى إلى التركيز على المجتمع المحلي داخل الدولة، حيث يفهم هنا الأمن الغذائي كتحدي يرتبط بمجموعة من المدن أو مدينة واحدة أو حتى قرية.

ثالثا: المستوى الجزئي.

[1]- Klaus Klennert.**ibid** .P13.

ويتعلَّق هذا المستوى بالعائلات والأفراد، أي أنَّ الإجراءات والتدابير التي تتخذ في هذا السياق يركز على الاحتياجات الفردية للأفراد والعائلات على نطاق أصغر داخل المجتمع.

الجدول رقم 01: مستويات الأمن الغذائي

<table>
<tr><td colspan="2">المستوى العالمي</td><td rowspan="3">المستوى الكلي(Macro)</td></tr>
<tr><td colspan="2">المستوى الإقليمي</td></tr>
<tr><td colspan="2">المستوى الوطني</td></tr>
<tr><td>المقاطعة</td><td rowspan="3">المجتمع</td><td rowspan="3">المستوى المتوسط (Méso)</td></tr>
<tr><td>المدينة</td></tr>
<tr><td>القرية</td></tr>
<tr><td colspan="2">العائلات</td><td rowspan="2">المستوى الجزئي (Micro)</td></tr>
<tr><td colspan="2">الأفراد</td></tr>
</table>

Source : Klaus klennert, Assurer la sécurité alimentaire et nutritionnelle, Ministère fédéral de la coopération économique et du développement, Allemagne, Janvier, 2011, P13.

- **المطلب الثاني: مؤشرات و أبعاد الأمن الغذائي**

1) **مؤشرات الأمن الغذائي:** يتم التعرف على وضع الأمن الغذائي لأي بلد، من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات الخاصة لقياسه، وبالاعتماد على البيانات التي يمكن توفيرها لهذا الغرض بهدف التعرف على مستوى ودرجة وضع الأمن الغذائي للبلد وهي كما يلي:

أولا_ مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي: ويعكس مدى قدرة البلد على تلبية إحتياجاته الغذائية من موارده الداخلية، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في توضيح مدى كفاية الإنتاج المحلي لحاجة الاستهلاك للبلد المعين ويستخرج من خلال[1] :

نسبة الاكتفاء الذاتي= (الإنتاج÷الإستهلاك) × 100

ثانيا_ مؤشر توفير الغذاء: يحدد هذا المؤشر عن طريق مجموعة السعرات الحرارية المتوفرة، وتوزيعها على عدد السكان. وتستعمل منظمة الأغذية والزراعة هذا المقياس في إحصاء نسبة تطور الجوع[2].

ثالثا_ مؤشر المخزون الغذائي: يمثل المخزون الغذائي الإستراتيجي مكونًا رئيسيًا في عرض الغذاء، ويعد ضروريا للسلع الغذائية التي يتصف إنتاجها بالموسمية وإستهلاكها باستمرارية، والتي تنتج مرة واحدة في السنة.

ويعرف على أنَّه: سلع غذائية محددة يتم الاحتفاظ بكميات منها تحت إشراف مباشر من قبل الحكومات، وتكون فائضة عن إحتياجات الأسواق الآنية الطبيعية ويتم تداول هذا المخزون دوريا، حيث يؤخذ منه كميات تعوض عنها بكميات مماثلة بهدف ألا تفقد المادة الغذائية صفاتها التغذوية[3].

رابعًا_ مؤشر الفجوة الغذائية: يعبر هذا المؤشر على مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي، ويتم قياس تلك الفجوة بأربعة مؤشرات: نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، حجم الواردات والمعونات الغذائية، نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية ومؤشر متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم مقارنة بالمتطلبات الأساسية التي توصي بها المعايير الدولية، ويتم التعبير عن هذا المؤشر من خلال العملية التالية[4]:

الفجوة الغذائية= (الاستهلاك-الإنتاج المحلي من الغذاء).

[1] - عبد الغفور إبراهيم أحمد، **الأمن الغذائي**، (الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 50.

[2] - جوزيه غرازيانودا سيلفا وآخرون، **برنامج القضاء على الجوع: التجربة البرازيلية**، (روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012)، ص. 154.

[3] - سعيد جبر فلاح، " الأمن الغذائي في الوطن العربي"، **مجلة عالم فكر**، الطبعة 2، (1987)، ص. 119.

[4] - السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 2009)، ص. 214.

خامسًا_ مؤشر الاعتماد على الخارج في الحصول على الغذاء: إنَّ هذا المؤشر هو أحد مؤشرات التعرف على حجم الفجوة الغذائية من أجل وضع سبل مواجهتها، ويمكن قياس هذا المؤشر كونه يمثل معكوس نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء. ويتم إستخراجه عن طريق[1]:

نسبة الاعتماد على الخارج في الحصول على الغذاء= (الكميات المستوردة ÷الكميات المتاحة للاستهلاك) ×100.

سادسًا_ مؤشر المستوى الغذائي للفرد: وهي تمثل متوسط السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية، ويمكن قياسها وفقًا للمعادلة التالية[2]:

المستوى الغذائي للفرد= المتطلبات الأساسية الفسيولوجية للطاقة كسعرات حرارية – الاستهلاك الطاقي الفعلي كسعرات حرارية.

نسبة المستوى الغذائي للفرد= (متوسط الاستهلاك الطاقي للفرد÷ متوسط المتطلبات الأساسية الفسيولوجية للطاقة للفرد) ×100.

سابعًا_ مؤشر مستوى التغذية: يحدد على أساس قياسات النمو الطبيعي لجسم الإنسان لنسبة الوزن بالمقارنة مع الطول، ولا تتوفر هذه المؤشرات إلا عند الأطفال وتعتمد على الدراسات الصحية للمراحل الأولى لنمو الأطفال[3].

ثامنًا_ مؤشر الناتج المحلي الزراعي: يعد من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي، فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها، والتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على وضع الغذاء، فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي، وهذا يعتمد على القدرة المادية للدولة[4].

---

[1] - عبد الغفور إبراهيم أحمد، **الأمن الغذائي، المرجع سابق الذكر**، ص. 50.

[2] - أسماء سلامي، **تقدير واستشراف الفجوة الغذائية للحبوب و انعكاساتها على الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة قصدي مرباح: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة – الجزائر)، ص. 12.

[3] - جوزيه غرازيانودا سيلفا وآخرون، **برنامج القضاء على الجوع: التجربة البرازيلية، المرجع سابق الذكر**، ص. 154.

[4] - المركز الوطني للسياسات الزراعية، **و اقع الغذاء والزراعة في سورية**، (سوريا: وزارة الإصلاح الزراعي، 2007)، ص. 237.

تاسعًا_ مؤشر مرونة الطلب السعرية: تعرف مرونة الطلب السريعة على أنها: "درجة اِستجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغيير في سعر هذه السلعة". وتقاس كما يلي[1]:

$$\text{م ط س} = \frac{\text{ك م}}{\text{س س}}$$

م ط س: مرونة الطلب السريعة.

ك م: التغيير النسبي في الكمية المطلوبة.

س س: التغيير النسبي في سعر السلعة.

- ✓ فإذا كانت النسبة أقل من الواحد، فالطلب غير مرن أي أنَّ الزيادة في الكمية المطلوبة أقل من الزيادة في السعر.
- ✓ أمَّا إذا كانت النسبة أكبر من الواحد، فإنَّ الطلب مرن ومعنى ذلك أنَّ الزيادة في الكمية المطلوبة من السلعة أكبر من الزيادة في السعر.
- ✓ أمَّا إذا كانت النسبة تساوي الواحد، فمعناه أنَّ الزيادة في الكمية المطلوبة تساوي الزيادة في الأسعار ويسمى الطلب متكافئ المرونة[2].

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية والتطبيق**، (الدار الجامعية الإسكندرية، 2003)، ص. 51.

[2] - سامي السيد، **الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي**، (القاهرة: دار التعاون للطباعة، 2005)، ص. 36.

2) **أبعاد الأمن الغذائي:** حددت منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة أبعاد الأمن الغذائي فيما يلي:

- **الأبعاد الأساسية:**

- **التوفر (الإتاحة) Availability:** لا يشمل بعد التوافر كمية الأغذية وحسب، بل أيضا جودتها وتنوعها، وتشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات، متوسط إمدادات البروتينات ومتوسط إمدادات البروتينات من مصدر حيواني ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي[1].
- **إمكانية الحصول على الأغذية Food Access:** يرتبط الحصول على الطعام بالقدرة على تحمل نفقاته وتقسيمه، كذلك النوع المفضل لدى الأفراد، وقد أشارت لجنة الأمم المتحدة المكلفة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أن كثيرا ما لا تكمن أسباب الجوع وسوء التغذية ناتجة عن ندرة الغذاء، ولكن العجز عن الوصول إلى الأغذية المتاحة، والذي يرجع غالبا إلى الفقر. فقد يحد الفقر وارتفاع الأسعار من إمكانية الحصول على الطعام[2].
- **الاستخدام Utilization:** استخدام الغذاء من خلال اتباع نظام غذائي مناسب والمياه النظيفة، والصرف الصحي والعناية الصحية، للوصول إلى حالة من الرفاه الغذائي الملبي لجميع الاحتياجات الفسيولوجية، وهذا يبرز أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي[3].
- **الاستقرار Stability:** القدرة على ضمان الأمن الغذائي في حالة حدوث صدمات مفاجئة (على سبيل المثال: أزمة اقتصادية أو صحية أو صراعات أو أزمة مناخية) أو أحداث دورية (مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي*)[4].
- **الاستدامة:** هي قدرة النظم الغذائية في الأجل الطويل على توفير الأمن الغذائي والتغذية بطريقة لا تقوض الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تحقق الأمن الغذائي والتغذية للأجيال المقبلة[1].

---

[1] - علي مكيد، فريدة بن عياد، "وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية للمتاح من الإنتاج خلال الفترة الممتدة (2013/2002)"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسييروالعلوم التجارية**، جامعة المدية، العدد 17، (2017)، ص. 02.

[2] - سفيا عكرود، "الأمن الغذائي: "إشكالية تحديد المفهوم والأبعاد"، **مجلة معالم الدراسات الإعلامية والإتصالية، كلية علوم الإعلام والاتصال**، جامعة الجزائر 3، العدد الثاني، (ديسمبر 2022)، ص. 58.

[3] - شبة بن عمر، **الأمن الغذائي: ما هو؟ وماهي أبعاده الأربعة والستة**، في: https://www.drbenamarcheba.com/2023/03/Food-security-، (تاريخ الاطلاع: يوم 05 مارس 2024، على الساعة 10:15).

*- الأمن الغذائي الموسمي يشير إلى القدرة على توفير الغذاء بشكل مستدام وكاف خلال مواسم مختلفة من السنة، يتضمن ذلك توفر الطعام واستمراريته على مدار السنة دون إنقطاع في التموين الغذائي، مما يقوي قدرة المجتمع على تلبية إحتياجاته الغذائية.

[4]- هيئة أبو ظبي للزراعة والسلامة الغذائية، **الأبعاد الستة للأمن الغذائي**، (2021)، ص. 02.

- **الأبعاد الثانوية:**

- **البعد الاقتصادي:** مما لا شك فيه أن اعتماد الدولة النامية في تحقيق أمنها الغذائي عن طريق الاستيراد نتيجة فشل سياساتها، يعرضها للتبعية الغذائية الدائمة، مما يعني زيادة عجز ميزان مدفوعاتها، كذلك فإن الاعتماد على الاستيراد يعرض الدول لخطر ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاعها في الأسواق العالمية وبالتالي تفقد العملة المحلية قيمتها الشرائية، بالإضافة إلى عجز ميزان مدفوعات تلك الدولة وفقدان عملاتها لقيمتها الشرائية، نجد كذلك تعرضها إلى إعاقة مسيرة التطور والتنمية الناجم على اتجاه الدول إلى تخليها عن المشاريع مقابل توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع[2].
- **البعد السياسي:** يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالأمن السياسي، ويظهر ذلك من خلال اعتماد الغذاء كوسيلة ضغط سياسية على الدول المستوردة، ولقد شهد العالم عدة أحداث تظهر مدى استخدام الغذاء كسلاح سياسي للضغط على الأنظمة، ففي 1956 تم وقف الإمدادات الغذائية لمصر بسبب أزمة السويس، واستخدمت صادرات الغذاء كسلاح لوقف انتشار الأسلحة في الإتحاد السوفياتي[3].
- **البعد الاجتماعي:** يعتبر الغذاء أحد أساسيات الحياة البشرية لضمان الصحة والنشاط وتفاقم مشكلة نقص الطعام وانتشار ظاهرة الجوع وسوء التغذية، جعل من القضية تتحول من تحدي اقتصادي وسياسي إلى تحدي اجتماعي، وذلك ما يظهر في تقليل دخل المزارعين مما يدفعهم للبحث عن وظائف خارج الزراعة، أيضا انتشار البطالة نتيجة تحول المزارعين من الريف إلى المدن بحثا عن العمل وارتفاع أسعار الطعام في الأسواق العالمية وتأثيره على الاستقرار الاجتماعي نتيجة الاعتماد المتزايد على الاستيراد.
- **البعد البيئي:** كمحاولة لمواجهة كل التأثيرات البيئية وتحقيق الأمن الغذائي، لا بد من إدخال البعد البيئي في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الزراعية، كذلك إدخال ضوابط

---

[1] - **الصندوق الوطني للتنمية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**، (2021)، ص. 120.

[2] - كمال حوشين، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008/2007)، ص ص. 268، 269.

[3] - جميلة لرقام شريفي، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/2006)، ص. 12.

للمحافظة على الأصناف والسلالات النادرة وأيضا تفعيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي[1].

[1] -فاطمة مخطاري ديدوش، **إستراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، (جامعة ابن خلدون تيارت: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015/2014)، ص. 42.

المبحث الثالث: سِياسَات الأَمن الغِذَائي: تجاربٌ دولية.

- **المطلب الأول: سياسات الأمن الغذائي**

تعتمد الدول مجموعة من السياسات التي تنتهجها لضمان تأمين الغذاء للمستهلكين، وذلك باستخدام أدوات اقتصادية زراعية نذكر منها:

أ. السياسة الزراعية.

تُعد السياسة الزراعية فرعًا من فروع السياسة الاقتصادية وتعرف على أنها الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة، والتي تتضمن مجموعة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة، عن طريق زيادة إنتاجهم وتحسين نوعيته وضمان استمراره[1]. لتحقيق الأمن الغذائي يستوجب تحقيق الإنتاج الكافي لتلبية حاجات السكان عند الأسعار التي لا تؤثر في القدرة الشرائية، وبالتالي أي خلل في الأسواق الزراعية يستوجب تدخل الدولة عن طريق اتخاذ سياسة زراعية تعيد التوازن إلى السوق، لأن غياب الدولة يعني التبعية للأسواق الخارجية لتلبية الحاجات الغذائية، فالهدف من السياسة الزراعية هو ضمان إنتاج كافي وبأسعار في متناول المستهلك، بالإضافة إلى تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق أكبر معدلات الرفاه[2].

ب. سياسة دعم الأسعار.

يعتبر ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية نتيجة ارتفاع تكاليفها، وتوجه الأفراد إلى الطلب على السلع الأجنبية نتيجة جودتها وانخفاض أسعارها، من أهم الدواعي لتدخل السلطات العمومية في الأسواق الزراعية، ويكون شكل هذا التدخل عن طريق تقديم الدعم اللاَّزم للمزارعين لضمان استمرارية الإنتاج وخاصة السلع الضرورية، وبالتالي ضمان أمنها الغذائي. ومن الدول التي اتبعت هذه الإستراتيجية اليابان، فبالرغم من ارتفاع تكلفة إنتاج الأرز محليًا إلا أنَّ الحكومة تقوم بدعم منتجي الأرز، وهناك شكل آخر من أشكال الدعم، وذلك من خلال قيام السلطة المختصة بخلق طلب جديد لرفع أسعار المنتجات عن

[1] -محمد ديدو، "دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد 06، (ماي 2012)، ص. 107.

[2] - فاطمة عميش، **و اقع الأمن الغذائي مؤشر اته و أبعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية دراسة حالة الجز ائر**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، (نوفمبر 2014)، ص. 05.

مستواها الإداري، لتشجيع المزارعين على الاستمرار في الإنتاج، حيث تقوم بتخزين ذلك المنتوج واستعماله في حالة زيادة الأسعار عن المستوى المطلوب وهذا النظام تم اعتماده داخل مجموعة الإتحاد الأوروبي[1].

ت. سياسة تطوير الإستثمار.

يعاني القطاع الزراعي في معظم الدول النامية من نقص الإستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، ولتطوير الإستثمار الزراعي لخدمة الأمن الغذائي، وجب على تلك الدول تهيئة مناخ الإستثمار المناسب للمستثمر، ويرى البعض أن مناخ الإستثمار يتضمن كل السياسات والمؤشرات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية.

ث. سياسة التسويق.

الهدف الأساسي من التسويق هو إيصال السلعة من المنتج إلى المستهلك بالنوعيات والكميات والأسعار المناسبة، وعليه يمكن تعريف التسويق الزراعي على أنه "ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إستهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية[2]. وكما هو معروف على أسواق السلع الزراعية في الدول النامية كثرة الوسطاء بها حيث تتشكل من مزارعين إلى تجار جملة ومن ثم تجار التجزئة وصولا إلى المستهلك، ويسعى المزارعون والوسطاء إلى بيع السلع الزراعية بأسعار تكفل لهم تحقيق الربح ما يعني وصول السلعة إلى المستهلك النهائي بأسعار عالية ما ينعكس سلبا على المنتج والمستهلك ويضر بقضية الأمن الغذائي. وهو ما يتعارض مع المفهوم الحقيقي للتسويق الزراعي، وبالتالي فإذا أريد للتسويق الزراعي أن يصبح أداة من أدوات تحقيق الأمن الغذائي لا بد على الجهات المسؤولة إعادة هيكلة النظام التسويقي بما يعود بالمنفعة على المنتج والمستهلك[3].

- **المطلب الثاني: التجارب المختلفة للدول في تحقيق الأمن الغذائي**

[1] - فاطمة عميش، **المرجع سابق الذكر**، ص. 05.

[2] - محمد عبيدات، **التسويق الزراعي**، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2005)، ص. 17.

[3] -عبد الحفيظ كينه، **سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط**، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2020/2021)، ص. 43.

يشكل تحقيق الأمن الغذائي تحديًا جديًا بالنسبة للدول، نظرا للتغيرات والتقلبات التي يشهدها العالم بات من الضروري ضمانه كونه يلعب دورا في استقرار الاقتصاد والمجتمع.

هناك عدة تجارب ناجحة ورائدة في الأمن الغذائي، تختلف من دولة إلى أخرى على حسب السياسات والسكان والمقومات الطبيعية، نذكر أبرزها:

أ. الإستراتيجية الصينية للنمو الزراعي:

تعتبر الصين من أكثر دول العالم اكتظاظا بالسكان بقرابة 1,4 مليار نسمة، ولهذا تولي الحكومة الصينية أهمية بالغة للأمن الغذائي، وذلك عن طريق افساح المجال للخواص والتخلي عن المركزية والاحتكار العمومي الزراعي، وقد بدأت هذه الإصلاحات بالتركيز على النمو الزراعي عن طريق زيادة الحوافز لأصحاب الحيازات الصغيرة الزراعية، مما أدى إلى زيادة المداخيل لسكان الريف ونقص أسعار الغذاء، كما أنشأت الحكومة الصينية نظام رقابة صارم من خلال وضع إِستراتيجية لإحصاء وجمع البيانات والمعلومات من أجل استعمالها في تخطيط وتنفيذ السياسات والاهتمام أكثر بالبحوث الزراعية والخدمات المرافقة للمزارعين[1].

ما يستفاد من التجربة الصينية التركيز على أربعة نقاط:

- ✓ التركيز على تنمية البنية التحتية الزراعية.
- ✓ التركيز على التوجه المؤسساتي وخاصة في ظل المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ التركيز على البحوث العلمية والتكنولوجية الحديثة والابتكار الزراعي.
- ✓ التركيز على الوقاية من الكوارث والتنبؤ لها.

من خلال هذه الإجراءات حققت الصين قفزات خاصة خلال السنوات 2013-2016 فأنتجت 1.2 تريليون، رغم امتلاكها 10% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة[2]. الإنتاج الغذائي الصيني قد تقدم بشكل كبير وقطع أشواطًا متقدمة من خلال التحكم في المحركات الرئيسية للمحاصيل والمساحة، ولقد أثبتت

[1]- See: Shenggen Fam et al, **"Ending Hunger and Undernutrition by 2025: Accelerationg The Peace"** (chapter in: David E-Sahn, The Fight Against Hunger and Malnutrition). Oxford University Press. UK 2015. P P. 298-304.

[2] - لجنة الأمن الغذائي العالمي CFS، "**الدروس المستفادة من عمليات الاستعراض الوطنية التطوعية الأولى**"، الدورة 43، وثيقة معلومات أساسية، روما، (21-17 أكتوبر 2016)، ص. 5.

هذه النتائج في إنتاج الأرز والقمح، وكذلك تنتج الصين ربع الإنتاج العالمي من الغذاء، حيث تغذي 21% من سكان العالم ب6% فقط من موارد المياه و9% من الأراضي الصالحة للزراعة[1].

ب. سياسة الأمن الغذائي الفنلندية:

تحتل جمهورية فنلندا* المرتبة الأولى عالميًا في مؤشر الأمن الغذائي لعام 2020 [2] وتعتبر أفضل بلد في العالم حسب مجلة نيوزيك لعام 2010 في العديد من المجالات مثل الصحة والديناميكية الاقتصادية، التعلم، البيئة السياسية، الرفاهية والأمن الغذائي. وتعود هذه المراتب إلى تبني الحكومة الفنلندية سياسة شاملة تشمل جميع شرائح المجتمع والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة بشعار "ألا يتخلف أحد عن الركب" بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

يمكن الاستفادة من الدروس الفنلندية في مجال الأمن الغذائي عن طريق الأبعاد الثلاثة المطبقة[3]:

- ✓ البعد البيئي: حيث وضعت وزارة الزراعة والغابات الفنلندية سياسات فعالة لإنتاج الأغذية وترشيد الاستهلاك ومراعاة المناخ.
- ✓ البعد الاقتصادي: يشمل تحقيق الاقتصاد الغذائي من خلال تقليل الهدر في كل الأنظمة الغذائية، وتشارك المنظمات الحكومية وتجار التجزئة وشركات سلاسل الأغذية والمدارس دورا كبيرا في التوعية.
- ✓ البعد الاجتماعي: يركز على تقديم الدعم لصحة الأمهات والأطفال من خلال مراكز متخصصة وبرامج مجتمعية، حيث تلعب هذه الجهات دورًا كبيرًا في تعزيز الجوانب الاجتماعية للأمن الغذائي.

ت. سياسة قطر في الأمن الغذائي:

خلال السنوات الأخيرة، احتلت قضية الأمن الغذائي صدارة الأولويات في دولة قطر لكونها ركنًا أساسيًا في أركان الأمن والاستقلال الاقتصادي للدولة وركيزة مهمة لتأمين الاحتياجات وتأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل. وتكلّلت جهود قطر المهتمة بالأمن الغذائي والهادفة إلى تحقيق

---

[1]- Xing Wei1, Zhao Zhang, Peijun Shi1, Pin Sh1, Pin Wang1, Yi Chen1, Xiao Song1, Fulu Tao2, **"Is Yield Increase Sufficient to Achieve Food Security in China ?"** PLOS ONE, DOI : 10.1371/journal.pone.01 16430 February 13, 2015, P. 12.

*- فنلندا: هي دولة تقع في شمال أوروبا، عاصمتها هي هلنسكي وتعتبر دولة ديمقراطية وتمتلك نظاما إجتماعيًا قويًا وواحدة من الدول الأكثر تقدما في العالم.

[2]- Niall McCarthy, **The World's top countries for Food Security**, https://www.weforum.org , it was noticed on March 6, 2024, at 7 :00 PM.

[3] - الدروس المستفادة من عمليات الإستعراض الوطنية التطوعية الأولى، **المرجع سابق الذكر**، ص. 07.

النهوض بقطاعات الإنتاج الغذائي، بحصولها على المرتبة الأولى عربيا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2021[1].

ما يستفاد من التجربة القطرية[2]:

- ✓ تعزيز الإنتاج الغذائي الوطني وتنويع مصادر الاستيراد.
- ✓ إنشاء احتياطي إستراتيجي يحقق التوازن بين المخزونات الغذائية.
- ✓ الاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والمائية للبلاد مع توظيف الطاقة المتجددة في القطاع الزراعي.
- ✓ التركيز على السياسات والإستراتيجيات المتكاملة لعدة قطاعات والتخطيط طويل الأجل.

ث. السياسة الفيتنامية للأمن الغذائي:

حققت فنلندا تقدمًا كبيرًا في تخفيض معدل نقص التغذية بين 1990-2013 من 48% إلى 08%، حيث كان لنمو الزراعة دورًا أساسيًا في ذلك إضافة إلى برامج التغذية والصحة التي طبقتها البلاد في أواخر الثمانينات[3]. مما جعلها من أهم الدول المصدرة للأرز عالميًا، وإتباع سياسة غذائية شاملة بغية الوصول إلى الأمن الغذائي، وذلك عن طريق[4]:

- ✓ الإصلاح العادل للأراضي والاهتمام أكثر بسكان الأرياف.
- ✓ تحرير التسويق الزراعي والتجاري.
- ✓ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إصلاحات متسلسلة.
- ✓ الاستثمار المستدام في رأس المال البشري.
- ✓ تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتطوير القطاع الخاص.

ج. التجربة اليابانية في الأمن الغذائي:

[1] - أحمد عبد الله، **قطر تعزز مكانتها الأولى عربيا وال24 عالميا في مؤشر الأمن الغذائي**، في: https://www.aljazeera.net ، (تاريخ الإطلاع: يوم 6 مارس 2024، على الساعة 20:21).

[2] - أناماريا ماتسوني، **جهود الأمن الغذائي في قطر تؤتي ثمارها**، في: https://www.hbku.edu.qa ، (تاريخ الإطلاع: يوم 6 مارس 2024، على الساعة 20:45).

[3] - كمال الدين بن عيسى، **مشكلة العجز الغذائي وإستراتيجية الأمن الغذائي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019)، ص. 62.

[4] - كما الدين بن عيسى، **المرجع نفسه**، ص. 63.

تعتبر اليابان نموذجًا يُحتذى به في كافة المجالات الاقتصادية، فبالرغم من خسائرها الكبيرة في الحرب العالمية الثانية إلا أنها اتبعت سياسات فعالة سمحت لها بالتفوق على المستوى العالمي.

تواجه اليابان في مجال الأمن الغذائي تحديات عديدة نظرا لتضاريسها غير الصالحة للزراعة بنسبة 70% واعتمادها على الاستيراد في سبعينات القرن الماضي، إلا أن الحكومة اليابانية وبالتعاون مع القطاع الخاص وضعت عدة سياسات مشتركة لتحقيق الاستقرار في إمداداتها الغذائية. نذكر منها[1]:

- ✓ تطوير تقنيات زراعية لرفع إنتاجية الهكتار الواحد عشرة أضعاف في الخارج.
- ✓ دعم الصناعات الغذائية المحلية وترشيد سلاسل الإمدادات وتشجيع الاستثمار في مشاريع زراعية عالمية.
- ✓ رصد جهود شركات يابانية كبيرة مثل ميتسوبيشي* وماروبيني* في تعزيز أمان الغذاء الياباني بالتعاون مع التمويل الحكومي وضمانات الاستثمار الخارجي.
- ✓ تكامل جهود الأمن الغذائي من خلال الرقابة والبحوث الزراعية والابتكار، خاصة في مجالي الأرز والقمح.
- ✓ إقامة أول استثمار زراعي خارج اليابان في عام 1976، حيث قامت شركة ماروبيني بإنتاج القمح وفول الصويا في البرازيل لتأمين مصادر مستدامة للاحتياجات الغذائية اليابانية، وتزامنا معه تم إنشاء مجمع كونان للمنتجات الغذائية ومنطقة صناعية مجاورة في ميناء كوبيه* لتغليف وتوزيع المنتجات بكميات كبيرة[2].
- ✓ تسليم الكميات الضخمة من المواد الغذائية إلى جميع أرجاء اليابان، مع توجيهها إلى تجار التجزئة والمحلات الصغيرة، مع التحكم في الأمن الغذائي عبر ربط جميع هذه الجهود[3].

---

[1] - عبد الحفيظ كينه، **المرجع سابق الذكر**، ص. 48.

*- شركة ميتسوبيشي: هي شركة يابانية متنوعة تعمل في مجالات متعددة بما في ذلك السيارات والهندسة الكهربائية والبناء والطاقة، وتعد واحدة من أكبر الشركات اليابانية والعالمية.

*- شركة ماروبيني: يقع مقرها الرئيسي في طوكيو، وهي خامس أكبر شركة تجارية عامة ولديها حصص سوقية رائدة في تجارة الحبوب ولب الورق وكذلك أعمال المصانع الكهربائية والصناعية.

[2] - سعود بن عبد العزيز الشبيلي، **كيف طورت اليابان منظومة أمنها الغذائي**، الرياض، (2010)، ص. 2.

*- ميناء كوبي: هو ميناء مهم يقع في مدينة كوبي في اليابان، يعتبر من أكبر الموانئ في اليابان ويعد مركزا حيويا للتجارة البحرية واللوجستيات يلعب دورا هاما في استيراد وتصدير البضائع، ويعتبر مدخلا بحريا هاما للمدينة وللمناطق المجاورة.

[3] - سعود بن عبد العزيز الشبيلي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 2.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال التطرق لأهم العناصر في الفصل الأول المعنون ب: **التأصيل المفاهيمي للأمن الغذائي**، استخلصنا بأن الأمن الغذائي يعتبر من بين أهم المجالات التي تعول عليها الدّول لتحقيق التنمية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، إذ أنه يعزز الإنتاج الزراعي فرص العمل في القطاع، كما أنه يساهم في تعزيز الدخل الوطني مما يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وعبر ما تم دراسته من عناصر تبين لنا أن فهم الأمن الغذائي يتطلب مراعاة عدة عوامل متداخلة مثل الإنتاج الزراعي، وصول الفرد إلى الطعام، استهلاكه واستدامة هذه العمليات.

كما أنه ومن خلال الفصل الأول، تبين لنا أن الأمن الغذائي يعد محورا حيويا يتطلب تفكيرا شموليا وجهودا متكاملة وتحدي متعدد الأبعاد يستوجب تكاملا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من خلال تبني إستراتيجيات فعالة لتعزيز الإنتاج المستدام وتسهيل الوصول إلى الغذاء، مع النظر إلى تفعيل سياسات تسلط الضوء على تعقيدات التحديات التي يواجهها العالم في توفير الطعام للبشرية المتزايدة.

الفصل الثاني:

واقع الأمن الغذائي في الجزائر.

الفصل الثاني: وَ اقِع الْأَمْن الغِذائِي في الجَزَ ائِر

مقدمة الفصل الثاني:

يعتبر الأمن الغذائي غَاية تسعى لتحقيقه جل الدُّول، خاصةً في ظلَّ التّحولات الاِقتصادية الرَّاهنة وما تطرحه من تحديات متعددة خاصةً بالنّسبة للدّول النّامية، لذا كان لزامًا على هذه الدول أن تسعى جاهدةً للتّقليل من الإعتماد على الخَارج وذلك بتفعيل العجلة الإقتصادية الدّاخلية وتحقيق اِكتفاءها الذّاتي، فقضايا الغذاء أصبحت تشكل أحد أبرز القضايا التي تحظى باهتمام الباحثين والمنظرين، فبعدما ساد التركيز على الجوانب العسكرية والإقتصادية لأمن الدولة وكيفية تطويرها وحمايتها، اِنتقلنا إلى الحديث عن أهمية الإنسان داخل هذه الدول، من خلال الإهتمام بمتطلباته وتحقيق أمنه، والذي جُسّد في الأمن الإنساني الذي يعتبر الأمن الغذائي أحد أهم أبعاده.

والجزائر كغيرها من الدول، أولت قضية الأمن الغذائي اهتماما متزايدًا، نظرًا لتأثيرها المباشر على جودة حياة المواطنين واِستقرار البلاد، فأصبحت من أكثر الملفات أهميةً على طاولة الحكومة والهدف الذي تسعى إلى بلوغه في القريب العاجل.

ولهذا ومن أجل اِستيفاء موضوع المذكرة، يستلزم علينا التطرق إلى واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال تشخيص الإمكانيات الغذائية التي تزخر بها، والتفصيل في مساهمة مختلف القطاعات وأهم الآليات القانونية لتحقيق الأمن الغذائي. ثم سيتم تحليل واقع الاستيراد والتصدير لمختلف المواد الغذائية وتفسير العوامل المؤثرة على ضمان الأمن الغذائي، وأيضا عرض العراقيل والصعوبات التي تواجهها الجزائر في تحقيقه.

المبحث الأول: تحليل و اقع الوضع الغذائي في الجز ائر

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية، وهدفًا إستراتيجيّا وسياسيّا تهدف إليه جميع السّياسات الاقتصادية وخطط التّنمية. وفي سِياق الواقِع الحالِي للأمن الغذائي فِي الجزائر تتجلّى إمكانيات وتحديات متراكبة، تعكس الرّغبة الواضحة للحكومةِ الجزائريةِ في تحقيق الاكتفاء الذّاتي وتلبية اِحتياجات السّكان، ومع ذلك تظهرُ التّحديات الّتي قد تعرقلها ممَّا يستلزِم تفسير هذا الواقع الّذي يتطلّب فهمًا عميقًا لعوامل النّجاح والعقبات الّتي تُواجِهها.

- **المطلب الأول: الإمكانيات الغذائية في الجز ائر**

في مسعى لفهم الواقع الغذائي في الجزائر، يسلط الضَوء على الإمكانيات الغذائية المتاحة التي تشكّل أساسًا لاستدامة الإنتاج وتعزيز تنوعه وكفاءته. ومن أجل التَّوضيح أكثر وجب التفصيل في القدرات المتاحة في مختلف القطاعات.

1) المقومات الزراعية:

تتمتع الجزائر بموقع جغرافي مميز، يتميز بالتنوع الطبيعي والتضاريس المختلفة والمناخ المعتدل جعلت منها محور وصل وممرا حيويًّا للعديد من طرق الاتصال العالمية. بالإضافة إلى تمتعها بموارد طبيعية وتاريخ ثقافي غني. وجاء في وصف الجزائر أنها: "أراضي خصبة ومياهها عذبة وغزيرة ومناخها لطيف جدا[1]"، مما يجعلها قادرة على تحقيق الأمن الغذائي بشكل فعال ومستدام.

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإِستراتيجية في التنمية الاقتصادية في الجزائر لِما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في رفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وزيادة الناتج المحلي الخام وتحسين مستوى المعيشة[2]. وتتمثل هذه المقومات في:

أولاً: الموارد الطبيعيّة.

[1] - بوعزة بوضرساية وآخرون، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19**، (منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر)، 2007، ص. 197.

[2] - مروان بولال، نسيمة بورابة، **القطاع الزراعي في الجزائر وإشكالية الدعم في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، (جامعة البشير الإبراهيمي: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، برج بوعريريج، 2020/2019)، ص. 18.

هي الهبات التي أنعم بها الله على الإنسان في الطبيعة، ووفرها له لتمكينه من تلبية حاجاته وتحقيق طموحاته. تتضمن هذه الموارد الأرض، المياه والمعادن وغيرها من الموارد المتجددة وغير المتجددة كالمحروقات، وتعد نقطة البداية الأساسية للتنمية الزراعية فتوفرها يمكن الإنسان من إنتاج السلع الغذائية الضرورية للحفاظ على وجوده.

أ. **الأراضي الزراعية:** تعد الأراضي الزراعية الأساس والمحرك الرئيسي لإمكانيات التنمية الزراعية في أي دولة، وتشكل ثروة استراتيجية للبلد الذي يمتلكها فلها دور كبير في تحفيز الإنتاج الزراعي، ويجب حمايتها وتعزيزها بكافة الوسائل الممكنة، تمتلك الجزائر مساحات واسعة صالحة للزراعة والاستغلال من مجمل المساحة الإجمالية للبلد كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 02: المساحة الزراعية في الجزائر لسنة 2022

المساحة الإجمالية	المساحة الزراعية	المساحة الزراعية المستغلة
2,381,740 كم²	42,4 مليون هكتار	8,45 مليون هكتار

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

L'Agriculture algérienne en chiffres, https://www.cropscience.bayer.dz/fr-dz/apropos-de-nous/l-agriculture-en-algerie.html.

من خلال معطيات الجدول أعلاه الذي يوضح المساحة الإجمالية للجزائر التي تعد من أكبر الدول في العالم وتتمتع بمساحة واسعة تسمح لها بإنتاج وفير من المحاصيل الزراعية، وبالمقابل نلاحظ بأن المساحة الزراعية في الجزائر تقدر ب 42,4 مليون هكتار أي 18% من مساحة البلد، أما الأراضي المستغلة زراعيا فهي بنسبة 8,45 مليون هكتار.

تتنوع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر إلى أربعة مناطق تتمثل في:

الجدول رقم 03: مناطق الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر

المنطقة الساحلية	المنطقة الداخلية	المنطقة السهبية	المنطقة الصحراوية
تضم 14 ولاية من الطارف شرقا إلى تلمسان غربا.	تضم كل من البليدة، البويرة، المدية، عين الدفلى، معسكر، غليزان، تيارت، تيسمسيلت، سيدي بلعباس، سطيف، قسنطينة، برج بوعريريج وميلة.	وتضم 15 ولاية وهي: أم البواقي، باتنة، بسكرة، الجلفة، المسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس، تبسة، سعيدة، النعامة والأغواط.	تضم 8 ولايات هي: ورقلة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار، تمنراست، تندوف وإليزي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: مجدولين ديهية، إستراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017)، ص. 210.

ب. **الموارد المائية:** تمثل المياه العنصر الحيوي والعمود الفقري للسيطرة على إنتاج القطاع الزراعي وتكثيف الزراعة، التي يرتبط تطورها بحجم الموارد المائية المخصصة لها، والتي تستخدم في ري الأراضي وتوسيع المساحات المروية. والجدير بالذكر أن الظروف المناخية تلعب دورا هاما في تحديد إمكانية استغلال هذه الأرض في نشاط دون نشاط آخر، وتختلف مصادر الموارد المائية في الجزائر وتتوزع بين الشمال والجنوب، وما بين الشرق والغرب وتنقسم إلى:

- **المياه المطرية:** رغم اتساع الرقعة الجزائرية، إلا أنّ 93% من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وتساقط الأمطار فيها يقدر بنسبة 8%، أما المنطقة الشمالية للبلاد تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط تبلغ نسبة الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار م^3 بنسبة 92%[1]. فيقدر الحجم المتوسط السنوي لمياه الأمطار في الجزائر والقابلة للاستغلال بحوالي 7 ملايير م^3[2].
- **المياه السطحية:** هي مجموعة من الأودية، وتنقسم إلى أودية تلية تصب في البحر الأبيض المتوسط وتتميز بوفرة المياه كونها في المنطقة الأكثر هطولا للأمطار، وأودية الصرف الداخلي وهي أودية تصب في أحواض مغلقة وهذه الأودية أقل حظا في مياه الأمطار، وهناك أشباه الأودية التي تكون في

[1] - باية ساعو، زوبيدة سيبار، **رصد إمكانيات الإنتاج الفلاحي في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة البويرة، الجزائر، (11 مارس 2021)، ص. 15.

[2] - الطيب قصاص، **إشكالية إدارة الموارد المائية في الجزائر التوقع والتصور المستقبلي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015- 2016)، ص ص. 130، 131.

الصحراء وتتميز بشح المياه كونها تقع في المنطقة الشبه جافة والجافة[1]. وقدر حجم الموارد السطحية في الجزائر ب 12.5 مليار م^3 مجزأة على ثلاث مناطق ب 17 حوض كالتالي:

الجدول رقم 04: حجم الموارد السطحية في الجزائر.

المنطقة	جبال الأطلس التلي	السهول العليا	الصحراء
الحجم	11 مليار م^2	750 مليون م^2	700 مليون م^2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: عادل كدوة، اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017-2018) ص. 154.

وتنقسم هذه الأودية إلى ثلاث أقسام[2]:

- أودية شمالية: هي الأوفر مياها، ينبع معظمها من الأطلس التلي وتصب في البحر الأبيض المتوسط وأهمها: وادي سبق، وادي الهبرة ووادي سيبوس.
- أودية داخلية: تعتبر الأقل حظا من مياه الأمطار، ينبع معظمها من سلسلتي الأطلسي وجبال الهقار وتصب في الشطوط والأحواض وأهمها: وادي العرب، وادي جدي، وادي قصوب.
- أودية صحراوية: وهي أودية تفيض أحيانا لكنها سريعة الجفاف أهمها: وادي وجارت، وادي الساورة، الوادي الأبيض.

- **المياه الجوفية:** تقدر المياه الجوفية الكلية في الجزائر والقابلة للاستغلال بحوالي 7 ملايير م^2، موزعة ب 1,5 مليار م^2 في الشمال وتستغل بأكثر من 90%، وحوالي 5 ملايير متر^2 موجودة في الجنوب والتي لا يستغل منها سوى 1,7 مليار م^2 [3]. الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة والهضاب العليا[4].

[1] - نور الدين حاروش، "استراتيجية إدارة المياه في الجزائر"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة ورقلة، العدد السابع، (جوان 2012)، ص. 62.

[2] - أمال ينون، **إستراتيجية التنمية المستدامة للموارد المائية في الاقتصاديات العربية دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، 2010-2011)، ص. 115.

[3] - حميدة أوكيل، سارة بلقاسم، **إنعكاسات استغلال الموارد المائية على التنمية الزراعية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول إستراتيجية تسيير قطاع الموارد المائية في الجزائر بين المتطلبات التنموية والتغيرات المناخية، جامعة إبن خلدون تيارت، (2022-2023)، ص.04.

[4] - باية ساعو، زوبيدة سيار، **المرجع سابق الذكر**، ص. 22.

- **تحلية مياه البحر:** باعتبار الجزائر دولة ساحلية تتوفر على شريط ساحلي يقدر ب 1200 كلم، يعطيها ميزة وفرة المياه التي يمكن تحليتها والاعتماد عليها كمورد إضافي، تتوفر حاليا على 13 محطة كبيرة بِطَاقَةٍ سنوية 825 مليون م² تغطي 11,87 مليون نسمة، بالإضافة إلى 12 محطة صغيرة بطاقة 20 مليون سنويا تغطي 380 ألف نسمة[1].
- **معالجة المياه المستعملة:** يتمركز حجم المياه المستعملة في المناطق الساحلية خاصة الجزائر، أرزيو، وهران حيث نجد أن حجم المياه المستعملة كبير نسبيا في هذه المناطق ويتم تصريفها في البحر، أما باقي التجمعات السكانية فيتم تصريف هذه المياه المستعملة في الأودية[2]. وإحصائيا بلغ الحجم الإجمالي للمياه المستعملة في الوسط الطبيعي 600 مليون م²، وقد يصل إلى 800 مليون م² سنويا منها فقط 10% يتم تصفيتها ومعالجتها[3].

الشكل رقم 02: نسب استخدام مورد الماء في الجزائر حسب كل قطاع.

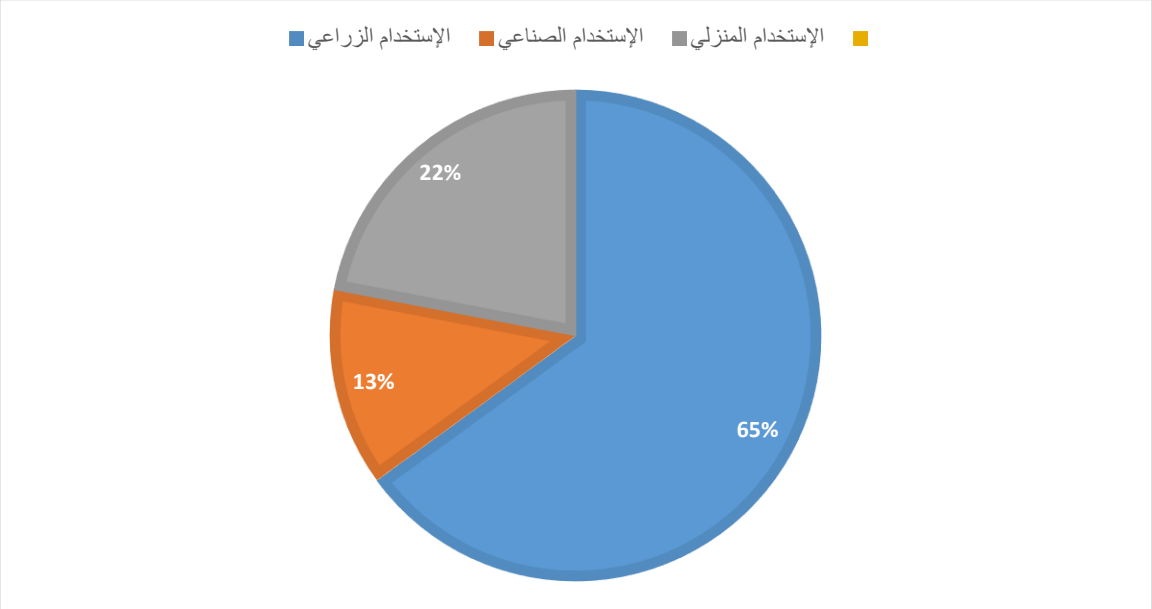

المصدر: أوكيل حميدة، بلقاسم سارة، اِنعكاسات استغلال الموارد المائية على التنمية الزراعية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول اِستراتيجية تسيير قطاع الموارد المائية في الجزائر بين المتطلبات التنموية والتغيرات المناخية، جامعة اِبن خلدون تيارت، (2022-2023)، ص. 5.

[1] - عادل كدوة، **اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر، 2017-2018) ص. 157.

[2] - حميدة أوكيل، سارة بلقاسم، **المرجع سابق الذكر**، ص. 04.

[3] - زوبيدة محسن، "معالجة المياه المستعملة خيار اِستراتيجي للتسيير المستدام للموارد المائية في الجزائر"، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية**، المجلد 8، العدد 1، (2019)، ص ص. 547، 548.

من أصل 5,4 مليار م² سنويا للعرض المائي في الجزائر، يعتبر القطاع الزراعي المستخدم الأول للمياه بنسبة تقدر ب65% من جملة الاستخدامات، يليه القطاع المنزلي الذي يستهلك 22% ليأتي بعدهما القطاع الصناعي بنسبة 13% من جملة استخدامات المياه.

ت. **الموارد البشرية:** يعتبر قطاع الفلاحة قطاعا رئيسيا في الجزائر وعمودا أساسيا في الاقتصاد الوطني بسبب مساهمته في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي. وتعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، فهو يوظف حوالي 2,6 مليون شخص كعمال زراعيين والذين يمثلون أكثر من 74% من اليد العاملة الريفية و24% من القوى العاملة الوطنية[1].

الجدول رقم 05: أهم مؤشرات دور العنصر البشري في القطاع الزراعي في الجزائر لعام 2021.

عدد المستثمرات الفلاحية	1,260,000 مستثمرة
عدد الفلاحين المسجلين على مستوى الغرفة الوطنية للفلاحة	1,180,205 فلاح
التشغيل الفلاحي	2,6 مليون عامل أي حوالي 20%من اليد العاملة الكلية

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على : تطور السياسات الفلاحية والريفية (1962- إلى يومنا هذا)، في:

https://gloriousalgeria.dz، (تاريخ الإطّلاع: يوم 11 مارس 2024، على الساعة 12:34).

2) **مقومات الصيد البحري وتربية المائيات:** يشكل قطاع الصيد البحري والمنتجات الصيدية جزءا هاما من الاقتصاد الوطني ومن المواضيع الحساسة والمتداولة بكثرة في الجزائر خاصة خلال السنوات الأخيرة، نظرا لدوره الكبير في ضمان الأمن الغذائي والرغبة الملحة للحكومة الجزائرية في الاعتماد على الإنتاج المحلي دون الحاجة إلى الاستيراد أو على الأقل التقليل منه.

- **تعريف الصيد البحري:** يعرفه المشرع الجزائري في المادة الثانية من قانون الصيد البحري على أنه: كل نشاط يرمي إلى قنص أو جمع أو إستخراج موارد بيولوجية والتي يمثل الماء وسط حياتها الدائم أو الغالب[2].

[1] - الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، **قطاع الفلاحة**، في: https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar ، (تاريخ الإطّلاع: يوم 11 مارس 2024، على الساعة 12:07).

[2] - حكيمة مختار رحماني، **واقع التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، 2018- 2019)، ص. 25.

- **تعريف تربية المائيات:** يقصد به تفريخ كائنات مائية (أسماك وقشريات ورخويات)، وتربيتها وتسمينها في ظروف يتم التحكم فيها لتحقيق منفعة اقتصادية واجتماعية، حيث يتم تربية الأسماك والقشريات والرخويات في مياه عذبة أو مالحة[1].

أ. **الإمكانيات الطبيعية:**

للجزائر شريط ساحلي يصل امتداده إلى 2148 كلم على البحر الأبيض المتوسط[2]، بالإضافة إلى التداخلات والتضاريس الجبلية والرملية ومنحدرات الأودية التي تصب في البحر المتوسط وتكون الخلجان الطبيعية التي تشكل نحو 10% من طول الساحل والفجوات العميقة، ويمتد الشريط الساحلي الجزائري من القالة ولاية الطارف شرقا إلى بني صاف ولاية تلمسان غربا[3]. تتوفر على مساحة بحرية خاضعة للقضاء الوطني مخصصة للصيد البحري تقدر ب 9,5 مليون هكتار، ويقدر احتياطي موارد الصيد البحري بـ 500000 طن. كما أن الساحل الجزائري يحتوي على احتياطي كبير من المرجان الأحمر والإسفنجيات، إضافة إلى مخزون من الثروة السمكية يقدر بأكثر من 194 نوع، وتحتوي أيضا على حوالي 100000 هكتار من مسطحات المياه الطبيعية والاصطناعية الصالحة لتطوير أنشطة تربية الأحياء المائية، كما يحتوي الساحل الجزائري على مخزون هام من الأسماك المهاجرة الكبيرة، وأنواع أخرى من الأسماك ذات القيمة التجارية العالية (أسماك بيضاء، قشريات، أصداف، وغيرها)، وأكثر من 600 نوع من الطحالب البحرية التي تستخدم في الصناعات الدوائية والزراعية[4].

ب. **الإمكانيات المادية:**

تتمثل الإمكانيات المادية للصيد البحري في الهياكل القاعدية، حيث تتوفر الجزائر على48 ميناء منها 13 مخصصة للنقل التجاري، و35 ميناء في مجال صيد الأسماك موزعة على العديد من الولايات الساحلية المقدرة عددها 14 ولاية[5]. كما شاهدت الجزائر على تعزيز قدرات الأسطول المخصص للصيد

---

[1] - رجب محمد الخمسي، **الإستزراع السمكي في ليبيا ودوره في تنمية الثروة السمكية**، (دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، 2008)، ص. 07.

[2] - "الساحل الجزائري"، **وكالة الأنباء الجز ائرية**، في: https://www.aps.dz ، (تاريخ الإطِّلاع: يوم 11 مارس 2024، على الساعة 14:57).

[3] - محمد رضا بن لاغة، **إنعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجز ائر خلال الفترة 2000- 2010**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2012- 2013)، ص. 42.

[4] - مهملي بن علي، "واقع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر وآفاق تنميته"، **المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، العدد 3، جامعة غليزان، (03 جويلية 2023)، ص. 48.

[5] - راما حمد، **مو انئ الجز ائر**، في: https://tijareti.com/algerian-ports/، (تاريخ الإطِّلاع: يوم 12 مارس 2024، على الساعة 11:53).

البحري ب ارتفاع عدد السفن الكبيرة التي يفوق طولها 24 متر إلى أكثر من 100 سفينة، من بينها 33 سفينة موجهة لصيد التونة في أعالي البحار[1]. بالإضافة إلى إنجاز 3 سفن كبيرة الحجم بطول 35 مترا عام 2023، أما بالنسبة لمجال تربية المائيات فتتمتع الجزائر ب 42 مزرعة لتربية المائيات البحرية، و51 مزرعة منتجة لتربية المائيات في المياه العذبة[2].

الشكل رقم 03: توزيع الأسطول المخصص للصيد عبر الولايات (2010-2019)

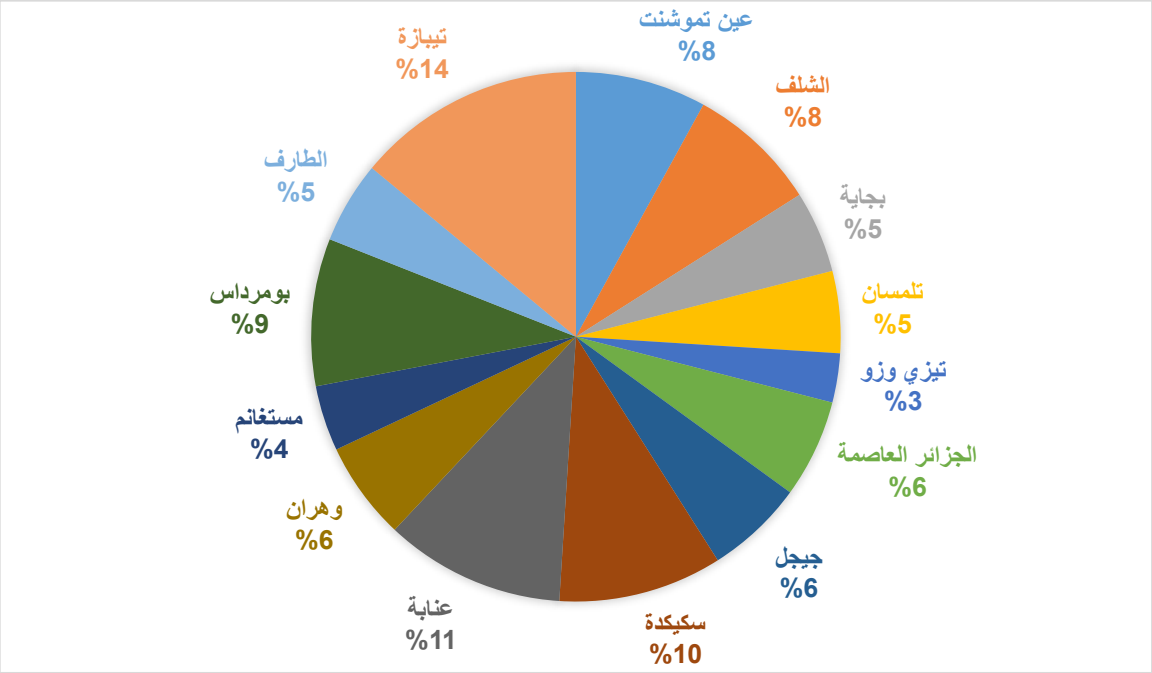

Source : la direction technique chargée des Statistiques Régionales, de l'Agriculture et de la Cartographie, LES STATISTIQUES DE LA PECHE Rétrospective 2010-2019, Janvier 2022, P. 7.

تحتل ولاية تيبازة الحصة الأكبر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019 بتمثيلها 14% من الأسطول الوطني، تليها ولاية عنابة، سكيكدة وبومرداس بنسب 11%، 12% و10% على التوالي.

كما توفر الجزائر مجموعة من المدارس والمراكز الخاصة بالتكوين في مجال الصيد البحري وتربية المائيات وهي[3]:

- المعهد الوطني العالي في الصيد البحري وتربية المائيات.

[1] - عبد المنعم سويقات، **الوزير يكشف: ارتفاع قدرات أسطول الجزائر إلى 100 سفينة صيد**، في: https://www.sabqpress.dz/، (تاريخ الإطلاع: يوم 11 مارس 2024، على الساعة السابعة مساءا).

[2] - كمال علاق، **أرقام هامة.. وزير الصيد البحري يستعرض الحصيلة السنوية للقطاع**، في: https://dzair-tube.dz/، (لوحظ يوم 12 مارس 2024، على الساعة 13:13).

[3] - مهملي بن علي، **المرجع سابق الذكر**، ص. 48.

- المعهد التكنولوجي للصيد البحري وتربية المائيات بوهران.
- المعهد التكنولوجي للصيد البحري وتربية المائيات بالقل.
- مدرسة التكوين التقني في الصيد البحري وتربية المائيات بشرشال.
- مدرسة التكوين التقني في الصيد البحري وتربية المائيات بعنابة.
- مدرسة التكوين التقني في الصيد البحري وتربية المائيات ببني صاف.

كما تضع الدولة مجموعة من الأجهزة المتخصصة في تنظيم قطاع الصيد البحري وتربية المائيات مثل[1]:

- المجلس الوطني الاستشاري للصيد البحري وتربية المائيات.
- المركز الوطني للبحث في الصيد البحري وتربية المائيات.
- هياكل للتكوين في مجال الغوص الاحترافي.
- الغرفة الوطنية الخاصة بالصيد البحري وتربية المائيات.

3) الصناعات الغذائية في الجزائر:

تعتبر الصناعات الغذائية من أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني الجزائري، لارتباطها بتوفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء للسكان ولأثرها الكبير والمباشر في زيادة الإنتاج المحلي والناتج القومي، بالإضافة إلى أنها تربط بين قطاعين مهمين هما القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي.

- **أهم فروع الصناعات الغذائية في الجزائر.**

تضم الصناعات الغذائية بالجزائر مجموعة من الفروع المكونة لهذا النشاط وهي كالتالي:

[1] - مهملي بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 48.

الجدول رقم 06: حصيلة النشاطات المكونة لفروع الصناعات الغذائية في الجزائر.

الحليب ومشتقاته	المشروبات	المصبرات	الطحين	المواد الغذائية	السكريات	الزيوت والدهون
الجبن	الصودا	الطماطم	الدقيق	العجائن	الشوكولاطة	الزيوت
ياغورت	شراب غازي	الهريسة	القهوة	عطور	السكريات	لب الزيتون
مواد حليبية	العصير شراب غير كحولي مياه معدنية مشروبات أخرى	السمك الخضر الزيتون المصبرات	علف، خليط	خضر فواكه التمور	حلويات بسكويت حلويات جافة	زيت الزيتون

المصدر: حميد حملاوي، وسام عمرون، أثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري و آفاق تطوره دراسة حالة الجزائر 2000-2015، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 02، (14 ديسمبر 2019)، ص. 25.

يوضح الجدول تصنيف الأنشطة الفرعية لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر حسب المدونة الجزائرية للأنشطة، كما قام المركز الوطني للسجل التجاري بترميز كل الأنشطة الفرعية المذكورة في الجدول برقم تسلسلي يتكون من 06 أعداد كل نشاط له شفرته الخاصة به[1]. حيث تنشط أغلب مؤسسات الصناعات الغذائية الجزائرية في فرع المطاحن وفرع الحليب ومشتقاته وذلك بنسبة 47% في فرع المطاحن وبنسبة 13% لفرع الحليب. وذلك باعتبار هذين الفرعين ومجمل السلع الغذائية التي ينتجانها هي منتجات غذائية واسعة الاستهلاك في الجزائر[2].

[1] -مصطفى بوعموش، **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: قسم السياسات العامة والنظم المقارنة، تخصص السياسات العامة والنظم المقارنة، 2022- 2023)، ص. 57.

[2]- Lilia Ghili, **panorama des industries agroalimentaire en Algérie**, diplôme de master, (faculté des sciences biologiques et des sciences agronomiques, Université de Tizi Ouzou, 2017-2018)، p. 31.

الشكل رقم 04: توزيع مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية حسب فروعه في الجزائر لعام 2020.

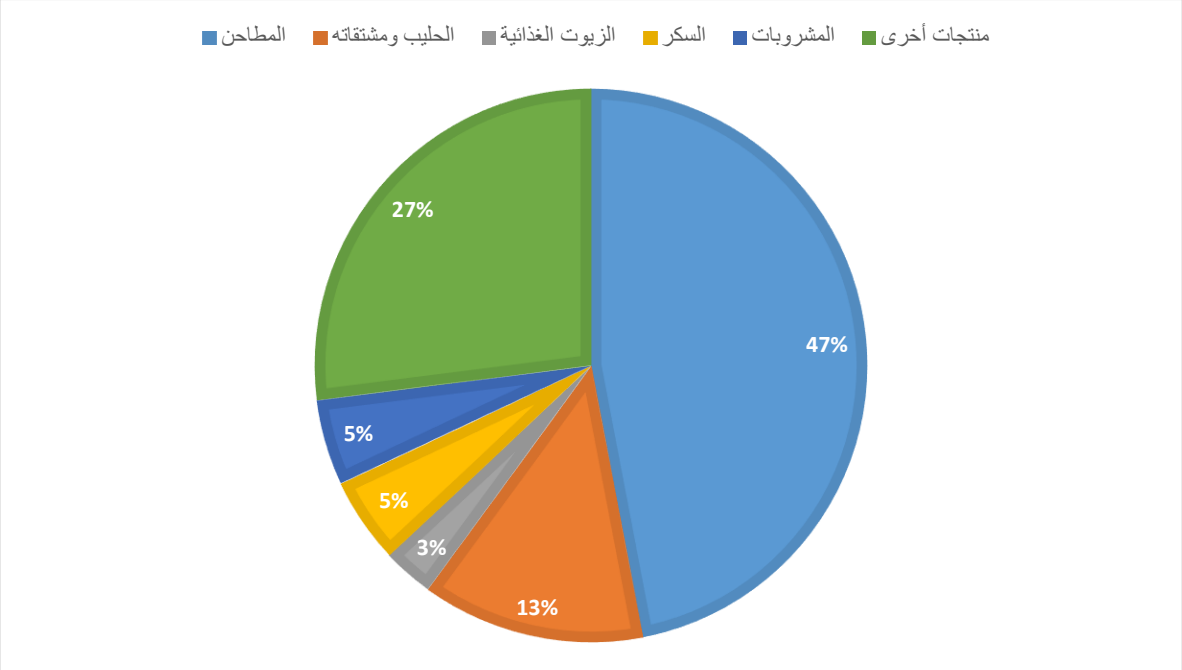

Source : Ghili Lilia, panorama des industries agroalimentaire en Algérie, diplôme de master, (faculté des sciences biologiques et des sciences agronomiques, Université de Tizi Ouzou, 2017-2018), p. 37.

الشكل رقم 05: التوزع الإقليمي لتركز نشاط الصناعات الغذائية في الجزائر لعام 2019.

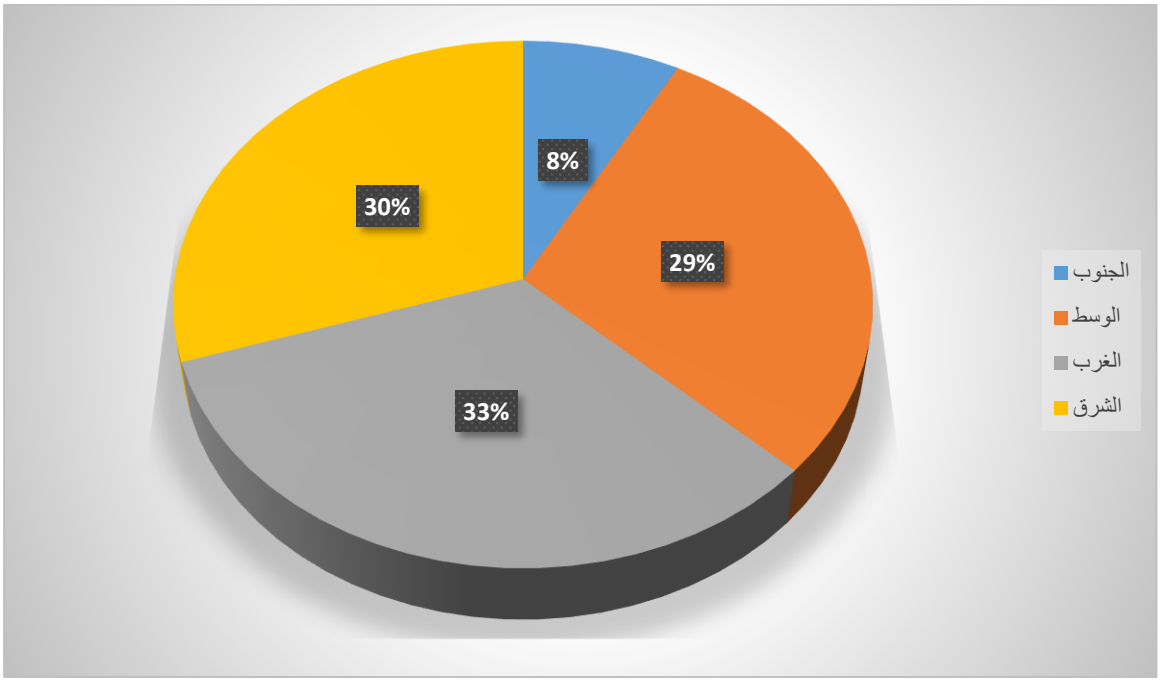

Source : Lilia Ghili, panorama des industries agroalimentaire en Algérie, diplôme de master, (faculté des sciences biologiques et des sciences agronomiques, Université de Tizi Ouzou, 2017-2018), p. 63.

تعد المنطقة الغربية ذات أكبر تركز إقليمي لنشاط فروع قطاع الصناعات الغذائية تليها المنطقة الشرقية ثم منطقة الوسط، بينما يتميز جنوب البلاد بنشاط صناعي منخفض.

أولا: فرع المطاحن في الجزائر.

يضم فرع المطاحن السلع الناتجة عن عملية طحن الحبوب من طرف مطاحن متخصصة، وينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي وذلك بتحويل القمح الصلب واللين من أجل الحصول على سلعة السميد والفرينة[1].

تعد الجزائر من بين أكثر الدول استهلاكا للحبوب في العالم، حيث تشكل جزءا كبيرا من واردات الجزائر الغذائية، إذ يمثل القمح اللين 70% من واردات القمح لسنة 2019 ما حجمه 7.9 طن بقيمة 1.48 مليار دولار، والذي يعتمد عليه لصناعة مادة الخبز والذي يعتبر مادة أساسية في العادات الاستهلاكية للمواطن الجزائري[2]. حيث تنشط في هذا الفرع بعض المطاحن العمومية كالرياض وعشرات المطاحن الخاصة، وأيضا بعض المنتجين الكبار منهم من أصبح يشكل مجموعات في الصناعات الغذائية مثل. La Belle (Moula, Sopi, Amour Benamour, SIM)[3]

ثانيا: فرع الحليب ومشتقاته.

يضم فرع الحليب السلع الغذائية الناتجة عن إنتاج الحليب ومعالجته، كالزبدة الأجبان والياهورت وغيرها، حيث تعتبر الجزائر من أكثر الدول استهلاكا لمادة الحليب في المغرب العربي[4].

تتمثل الفروع الأساسية لهذه الصناعة في[5]:

- **الحليب المبستر:** قدر حجم استهلاك حليب الأكياس ب 1,5 مليار لتر سنويا والذي يتم إنتاج 70%منه عن طريق البودرة المدعمة من قبل الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته، وتقدر الميزانية التي تخصصها الدولة لدعم كيس الحليب 40 مليار دينار للسنة في المتوسط.

[1] - وليد لوشان وآخرون، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2012-2013"، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، المجلد 22، العدد 01، جامعة الجزائر 3، (2019)، ص. 67.

[2] - مريم بن الشيخ، جعفر حمزة، "تحديات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتحديات الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا"، **مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة**، المجلد 05، العدد 01، جامعة سطيف 1، (2022)، ص. 431.

[3] - مصطفى بوعموش، **مرجع سابق الذكر**، ص. 60.

[4]- Souhila Houcine, Sabrina Arezki, **PERFORMANCE des agroalimentaires cas de la wilaya de Tizi Ouzou et de la wilaya de Blida**, (département des sciences agronomiques, université de Tizi Ouzou, 2016-2017)، p. 20.

[5] - مريم بن الشيخ، جعفر حمزة، **مرجع سابق الذكر**، ص. 433.

- **الحليب المعقم:** شهد هذا النوع من الحليب نموا مرتفعا ويمثل حوالي 10% من سوق الحليب السائل، حيث قدر حجم الاستهلاك بحوالي 150 مليون لتر سنويا، وتسيطر CANDIA Algérie على 50% من السوق.
- **الأجبان:** قدر الاستهلاك بحوالي 100 ألف طن سنويا بمختلف أصنافه.

وتنشط داخل هذا الفرع حوالي 15 مؤسسة للمجموعة العمومية Gipilait، وأكثر من 100 مؤسسة خاصة وبأحجام مختلفة، فمثلا منتوج الزبادي الذي تهيمن عليه بعض المؤسسات منها دانون 25%، صومام 40% بالإضافة إلى الحضنة وترافل، كما تهيمن كل من مؤسسة (Algérie crème, Algérie priplait, Fitalait Algérie) على مختلف أنواع الأجبان[1].

ثالثا: فرع السكر.

حسب دراسة لوزارة الصحة، يستهلك الجزائريون السكر ثلاثة أضعاف قيمة المستوى المقبول حيث تنفق الجزائر قرابة مليار دولار سنويا على واردات السكر من مواد خامة لتلبية احتياجاتها في التصنيع، باعتبار أنه لا يوجد زراعة لقصب السكر في الجزائر لتلجأ هذه الأخيرة لاستيراد المادة الأولية، ليتم تصنيفها من بين أكبر سبع دول مستوردة للسكر في العالم[2]. إلا أنه خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2019 تراجعت فاتورة استيراد السكر إلى ما مجموعه 476,23 مليون دولار، مقابل 579,23 مليون دولار بانخفاض 17,7% عن عام 2018[3]. حيث تسيطر على هذا الفرع في الجزائر مؤسسة سيفيتال التي تحتكر 80% من سوق السكر، مقابل ما تبقى لمجمع برحال بوهران وSORASUCRE بعنابة ومصنع السكر لشركة La Belle بالشراكة مع cristal union الذي بدأ سنة 2014 [4].

رابعا: فرع الزيوت.

يهيمن على فرع زيت المائدة والمواد الدسمة مؤسسة سيفيتال والتي تعتبر من البارزين الرئيسيين في مجال إنتاجه وتكريره، بالإضافة إلى منتجين رئيسيين آخرون وهم Safia, Afia, La Belle. وتحاول الحكومة الجزائرية التي تستورد معظم استهلاكها من المواد الأولية لإنتاج زيت المائدة، إلى تعزيز وتطوير

[1] - جهاد رحماني، كمال ديب، "دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2019"، **دفاتر البحوث العلمية**، المجلد 10، العدد 01، (2022)، ص. 435.

[2] - مصطفى بوعموش، **مرجع سابق الذكر**، ص. 62.

[3]- Tiziri Boualaiche, Zineb Deradera, **L'industrie agroalimentaire en Algérie**, diplôme master, faculté des sciences économiques, université de Béjaia, 2019-2020, p. 32,33.

[4] - بن الشيخ مريم، جعفر حمزة، **مرجع سابق الذكر**، ص. 435.

إنتاجها من زيت الزيتون في كل ربوع الوطن حيث يتم بناء مطاحن للإنتاج وفقا للمعايير الأوروبية تكون قادرة على التصدير[1]. كما تضم الجزائر أكثر من 1600 معصرة لزيت الزيتون منها قرابة 800 معصرة عصرية، وقد تمكن زيت الزيتون الجزائري من حصد 04 جوائز في المسابقة الدولية التاسعة عشر لزيوت العالم والتي نظمتها وكالة تثمين المنتجات الفلاحية عام 2021 بباريس، منها ميدالية ذهبية وميداليتين فضيتين وشهادة "ذواق" لفائدة زيت الزيتون "ويزة" الذي تنتجه مطحنة زيت الزيتون "ويزة" بتيزي وزو[2].

خامسا: فرع الخضر والفواكه.

يعد فرع تجهيز الخضر والفواكه من أهم الصناعات القائمة في مجال الصناعات الغذائية وتعد من أفضل الحلول الاقتصادية لحفظ الإنتاج الزراعي وتسويقه والحصول على عائد مالي مناسب، وتعتبر شركة عمر بن عمر من المنتجين الرئيسيين للفاكهة والخضروات المعلبة مع منافسة للعديد من المؤسسات من بينها: **Sabri, les 03 princes, Soumaa, SOCA, Izdihar**، أما في صناعة المربى تعتبر **Sabri** الرائدة في السوق مع منافسة لمجموعة من المؤسسات منها: **Ngaous, Sicam, Amar Benamour, Bifruit**[3].

سادسا: فرع المشروبات الغازية والمعدنية.

يمثل فرع المشروبات 14% من الإنتاج الإجمالي في قطاع الصناعات الغذائية، إذ تمثل المشروبات الغازية 81% من إجمالي سوق المشروبات، مقابل 18% عصائر، و01% عصير فاكهة طبيعي، بسيطرة شبه كلية للقطاع الخاص. وأهم المؤسسات الخاصة الناشطة عبر التراب الوطني والتي تضمن تغطية شبه كاملة لاحتياجات السوق الوطنية بخصوص المياه المعدنية نجد: **Youkous, Golea, Gudila, Ifri, Sidi kbir, Lala Khadidja Mouzaia, Benharoune**، أما بخصوص المشروبات الغازية التي هي الأخرى تعرف تطورا ملحوظا بقيام بعض الخواص بتصدير منتجاتهم، حيث تمكنت مؤسستا **"حمود**

[1]- Djamel Belaid, **Le Secteur agroalimentaire en Algérie Tome 1**, Collection dossiers Agronomiques, Edition 2016, P. 10.

[2] - جهاد رحماني، كمال ديب، **مرجع سابق الذكر**، ص. 126.

[3]- Djamal Belaid, **ibid**, p.02.

بوعلام" و"إيفري" من اقتحام السوق الأوروبية، ما يعتبر عاملا مشجعا لقدرة المنتوج الجزائري من منافسة المؤسسات الأجنبية، بفعل تطوير وسائل الإنتاج واستعمال المعايير العالمية[1].

- **المطلب الثاني: مساهمة القطاعات الحكومية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر.**

في سبيل تحقيق الأمن الغذائي، تهدف الحكومات إلى تحقيق التوازن في مختلف القطاعات الزراعية والغذائية، وتعتبر الجزائر واحدة من الدول التي تولي اهتماما كبيرا لضمان الأمن الغذائي خاصة في السنوات الأخيرة من خلال تبني سياسة التوازن كإطار عام لتحقيق هذا الهدف، التي تقوم على مبدأ التوازن المتكامل بين إنتاج الغذاء واستهلاكه، وبين القطاعات المختلفة (الزراعة، الصيد البحري، الصناعات الغذائية) لضمان توفير الغذاء الكافي والمتنوع للمواطنين بأسعار معقولة وجودة عالية.

أولا: مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي.

إنّ أهمية الفلاحة ومساهمتها في توفير الغذاء ودفع عجلة التنمية، تتجلى من خلال مساهمات القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، حيث يساهم القطاع الفلاحي بما يعادل 14,1% في الناتج المحلي الخام بنسبة 17,2% خارج المحروقات وبتشغيل 2,6 مليون منصب شغل دائم، إذ بلغت نسبة إنتاج الحبوب عام 2020 43,9 مليون قنطار بينما سجل إنتاج شعبة البقوليات 1,15 مليون قنطار بقيمة 13,8 مليار دج، وشعبة البطاطا بإنتاج قدره 46,6 مليون قنطار، وشعبة الطماطم الصناعية ب 19,3 مليون قنطار، اللحوم الحمراء بقيمة 5,3 مليون قنطار[2].

بينما تجاوزت قيمة الإنتاج الفلاحي في الجزائر 4500 مليار دج في عام 2022 مقابل حوالي 3500 مليار دج عام 2021 بزيادة قدرها 31%. ولقد بلغت نسبة تغطية الاحتياجات الغذائية حوالي 75%، كما تمّ تسجيل وفرة كبيرة في المنتجات الأساسية على مستوى الأسواق الوطنية: سجل إنتاج الحبوب 41 مليون قنطار بنسبة زيادة قدرها 48% مقارنة بسنة 2021 وإنتاج البقول الجافة 1,2 مليون قنطار بنسبة زيادة قدرها 20% مقارنة ب 2021، مادة البطاطا بإنتاج أزيد من 44,2 مليون قنطار بزيادة قدرها 30% مقارنة ب 2021، الطماطم الصناعي بإنتاج مستقر بأزيد من 23 مليون قنطار، اللحوم الحمراء بإنتاج 5,7 مليون

[1] - أسماء حاجي، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة 2009-2017**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة 8 ماي 1945: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، شعبة تجارة دولية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، قالمة، 2018-2019)، ص. 182.

[2]- أسماء صالحي، **الفلاحة في الجزائر تشغل 2.6 مليون عامل**، في: https://www.elmasdaronline.dz، (تاريخ الإطِّلاع: يوم 14 مارس 2024، على الساعة 16:03).

قنطار بزيادة حوالي 6%، الحليب الطازج بإنتاج 3,4 مليار لتر سنة 2022 بزيادة 2%، بينما ارتفع انتاج الزيتون إلى 9,5 مليون قنطار أي بزيادة قدرها 34%، في حين يسجل إنتاج اللحوم البيضاء ارتفاع ا إلى 4,8 مليون قنطار بزيادة قدرها 11% [1].

الشكل رقم 06: المنتجات الأساسية على الأسواق الوطنية عامي 2020 و2022 بوحدة مليون قنطار.

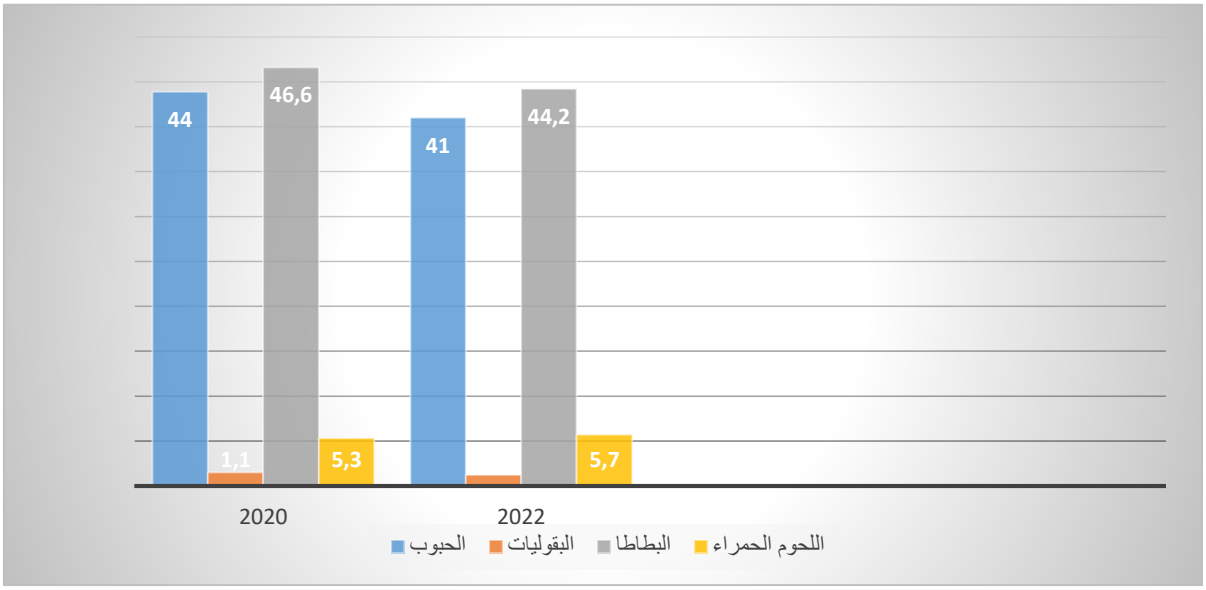

المصدر: من إعداد الطّالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وتصريحات السّيد عبد الحفيظ هني وزير الفلاحة والتنمية الريفية سابقا، في: https://www.youtube.com/watch?v=ap76nTBP6uk.

بالرغم من الإرتفاع الجيد عام 2022 مقارنة ب 2021، إلا أنه ومن خلال الإحصائيات التي قدمها الوزير سابقا يتضح أن الإنتاج الزراعي في 2022 منخفض نوعا ما مقارنة ب 2020، وهذا عائد إلى عدة عوامل أهمها التأثيرات التي خلفها فيروس كورونا على العالم عامة والجزائر تحديدا، خاصة على القطاع الزراعي من خلال تعطيل العمالة عبر الإغلاق الجزئي وأحيانا الكلي والتدابير الوقائية مما أدى إلى صعوبات في تجميع المحاصيل والعناية بها في الأوقات المناسبة، كما شاهدت بعض المنتجات الزراعية ارتفاع ا في الأسعار بسبب تقلبات السوق والتغيرات في العرض والطلب، أيضا التغير المناخي الذي أصبح يأثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي بسبب نقص المياه نتيجة عن انخفاض كميات الأمطار مما أدى إلى نقص المياه المتاحة للرّي والزراعة، كذلك تدهور التربة وفقدان الخصوبة وتغير مواعيد الزّراعة نتيجة للتقلبات المناخية. كما أثرت الحرب الرّوسية الأوكرانية بشكل غير مباشر مما خلفته من ارتفاع في أسعار السلع الزراعية واضطرابات في الأسواق العالمية ما يعني تأثر السوق الجزائرية أيضا. كلها عوامل أثرت

[1] - السيد عبد الحفيظ هني، وزير الفلاحة والتنمية الريفية سابقًا، قيمة الإنتاج الفلاحي لسنة 2022 قدر ب4500 مليار دج، في: https://www.youtube.com/watch?v=ap76nTBP6uk، (تاريخ الإطلاع : يوم 14 مارس 2024، على الساعة 16:15).

بشكل مباشر أو غير مباشر بالإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الأعوام الأخيرة، إلا أنه ومن خلال الإحصائيات نجد بأن الجزائر تعاملت بشكل جيد مع التطورات الراهنة من خلال وضع خطط وإستراتيجيات توضيحا من الحكومة الجزائرية عن أهمية القطاع الزراعي وضمان الأمن الغذائي. وهو ما يتضح في حجز مقعد لها مع الدول المستقرة غذائيا خلال السنوات الأخيرة، والتوجه بثبات نحو تحقيق الأمن الغذائي في المستقبل القريب.

الشكل رقم 07: تطورو اقع إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء خلال السنوات الأخيرة بوحدة مليون قنطار.

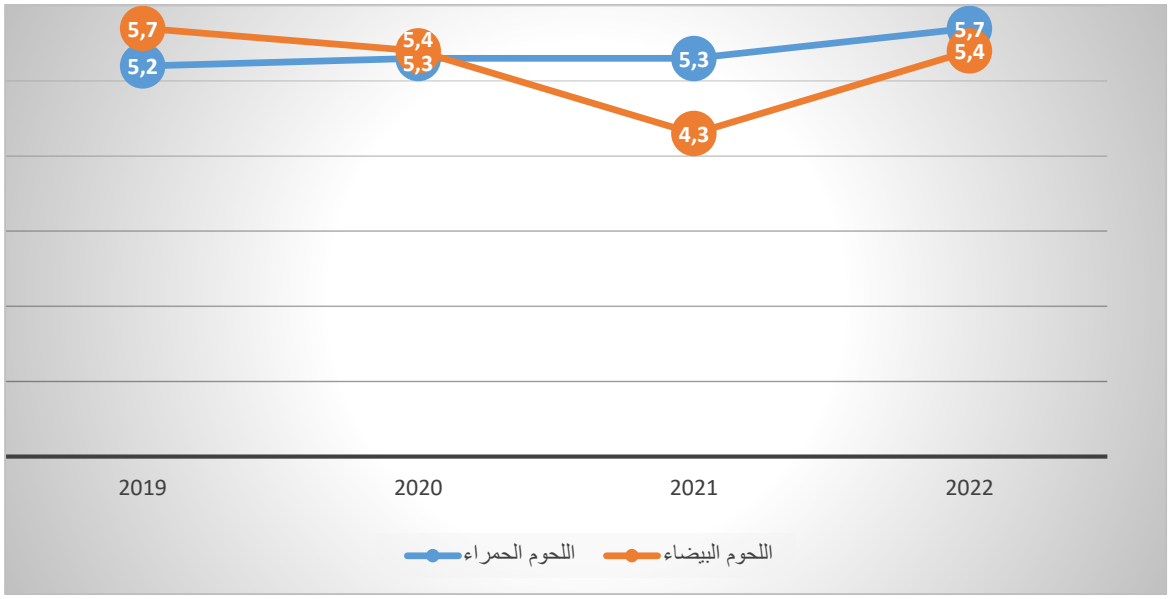

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وتصريحات السيد عبد الحفيظ هني وزير الفلاحة والتنمية الريفية السابق.

يوفر منحنى الإنتاج نظرة شاملة على أداء صناعة اللحوم في الجزائر خلال السنوات الأربعة فيتضح أن قطاع صناعة اللحوم يشهد تقلبات ملحوظة في الإنتاج إذ يمكن ملاحظة تباين في إنتاج اللحوم البيضاء والحمراء. بالنسبة للحوم الحمراء، نلاحظ زيادة مستمرة في الإنتاج من 5,2 مليون قنطار في عام 2019 إلى 5,7 مليون قنطار في عام 2022. أما بالنسبة للحوم البيضاء فنشاهد تقلبات أكبر في الإنتاج، حيث بدأت الكميات ب ارتفاع من 5,7 مليون قنطار في عام 2019 إلى ذروتها في 2020 بنحو 5,4 مليون قنطار، ثمّ انخفضت بشكل ملحوظ في عام 2021 إلى 4,3 مليون قنطار، لكنها ارتفعت مرة أخرى في عام 2022 إلى 4,5 مليون قنطار. وتعود هذه التقلبات في نسبة الإنتاج إلى عوامل طبيعية كالظروف الجوية التي شهدتها ولاتزال تشهدها الجزائر من تغيرات مناخية وجفاف وتصحر يهدد ارتفاع تكلفة أسعار اللحوم ويسبب تقلبات في إمدادات المياه والأعلاف مما يؤثر على صحة المواشي وبالتالي على إنتاج اللحوم.

الشكل رقم 08: إنتاجية صناعة الحليب في الجزائر بوحدة اللتر.

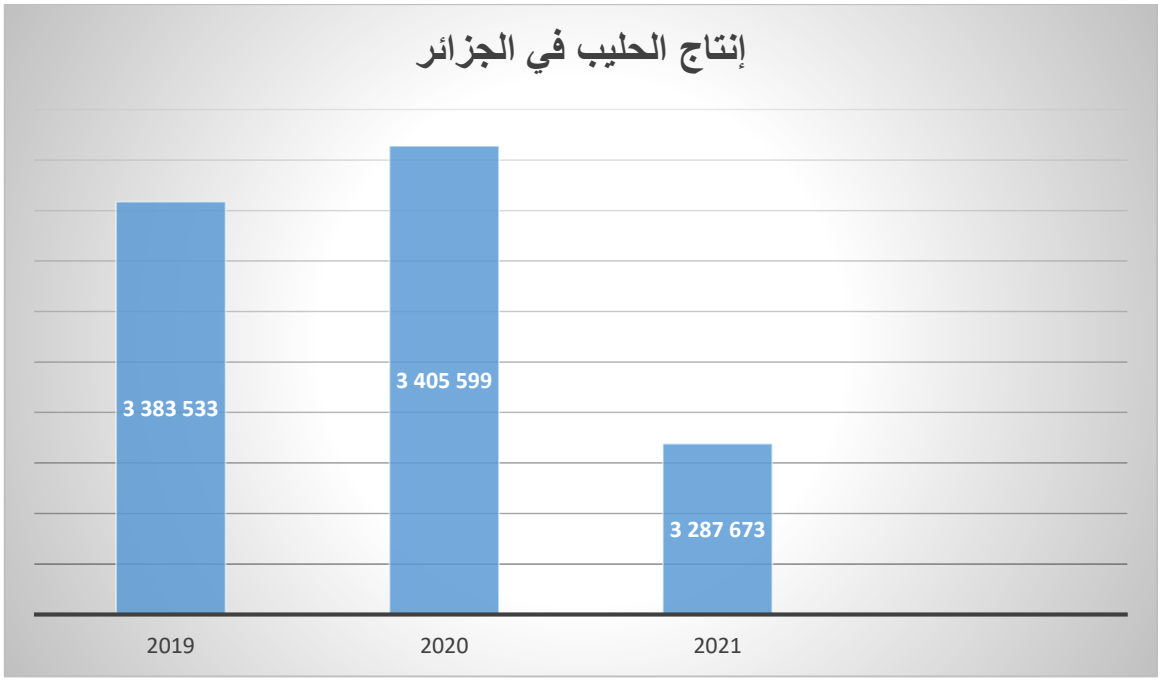

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

بلغ إنتاج الحليب في الجزائر لعام 2019: 533 383 3 لتر، و599 405 3 لتر عام 2020، أما سنة 2021 فقد بلغ 673 287 3 لتر لنلاحظ تغيرات طفيفة في إنتاج الحليب على مدى السنوات الثلاثة، إذ أنه يبدو إنتاجه مستقرا نسبيا خلال هذه الفترة مع اختلافات صغيرة بين الأعوام على الرغم من التغيرات المناخية التي حدثت في السنوات الأخيرة التي أثرت بشكل كبير في إنتاج الأعلاف وادخارها ما تسبب في عدم قدرة الفلاحين على تزويد الحيوانات بالعلف الكافي، ما جعلهم يحولون بعضها إلى لحوم عبر ذبحها مما أدى إلى إصدار قانون منع ذبح الأبقار الحلوب من قبل الحكومة الجزائرية سنة 2021. أيضا لعوامل تقنية بسبب غياب الوسائل الحديثة في تغليف وتخزين الأعلاف مما أدى في بعض الحالات إلى إتلافها بعد سنة واحدة من تخزينها.

الشكل رقم 09: كمية إنتاج الفواكه في الجزائر. (بوحدة القنطار)

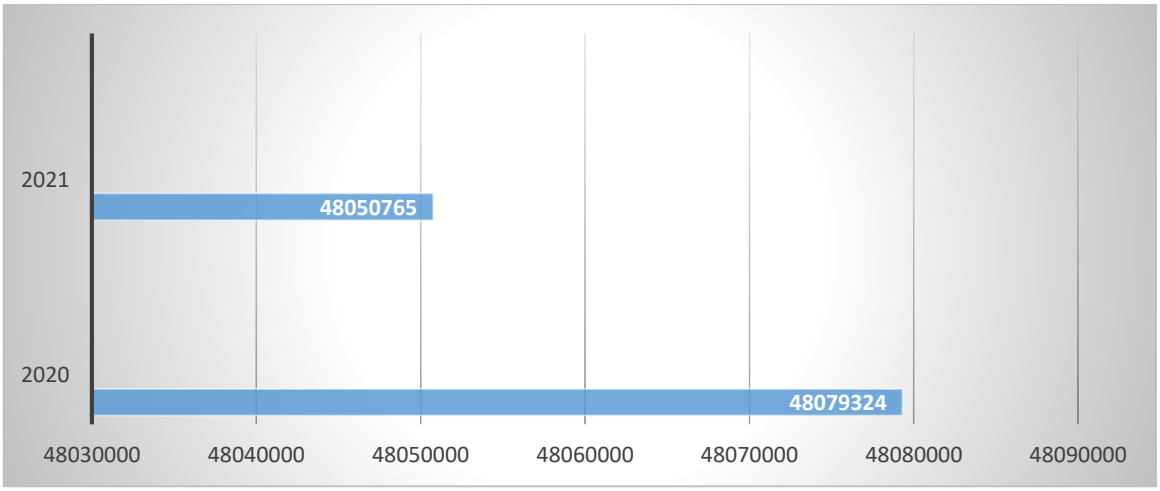

من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال معطيات الشكل البياني، نلاحظ استقرارا في إنتاج الفواكه في الجزائر خلال السنوات الأخيرة ب 48 مليون قنطار.

ثانيا: مساهمة قطاع الصّيد البحري وتربية المائيات في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر.

يلعب قطاع الصّيد البحري وتربية المائيات دورا هاما وجزءا أساسيّا في ضمان الأمن الغذائي للجزائر، حيث قُدِر إنتاج الصّيد البحري وتربية المائيات لسنة 2022 ب 103 ألف طن بنسبة نمو تقدر ب 31,14% مقارنة بسنة 2021، وهذا ما انعكس إيجابيا على استقرار أسعار المنتجات الصّيدية لاسيما أسعار أسماك السّطح الصّغيرة[1]. كما عرفت إنتاجات القطاع ارتفاع ا محسوسا سنة 2023 إذ سجلت إنتاج 120 ألف طن، كما ارتفعت القيمة الإجمالية من صادرات المنتجات الصيدية بنسبة 35%، حيث انتقلت من 22,5 مليون دولار سنة 2022 إلى 30,4 مليون دولار في 2023[2]. وشهد قطاع تربية المائيات نموا ملحوظا خلال الفترة 2021-2022، إذ عرف زيادة في الإنتاج عبر عدة ولايات من، حيث يقدر إجمالي إنتاج تربية المائيات في الجزائر عند نهاية سنة 2022 ب 5524 طن ، وبفضل الزيادة في الإنتاج الصيدي الذي انتقل من 74,223 طن سنة 2021 إلى 120000طن سنة 2023، انتقل استهلاك الفرد الجزائري من 2,74

[1]- إحصائيات مقدمة من مقر وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية، الجزائر العاصمة.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **عرض الوزير الأول السابق السيد أيمن بن عبد الرحمن لبيان السياسة العامة للحكومة 2023 أمام المجلس الشعبي الوطني**، 10 أكتوبر 2023، ص. 26.

كغ للفرد إلى 3,26 كغ للفرد الواحد[1]، ما يوضح لنا أن الجزائر تسير بخطى واضحة المعالم لتحقيق الأهداف المنشودة في سياستها القطاعية في مجال الصيد البحري وتربية المائيات.

الشكل رقم 10: نسبة منتجات قطاع الصيد البحري بوحدة الطن.

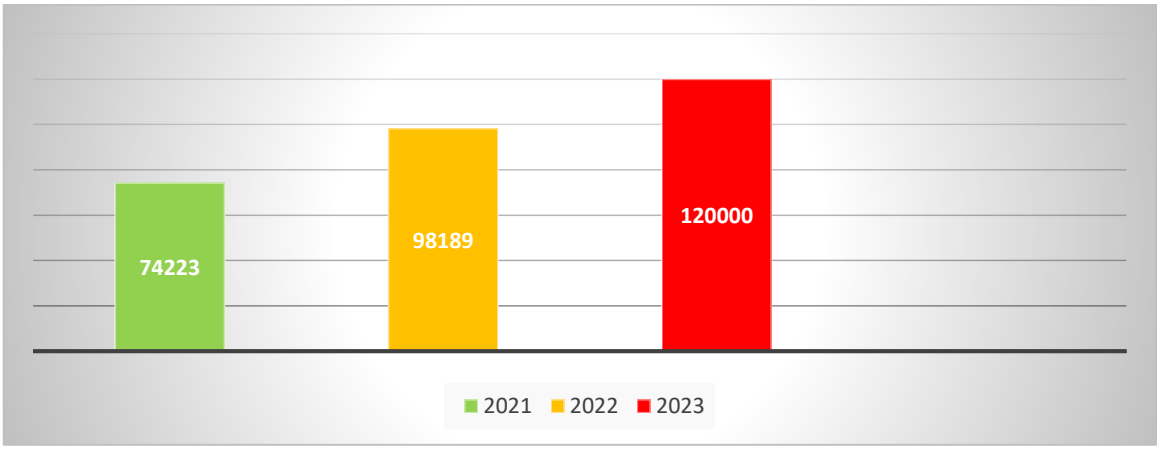

المرجع: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عرض الوزير الأول لبيان السياسة العامة للحكومة 2023 أمام المجلس الشعبي الوطني، وأحمد بن فرحات، موقع السياسة القطاعية للصيد البحري في تحقيق الأمن الغذائي، جامعة الشلف، ص. 10.

ثالثا: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر.

تعد الصناعات الغذائية من بين فروع قطاع الصناعة التحويلية الاستراتيجية الحساسة والأكثر حيوية وديناميكية في الاقتصاد الوطني، فهي تشارك في تكوين الثروة للدولة وكذلك في توفير الغذاء الكافي والصحي. ويمكن توضيح فاعلية مساهمة قطاع الصناعات الغذائية بالنسبة للاقتصاد الوطني وضمان الأمن الغذائي من خلال دراسة مساهمتها في الإنتاج المحلي.

أ. مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الخام.

تعريف الناتج المحلي الخام: هو عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة[2].

يعبر مؤشر مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي عن نسبة القيمة التي يضيفها هذا القطاع إلى الاقتصاد الوطني، مما يعكس مدى اهتمام الحكومة الجزائرية بتطوير ودعم قطاع الصناعات الغذائية.

[1]- إحصائيات مقدمة من مقر وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية، الجزائر العاصمة.

[2] - حسين بومدين، **محاضرات وتمارين محلولة مقياس الاقتصاد الكلي**، محاضرات مقدمة في العلوم الاقتصادية، (جامعة أبي بكر بلقايد: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، تلمسان، 2021)، ص. 14.

الشكل رقم 11: مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الخام ما بين 2017 و2019 (الوحدة: مليون دج).

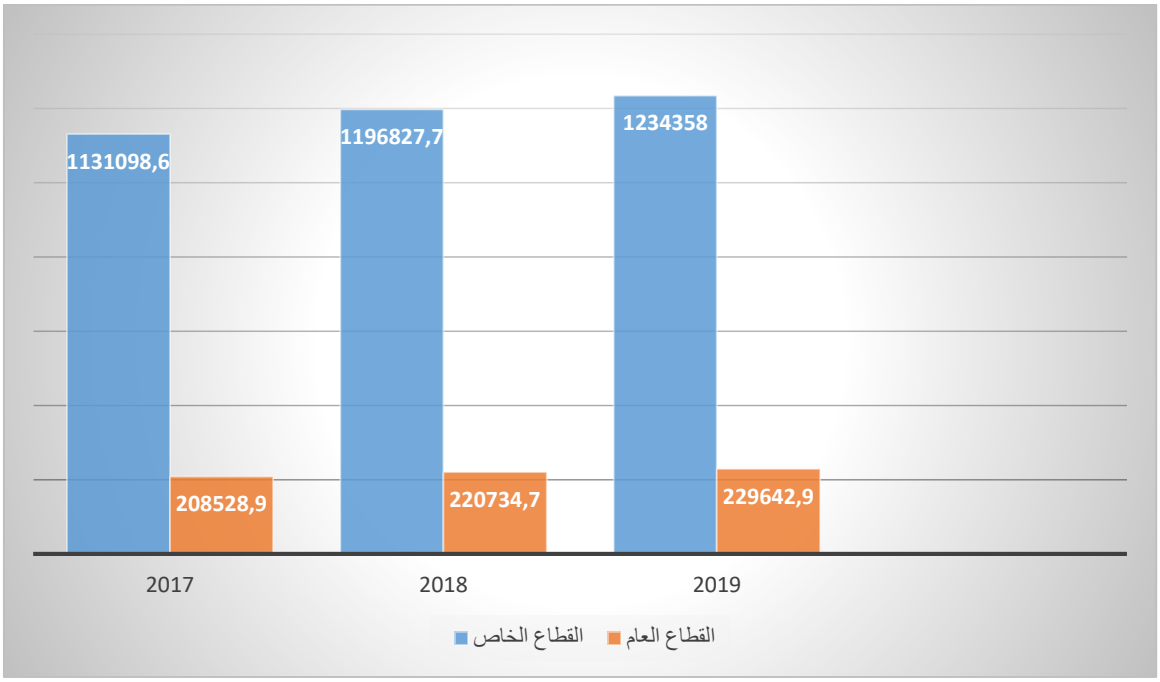

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: جهاد رحماني، كمال ديب، "دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2019"، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 01، (2022)، ص.129.

تبين الإحصائيات أن مساهمة المؤسسات الخاصة لقطاع الصناعات الغذائية في تزايد مستمر، حيث بلغت سنة 2017 قيمة 1131098,6 مليون دج، إلى أن وصلت مساهمتها 1234358 سنة 2019، وعرفت أيضا مساهمة القطاع العام تزايدا مستمرا خلال هذه الفترة حيث بلغت قيمة مساهمته 229642,9 مليون دج سنة 2019. بلغت نسبة مساهمة مؤسسات القطاع الخاص 84% من إجمالي مساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج الخام مقابل 15,68% للقطاع العام[1].

ب. مساهمة الصناعات الغذائية في تكوين القيمة المضافة.

تعريف القيمة المضافة: يقصد بها الفارق ما بين قيمة السلعة المنتجة وتكلفة المواد والإمدادات المستخدمة في إنتاجها وتتكون من الأجور والفائدة والأرباح والإيجار التي تضيفها الشركة أو المصنع إلى المخرجات[2].

تساهم الصناعات الغذائية بشكل كبير في زيادة القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني، وقد شهدت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة بفضل السياسات الحكومية، ويرتبط ارتباطا وثيقا مع مختلف القطاعات

[1] - جهاد رحماني، كمال ديب، **مرجع سابق الذكر**، ص. 130.

[2] - بول ساميلسون، **الإقتصاد**، ترجمة هاشم عبد الله، الطبعة الخامسة عشر، (2001)، ص. 603.

الأخرى مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني خاصة وأن تطوير هذا القطاع يعزز ارتفاع معدلات الإنتاجية ويحفز النمو الاقتصادي.

ت. مساهمة الصناعات الغذائية في التشغيل.

يعد التشغيل أحد العوامل الأساسية والحيوية في اقتصاديات الدول، حيث يلعب دورا حاسمًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، ومنه اتخذت الجزائر مجموعة من الخطط لضمان توفير الشغل لأكبر عدد ممكن من السكان. وللوقوف على مدى مساهمة الصناعات الغذائية في التشغيل نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم 07: مساهمة الصناعات الغذائية في التشغيل 2018-2020.

السنوات	2018	2019	2020
تطور العمالة في القطاع	16479	16719	17075
نسبة العمالة في قطاع الصناعات الغذائية بالنسبة للقطاع الصناعي	16%	15,9%	16,5%

المصدر: بوعموش مصطفى، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: قسم السياسات العامة والنظم المقارنة، تخصص السياسات العامة والنظم المقارنة، 2022- 2023)، ص. 95.

نلاحظ أن مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في التشغيل في تزايد مستمر، مسجلة زيادة قدرها 2,1% في عدد المناصب سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، وهذا يرجع إلى الاتجاهات للاستثمار خلال هذه الفترة من خلال إنشاء المؤسسات المتوسطة بمختلف الفروع داخل قطاع الصناعات الغذائية، نظرا للطلب المتزايد على المواد والسلع الغذائية التي كانت تتميز بالندرة، إلى جانب تشجيع الدولة للاستثمار في هذا الفرع من القطاع الصناعي لما يميز واردات المنتوجات الغذائية من ارتفاع في الواردات وانخفاض في الصادرات[1].

[1] - زرقين عبدود، فوزي عبد الرزاق، "إشكالية الإستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر"، **مجلة البحوث الاقتصادية والعالمية**، العدد 01 (جوان 2014)، ص. 171.

رابعا: حالة مؤشر الأمن الغذائي للجزائر لسنة 2021 .

يأخذ مؤشر الأمن الغذائي العالمي The global food security Index (GFSI) في الإعتبار: القدرة على تحمل تكلفة الغذاء، توافره، جودته وسلامته والموارد الطبيعية المساعدة في الحصول على الغذاء[1]، وتعتبر المؤشرات الرئيسية لقياس الأمن الغذائي مهمة لمعرفة وضعية الأمن الغذائي في بلد ما، وكل الدول مطالبة بتحسين هذه المؤشرات من أجل ضمان توفير الأمن الغذائي، والجزائر كغيرها من الدول تسعى لتحقيق تحسن في وضعية الأمن المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي للجزائر تعكسها الأرقام الموضحة في الجدول التالي:

1- Economist Impact, "**The global food security Index (GFSI)**", https://impact.economist.com (visited 19/03/2024.

الجدول رقم 08: وضعية مؤشر الأمن الغذائي للجزائر سنة 2021.

الترتيب		الدرجة	Δ	الترتيب	Δ	متوسط الدرجات (جميع البلدان)
المؤشر العام للأمن الغذائي		**63,9**	**+2,3**	**54**	**1 ▲**	**60,9**
1) القدرة على تحمل تكاليف الغذاء		77,9	-0,3	47	4 ▲	66,8
2) التوافر		58,0	+7,7	=56	18 ▲	56,7
3) الجودة والسلامة		62,0	0	67	1 ▲	68,0
4) الموارد الطبيعية المساعدة للحصول على الغذاء		50,7	-0,5	51	4 ▼	50,8
1) القدرة على تحمل تكاليف الغذاء		**77,9**	**-0,3**	**47**	**4 ▲**	**66,8**
التغيير في متوسط تكاليف الغذاء		99,0	-1,0	8	7 ▼	70,4
نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي		96,0	0	50	1 ▼	73,9
مؤشر الدخل المعدل حسب اللامساواة		63,1	-0,2	38	1 ▼	54,5
التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية		41,1	0	100	↔	63,3
برامج شبكات الأمان الغذائي		75,0	0	=62	3 ▼	72,1
الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية الزراعية		72,4	-0,6	52	↔	63,8
2) التو افر		**58,0**	**+7,7**	**=56**	**18 ▲**	**56,7**
كفاية العرض		94,2	+22,0	=5	35 ▲	58,7
البحث والتطوير الزراعي		46,2	+7,7	39	15 ▲	42,1
البنية التحتية الزراعية		39,1	0	75	1 ▼	47,5
تقلب الإنتاج الزراعي		59,2	+7,8	70	8 ▲	61,0
الحواجز السياسية والاجتماعية للوصول		49,6	+0,1	74	↔	58,7
فقد الغذاء		60,3	0	=90	↔	73,7
الأمن الغذائي والتزامات سياسة الوصول		0,0	0	=77	8 ▼	43,8
3) الجودة والسلامة		**62,0**	**0**	**67**	**1 ▲**	**68,0**
التنوع الغذائي		40,3	0	=77	↔	48,3
المعايير الغذائية		0,0	0	=109	3 ▲	62,1

توافر المغذيات الدقيقة	89,8	0	38	↔	78,3
جودة البروتين	65,8	0	59	↔	68,4
سلامة الغذاء	90,5	0	56	3▼	80,1
4) الموارد الطبيعية المساعدة للحصول على الغذاء	**50,7**	**-0,5**	**51**	**4▼**	**50,8**
التعرض	77,1	0	12	↔	65,0
الماء	15,0	0	=41	↔	19,7
الأرض	91,8	-0,1	5	↔	70,3
المحيطات والأنهار والبحيرات	3,2	0	106	↔	27,4
الحساسية	21,9	-7,3	108	↔	69,6
الالتزام السياسي بالتكيف	63,1	0	=28	4▼	45,3
الضغط الديموغرافي	50,1	+4,4	76	1▲	59,6

Δ= التغير في الدرجة/ الترتيب في عام 2021 مقارنة بعام 2020

▲ = تحسن الترتيب / ▼ = تدهور الترتيب/ ↔= لا تغيير في الترتيب

الترتيب من بين 113 دولة حيث 1= الأفضل. تشير "=" إلى التعادل في الرتبة.

ضعيف جدا	ضعيف	معتدل	جيد	جيد جدا
(0-19,9)	(20-39,9)	(40-59,9)	(60-79,9)	(80+)

المصدر: أسماء سلامي، تقدير واستشراف الفجوة الغذائية للحبوب و انعكاساتها على الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة قصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة – الجزائر)، ص ص. 59-60.

جاءت الجزائر في فئة البلدان ذات الأداء الجيد في مؤشر الأمن الغذائي لسنة 2021 وبخصوص مؤشر تحمل تكاليف الغذاء فقد حلت الجزائر في المركز 47 عالميا، أين ارتقت في الترتيب ب 4 درجات، وبلغت قيمة هذا المؤشر 77,9 نقطة، وجاءت في المركز 56 في مؤشر وفرة الغذاء أين ارتقت في الترتيب ب 18 درجة وتحل المركز 67 في المؤشر الفرعي الخاص بالجودة والسلامة أين ارتقت برتبة واحدة، أما بالنسبة لمؤشر الموارد الطبيعية المساعدة للحصول على الغذاء فقد حلت الجزائر في المرتبة 51 بتراجع 4 درجات وانخفاض بسيط قدره 0,5%-. وعموما نرصد تقدما ملحوظا في المؤشرات الرئيسية للأمن

الغذائي، خاصة مؤشر توافر الأغذية ومؤشر سلامة وجودة الغذاء، ما يعكس تحسنا في مستوى المؤشر العام للأمن الغذائي للجزائر[1].

خامسا: مؤشر الأمن الغذائي للجزائر بالمقارنة مع الدول العربية لسنة 2021.

يعتبر المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي الذي يقيس حالة الأمن الغذائي في العالم ذو أهمية بالغة، نظرا لما له من دور في تمكين الدول من معرفة وضع أمنها الغذائي.

الجدول رقم 09: مؤشر الأمن الغذائي للجزائر بالمقارنة مع الدول العربية لسنة 2021.

الدولة	الترتيب العربي	الترتيب العالمي/113	قيمة المؤشر	التغير في قيمة المؤشر	(1)	(2)	(3)	(4)
قطر	1	24	73,6	-0,1	83,8	74,4	83,5	43,4
الكويت	2	30	72,2	-0,7	80,1	72,3	86,4	43,0
الإمارات	3	35	71,0	-0,4	75,9	71,3	88,8	43,6
عمان	4	40	70,0	-0,5	88,8	57,3	83,8	45,2
البحرين	5	43	68,5	+0,1	79,2	67,5	79,9	39,1
السعودية	6	44	68,1	-3,4	75,0	67,8	79,8	44,3
الأردن	7	49	64,6	-0,3	79,8	54,6	71,2	48,4
الجزائر	***8***	***54***	***63,9***	***+2,3***	***77,9***	***58,0***	***62,0***	***50,7***
تونس	9	55	62,7	+2,5	74,4	54,0	72,1	47,6
المغرب	10	57	62,5	+0,4	75,1	51,8	72,3	49,0
مصر	11	62	60,8	+1,0	66,5	60,0	60,7	52,0
سوريا	12	106	37,8	-1,7	34,0	30,1	53,2	43,3
اليمن	13	112	35,7	+0,5	39,3	27,6	37,4	42,1

المصدر: سلامي أسماء، تقدير واستشراف الفجوة الغذائية للحبوب و انعكاساتها على الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة قصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة – الجزائر)، ص. 63.

[1]- أسماء سلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 60.

(1): مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء/ (2): مؤشر التوافر/ (3): مؤشر الجودة والسلامة/ (4): مؤشر الموارد الطبيعية المساعدة في الحصول على الغذاء.

يتبين أن الجزائر حلت في المركز الثامن عربيا خلف قطر والكويت والإمارات وسلطنة عمان والبحرين ثم السعودية فالأردن والجزائر ثم باقي الدول العربية. أما إفريقيا، فجاءت الجزائر في المركز الأول على رأس قائمة إفريقيا، فالجزائر هو البلد الإفريقي الوحيد المستقر غذائيا بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي تملكها الجزائر، إضافة إلى التحول نحو الاهتمام بالزراعة والصناعات الغذائية في إطار الخروج من هيمنة المحروقات على الصادرات، وكذلك دور النشاط الزراعي الكبير الذي أصبحت تقوم به عدة ولايات جنوبية في إطار الزراعة الصحراوية كالوادي وأدرار وبسكرة من خلال إنتاج وفير من الخضروات والفواكه التي تحولت إلى التصدير نحو أسواق خارجية[1]. ما يعني أن مقومات الأمن الغذائي متوفرة وبكثرة في الجزائر بالنظر لما تملكه من مساحات زراعية شاسعة.

- **المطلب الثالث: الآليات القانونية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.**

سنستعرض في مجال الآليات المقررة لحماية الأمن الغذائي جملة من النصوص القانونية التي تشكل ملامح السياسة العامة المتبناة من قبل الدولة الجزائرية.

1) الآليات القانونية ضمن قانون المنافسة الجزائري.

التحكم في الأسعار وتسقيفها يعتبر جزءًا أساسيًا من السلطات التقنية للوزارات المختصة في المجالات الاقتصادية والخدماتية. يمكن للدولة تطبيق سياسات مثل تخفيف الضرائب على المنتجات الضرورية أو إعفائها من الرسوم الجمركية لتقليل الأسعار. كما يتضمن التدخل المباشر آلية الحد أي تحديد سعر معين لبعض المنتجات والإلزام بالالتزام به، بالإضافة إلى آلية التسقيف مما يعني تحديد سقف سعري عند البيع للمستهلك وتحديد حد أقصى لهوامش الربح في عمليات الإنتاج والاستيراد والتوزيع بالجملة والتجزئة، وتكون الدولة مسؤولة عن تغطية الفارق بين الأسعار الفعلية والأسعار المسقفة.

[1] - أسماء سلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 63.

وضع المشرع الجزائري لتحقيق ذلك مجموعة من النصوص القانونية في مجال تحديد وتسقيف الأسعار للمواد الغذائية واسعة الاستهلاك مثل[1]:

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 87-16 المؤرخ في 1 مارس 2016: الذي يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وهوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي والسكر الأبيض.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 20-242 المؤرخ في 31 أوت 2020: المتعلق بتحديد أسعار سميد القمح الصلب في مختلف مراحل توزيعه.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 16-65 المؤرخ في 16 فيفري 2016: المتعلق بتحديد السعر الأقصى عند الاستهلاك وهوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة للحليب المبستر والموضب في الأكياس.

وفي مجال تنفيذ آليات التحديد والتسقيف نستعرض حصيلة نشاطات الرقابة الاقتصادية وقمع الغش للسداسي الأول من عام 2023، بحيث أسفرت عمليات الرقابة المنجزة خلال السداسي الأول لسنة 2023، على تسجيل 1.122.692 تدخلاً مكّن مصالح الرقابة من معاينة 111.928 مخالفة، وتحرير 106.510 محضر متابعة قضائية، بالإضافة إلى ذلك قامت مصالح الرقابة باتخاذ إجراءات إدارية تحفظية تمثلت في حجز سلع ذات قيمة إجمالية تقدر ب 1132 مليار دج واقتراح غلق 7380 محل تجاري، كما تم تسجيل رقم أعمال مخفي قدر ب 3021 مليار دج و رفض دخول 317 حمولة على مستوى المعابر الحدودية[2] .

2) دور القانون رقم 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة في حماية الأمن الغذائي.

عرف المشرع الجزائري المضاربة غير المشروعة على أنها جريمة في المادة 02 من القانون 15/21 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة وذلك بأنها: كل تخزين أو إخفاء للسلع والبضائع بهدف إحداث ندرة في السوق واضطراب في التموين وكل رفع أو خفض مصطنع في أسعار السلع والبضائع أو الأوراق

[1] - الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة التجارة وترقية الصادرات، في: https://commerce.gov.dz/، (تاريخ الإطّلاع: يوم 13 مارس 2024، على الساعة 16:00).

[2] - الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة التجارة وترقية الصادرات، **المرجع نفسه**، (تاريخ الإطلاع: يوم 13 مارس 2024، على الساعة 17:00).

المالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو عن طريق وسيط أو استعمال الوسائل الإلكترونية أو أي طريق أو وسائل احتيالية أخرى.[1]

عرفت جريمة المضاربة غير المشروعة في الجزائر منحنا غير مسبوق خاصة بعد انتشار فيروس كورونا مما أثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي، وقد سعى المشرع الجزائري ضمن الفصول الخمس لقانون 21-15 إلى وضع تصور قانوني يحاكي من خلاله واقع هذه الجريمة، وبرزت الإرادة الواضحة للدولة في القضاء على هذه الظاهرة المجرمة من خلال العقوبات المقررة التي يصل حدها الأقصى إلى 30 سنة سجنا في حال ارتكابها ضمن الحالات الاستثنائية والكوارث الطبيعية وحالات انتشار الوباء 19.[2]

- **آليات مكافحة المضاربة غير المشروعة:** تضمن هذا القانون آليات مستحدثة لضمان تطبيقه بالشكل الفعال من خلال ضمان توفير السلع والبضائع الضرورية في الأسواق مع تشجيع الاستهلاك العقلاني، اعتماد آليات اليقظة لاتخاذ الإجراءات الملائمة قصد الحد من آثار الندرة ومنع أي تخزين بغرض رفع الأسعار، اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تفشي أي إشاعات ترويجها بغرض إحداث اضطراب في السوق وتخصيص نقاط لبيع المواد الضرورية أو المواد ذات الاستهلاك الواسع بأسعار تتناسب أصحاب الدخل الضعيف خاصة في الحالات الاستثنائية[3] .
- **القواعد الإجرائية للكشف ومتابعة مرتكبي جريمة المضاربة غير المشروعة:** حدد القانون 21-15 مجموعة من القواعد تتناسب وطبيعة هذه الجريمة في مجال الكشف عنها ومتابعة مرتكبيها فضلا عن ضباط وأعوان الشرطة القضائية المكلفون بمعاينة الجرائم المنصوص عنها في هذا القانون وهو الأعوان المؤهلون التابعون للأسلاك الخاصة بالمراقبة التابعون للإدارة المكلفة بالتجارة، والأعوان المؤهلون التابعون لمصالح الإدارة الجبائية، كما تم منح النيابة العامة تلقائية مباشرة الدعوى العمومية بصفة منفردة، كما يمكن للجمعيات الوطنية الناشطة في مجال حماية المستهلك أو أي شخص متضرر إيداع شكوى أمام الجهات القضائية، وفي سبيل تسهيل العمل الميداني فإنه يجوز تفتيش المحلات السكنية

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيَّة، الجريدة الرسمية، **القانون رقم 15-21 المؤرخ في 23 جمادى أولى عام 1443 المو افق ل28 ديسمبر 2021 الذي يتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة**، عدد 99، السنة الثامنة والخمسون، المادة 1 و2، (تاريخ الإصدار: 29 ديسمبر 2021)، ص7، في: https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2021/A2021099.pdf.

[2] - حسين ربيعي، "واقع الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الإستراتيجيات والآليات القانونية المستحدثة"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، العدد 03، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1، (2022)، ص. 267.

[3] - سامي قطاري، عبد العالي بوقطاية، **جريمة المضاربة غير المشروعة وآليات مكافحتها في ظل القانون 15/21**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، (جامعة محمد البشير الإبراهيمي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون أعمال، برج بوعريريج، 2022- 2023)، ص.34.

بناءات على إذن مسبق ومكتوب صادر عن وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق المختص في كل ساعة من ساعات النهار أو الليل[1] .

- **العقوبات المقررة لجريمة المضاربة غير المشروعة :**

– الحبس من 3 إلى 10 سنوات وبغرامة من 1000000 دج إلى 2000000 دج إذا كان الفعل معزولا ولا يرتبط بأي ظرف آخر[2].

– إذا وقعت الجريمة على الحبوب ومشتقاتها أو البقول الجافة أو الحليب أو الخضر أو الفواكه أو الزيت أو السكر أو مواد الوقود أو المواد الصيدلانية، فإن العقوبة تكون الحبس من 10 إلى 20 سنة وغرامة 2000000 دج إلى 10000000 دج[3]

– إذا ارتكبت هذه الأفعال خلال الحالات الاستثنائية أو ظهور أزمة صحية أو تفشي وباء أو وقوع كارثة، تكون العقوبة السجن من 20 إلى 30 سنة وغرامة من 10000000 دج إلى 20000000 دج، وإذا ارتكبت من قبل جماعة إجرامية منظمة فالعقوبة تكون السجن المؤبد[4] .

– يجوز للجهة القضائية أن تحكم بشطب السجل التجاري للفاعل والمنع من ممارسة النشاط التجاري، كما يجوز لها أن تأمر بغلق المحل المستعمل لارتكاب الجريمة والمنع من استغلاله لمدة أقصاها سنة واحدة[5] .

[1] - حسين ربيعي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 272.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيَّة، الجريدة الرسمية، **مرجع سابق الذكر**، ص. 08.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيَّة، الجريدة الرسمية، **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

[4] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيَّة، الجريدة الرسمية، **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

[5] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيَّة، الجريدة الرسمية، **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

المبحث الثاني: وضعية الأمن الغذائي في الجزائر.

بالرغم من الرغبة الجادة والواضحة للدولة الجزائرية لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أنها تواجه تحديات وصعوبات عدة قد تعرقل وتعيق جهودها في هذا الاتجاه. وسنتناول في هذا المبحث التحليل الإحصائي لاستيراد وتصدير بعض المواد الغذائية، العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي في الجزائر وأيضا العراقيل والصعوبات التي تواجهها.

- **المطلب الأول: التحليل الإحصائي لا وتصدير بعض المواد الغذائية في الجزائر (2020-2022).**

أولا: الاستيراد.

على الرغم من الإمكانيات الغذائية المتنوعة والغنية التي تتمتع بها الجزائر، إلا أنها لا تزال تعاني من اعتماد مستمر على الاستيراد لتلبية احتياجاتها الغذائية. فمثلما سبق وأن تطرقنا، تمتاز الجزائر بموارد طبيعية وبشرية ومادية تجعلها قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي، إلا أن التحديات والصعوبات التي تواجهها تعوق القدرة على ذلك. وبالتالي، فإنّ الجزائر مضطرة إلى الاعتماد على الاستيراد لسد الفجوة بين الطلب والعرض في بعض المواد الغذائية.

الشكل رقم 12: كمية استيراد بعض المنتجات الغذائية الأساسية بوحدة الطن.

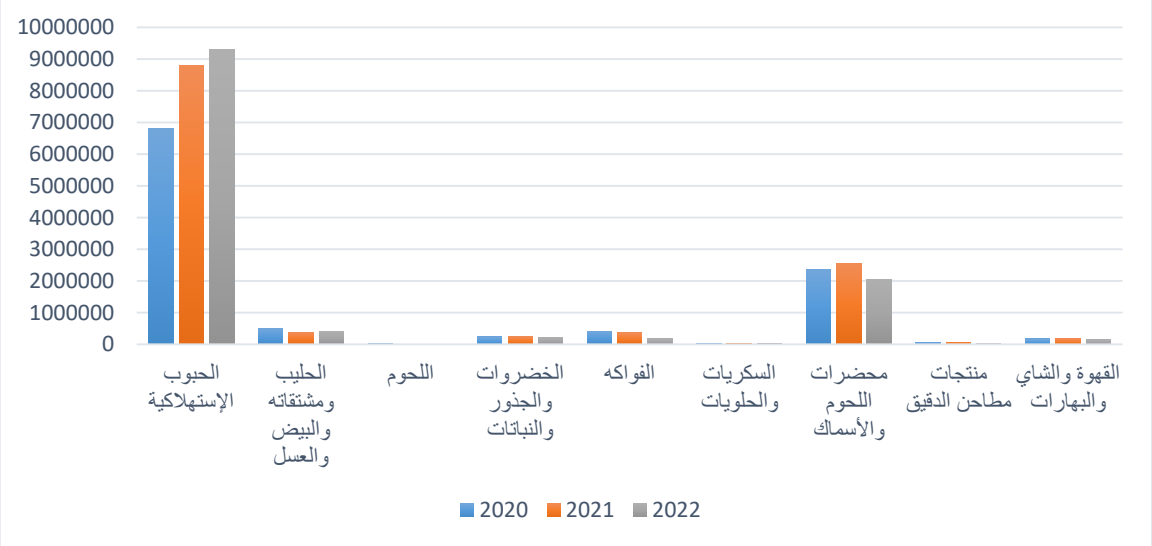

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

انطلاقا من أرقام الشكل البياني، يتضح الانخفاض الملحوظ في كميات استيراد اللحوم من عام 2020 ب 36013 طن إلى 7951 طن عام 2021 ثمّ انخفاض أكبر في عام 2022 ب 3913 طن، كما يظهر انخفاضا في كمية استيراد الحليب ومشتقاته والبيض والعسل من عام 2020 ب 494285 طن إلى 2021

ب 383239 طن وقد يكون لجائحة كوفيد 19 تأثير في ذلك بسبب التقليل في الطلب والتعطيلات في الإمدادات العالمية بسبب الإغلاقات المفروضة في العديد من البلدان، ثم ارتفعت مجددا سنة 2022 ب 31774 طن لتقدر نسبة استيراد الحليب في 2022 ب 415013 طن. كذلك تظهر التقلبات في كمية واردات الخضروات والجذور والنباتات على مدى السنوات الثلاث ولكن بشكل عام يبدو أن هناك انخفاضا في الكمية، أيضا هناك انخفاضا واضحا في كمية استيراد الفواكه من 41 ألف طن سنة 2020 إلى 17 ألف طن في 2022 وهذا يرجع إلى الاهتمام الذي أولته الحكومة الجزائرية لإنتاج الفواكه قصد التقليل ولما لا التخلص النهائي من استيرادها من الخارج. وبخصوص الخضروات والجذور والنباتات نشاهد انخفاض من 25 ألف طن في 2021 إلى 22 ألف طن سنة 2022، وفي المقابل نلاحظ زيادة ملحوظة في كمية استيراد الحبوب بنسبة 9 ملايين طن من الحبوب المستوردة عام 2022، وهي نسبة تعتبر كبيرة جدا مما جعل الجزائر من الدول الأكثر استيرادا للحبوب وهذا ما يجعلها أمام تحدي زيادة الإنتاج المحلي في هذه الشعبة للتقليل من تبعيتها الغذائية للدول الخارجية ولتجنب أي تغيرات أو أزمات سياسية أو اقتصادية مفاجئة. كما انخفضت كمية استيراد كل من منتجات مطاحن الدقيق، محضرات اللحوم والأسماك والسكريات والحلويات. نستنتج أن الدولة الجزائرية تتجه نحو التقليل من استيراد معظم المواد الغذائية بهدف تعزيز الإنتاج المحلي وتحقيق الأمن الغذائي، ويأتي هذا في إطار تشجيع الحكومة للاستثمارات المحلية في الزراعة والصناعات الغذائية والصيد البحري لتحقيق التنمية الغذائية المستدامة، وتقليل التبعية على الواردات الخارجية والوصول إلى السيادة الغذائية.

الشكل رقم 13: قيمة استيراد بعض المنتجات الغذائية الأساسية بالدينار الجزائري.

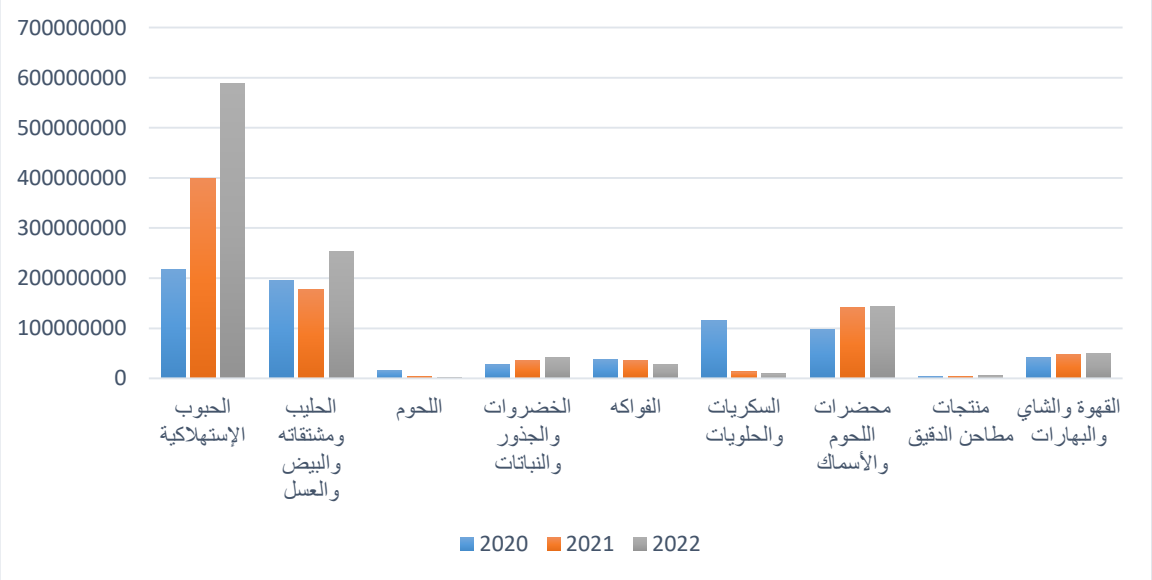

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

نلاحظ أن قيمة استيراد اللّحوم قد هبطت بشكل كبير من 16567702 دج عام 2020 إلى 3950706 دج في عام 2021 واستمر في الانخفاض عام 2022، كما نشاهد زيادة مستمرة في القيمة النقدية للحبوب الاستهلاكية على مدى السنوات الثلاث بسبب زيادة الاعتماد على الاستيراد خاصة شعبة الحبوب، كما ارتفعت قيمة استيراد الحليب ومشتقاته والبيض والعسل عام 2022 إلى 252671306 دج ومنتجات مطاحن الدقيق إلى 5227020 دج ومحضرات اللحوم والأسماك إلى 142665162 دج، في حين انخفضت قيمة استيراد الخضروات والفواكه.

ثانيا: التصدير.

يعتبر التصدير في المواد الغذائية مصدرا رئيسيا للإيرادات في الكثير من الدول كونه فرصة لتعزيز الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى معيشة السكان، والجزائر تمتاز بموارد غذائية متنوعة وإمكانيات كبيرة فكان من الضروري على الحكومة الجزائرية الاهتمام أكثر بمجال التصدير خارج المحروقات خصوصا بالمواد الغذائية لتعزيز الاقتصاد الوطني أولا وتشجيع أطر العمل الفلاحي بما يحقق الاكتفاء الذاتي ثانيا ولتعزيز صورة الجزائر كدولة منتجة ومصدرة للمنتجات الغذائية ذات الجودة العالية على الساحة العالمية.

الشكل رقم 14: كمية تصدير بعض المنتجات الغذائية (2020-2022) بوحدة الطن.

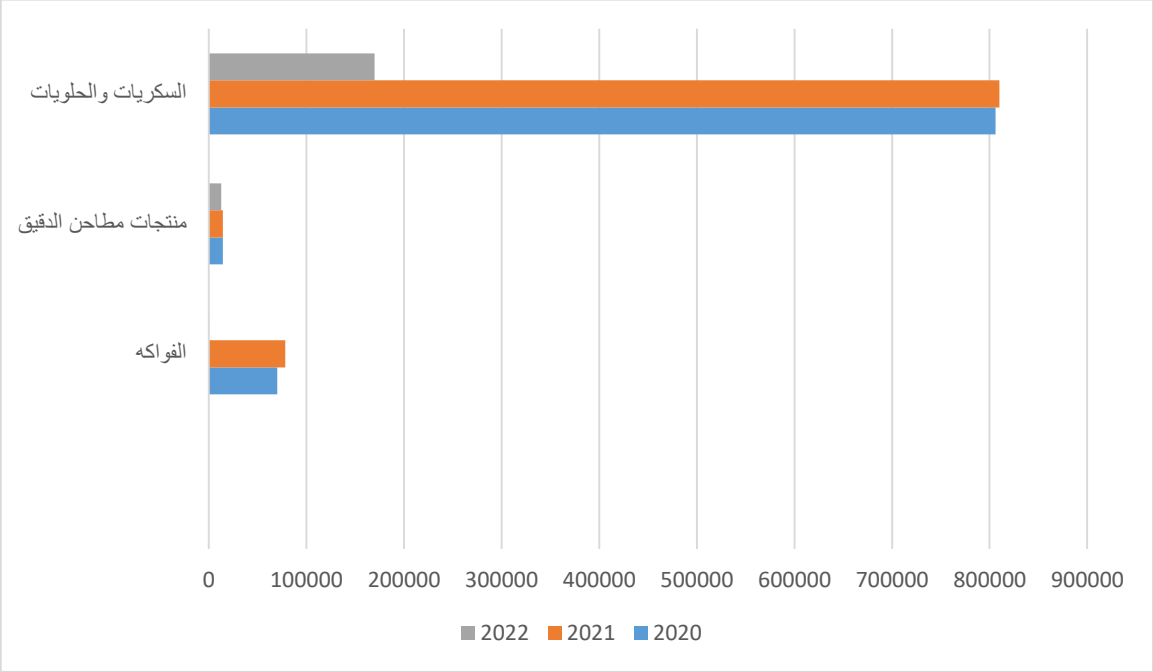

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

يظهر ضعف قطاع تصدير المنتجات الغذائية في الجزائر أن البلد يواجه عراقيل متعددة في هذا الجانب مثل عدم التنوع الكافي في المنتجات الغذائية والتقليل من أهمية عائدات التصدير وهذا ما جعلها تلجأ إلى الاستيراد، فعلى الرغم من وجود إنتاج محلي للعديد من المواد الغذائية إلا أن قيمة الصادرات لا تعكس الإمكانيات الفعلية للقطاع الغذائي في الجزائر.

- **المقارنة بين قيمة استيراد وتصدير المواد الغذائية في الجزائر.**

الجدول رقم 10: إجمالي صادرات جميع المنتجات الغذائية بالدينار الجزائري.

السنة	إجمالي صادرات جميع المنتجات الغذائية
2020	166816708دج
2021	288343195دج
2022	332852631دج

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

الجدول رقم 11: إجمالي واردات جميع المنتجات الغذائية بالدينار الجزائري.

السنة	إجمالي واردات جميع المنتجات الغذائية
2020	1244621967دج
2021	1570780024دج
2022	1966077023دج

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من عام 2020 إلى عام 2021، زادت صادرات المنتجات الغذائية بنسبة تقدر بحوالي 73%، حيث ارتفعت من 166816708 دج في عام 2020 إلى 288343195 دج في عام 2021.

من عام 2021 إلى عام 2022، زادت صادرات المنتجات الغذائية بنسبة تقدر بحوالي15% ، حيث ارتفعت من 288343195 دج في عام 2021 إلى 332852631 دج في عام 2022.

من عام 2020 إلى عام 2021، زادت واردات المنتجات الغذائية بنسبة تقدر بحوالي26% ، حيث ارتفعت من 1244621967 دج في عام 2020 إلى 1570780024 دج في عام 2021.

من عام 2021 إلى عام 2022، زادت واردات المنتجات الغذائية بنسبة تقدر بحوالي 25%، حيث ارتفعت من 1570780024 دج في عام 2021 إلى 1966077023 دج في عام 2022.

تحليل الاتجاهات: يشير زيادة الصادرات على مدى السنوات الثلاث إلى جهود محتملة لزيادة الإنتاج أو تحسين القدرة على التصدير للمنتجات الغذائية، ومن جانب آخر تظهر زيادة الواردات الكبيرة بأنه هناك استهلاك متزايد للمنتجات الغذائية في الجزائر يتطلب استيرادات متزايدة.

التوازن التجاري: يظهر أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية، مما ينتج عنه فجوة تجارية كبيرة في هذا القطاع.

- **بيانات الصادرات والواردات في قطاع الصيد البحري:**

الجدول رقم 12: بيانات الصادرات والواردات في قطاع الصيد البحري.

السنة	الاستيراد الكمية(كغ)		القيمة (دج)	التصدير الكمية(كغ)	القيمة (دج)
2020	30 084 919		13 741 166 133	3 401 980	988 923 027
2021	38 246 805		13 379 660 708	4 964 063	1 999 871 000
2022	30 112 284		15 607 963 873	3 089 125	3 374 847 048

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية.

تحليل الإستيراد:

- **2021-2020:**

زيادة في الكمية: زادت كمية الاستيراد من30,084,919 كغ في 2020 إلى 38,246,805 كغ في 2021.

إنخفاض في القيمة: رغم زيادة الكمية، انخفضت قيمة الاستيراد من 13,741,166,133 دج في 2020 إلى 13,379,660,708 دج في 2021.

قد يكون هذا الإنخفاض في القيمة رغم زيادة الوزن ناتجًا عن انخفاض أسعار السلع المستوردة أو تغييرات في مصادر الاستيراد، ربما بسبب السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى تخفيض الإنفاق على الاستيراد أو تفضيل السلع الأقل تكلفة.

- **2022-2021:**

إنخفاض في الكمية: إنخفضت كمية الاستيراد بشكل كبير إلى 30,112,284 كغ في 2022.

زيادة في القيمة: رغم إنخفاض الكمية، ارتفعت قيمة الاستيراد إلى 15,607,963,873 دج في 2022.

قد يكون هذا نتيجة لزيادة أسعار السلع المستوردة عالميًا، أو بسبب سياسات الحكومة في دعم المنتجات الوطنية والحد من الاعتماد على السلع الأجنبية.

تحليل التصدير:

- **2021-2020:**

زيادة كبيرة في الكمية والقيمة: زادت كمية التصدير من 3,401,980 كغ في 2020 إلى 4,964,063 كغ في 2021، وارتفعت القيمة من 988,923,027 دج إلى 1,999,871,000 دج.

هذه الزيادة نتيجة لسياسات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتشجيع التنويع الاقتصادي.

- **2022-2021:**

إنخفاض في الكمية وزيادة في القيمة: إنخفضت كمية التصدير إلى 3,089,125 كغ في 2022، لكن القيمة ارتفعت بشكل ملحوظ إلى 3,374,847,048 دج.

هذا يعكس التركيز على تصدير منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، نتيجة لتطور الصناعات المحلية أو تحسين جودة المنتجات المصدرة.

- **المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي في الجزائر.**

لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لا بد من النظر في مجمل العوامل والمتغيرات المؤثرة في هذا الوضع والتي تتحكم في بناء المخزون الإستراتيجي من الغذاء، ونظرا لارتباط الأمن الغذائي بعدة متغيرات، فإنه بطبيعة الحال عرضة لهزات تتسبب فيها عوامل عديدة يجب أخذها بعين الاعتبار وسنحاول إبرازها في الجزائر من خلال ما يلي:

أولا: العوامل الديمغرافية.

يمثل النمو الديمغرافي عاملا مهما ومؤثرا في مشكلة الغذاء في العديد من الدول، حيث يتسبب في زيادة سريعة في عدد السكان إلى درجة أن الوضع في بعض الأحيان يصبح كارثيا. بلغ عدد سكان الجزائر 45,26 مليون نسمة[1] في جانفي 2023، وأعلن الديوان الوطني للإحصائيات عن توقعات بأن يصل عدد

[1] - سارة المولى، **ترتيب ولايات الجزائر حسب عدد السكان 2023-2024.. أحدث الإحصاءات**، في: https://almashhad.com/article، (تاريخ الإطّلاع: يوم 15 مارس 2024، على الساعة 16:06).

السكان إلى 47,3 مليون نسمة سنة 2024، و48 مليون نسمة عام 2025، و48,7 مليون نسمة في 2026[1]. وسترتب على هذه الزيادة الملحوظة زيادة في الطلب على الغذاء، ما يشكل تحديا كبيرا في توفير الكميات المطلوبة مما يعني أن الجزائر تواجه ضغوطا متزايدة على موارد الغذاء وتحتاج إلى استراتيجيات فعالة لزيادة الإنتاج.

ثانيا: العوامل الطبيعية.

تعتبر العوامل الطبيعية من القضايا التي تصعب على معظم الدول السيطرة عليها فبالرغم من التقدم التكنولوجي والعلمي، إلا أن الظواهر الطبيعية لا يمكن التنبؤ بها بدقة مطلقة ولا يمكن السيطرة عليها بالكامل، فندرة المياه والجفاف يؤثران على إنتاج المحاصيل في الجزائر خاصة مع التغيرات المناخية في السنوات الأخيرة، مما يقلل من جودة التربة والبيئة وبالتالي تتأثر قدرة الأراضي على إنتاج المحاصيل الغذائية بكميات كافية وجودة عالية، وتدهور البيئة البحرية والتلوث البحري وتغيرات درجة حرارة المياه كلها عوامل تؤثر على الثروة السمكية.

ثالثا: العوامل التكنولوجية.

تؤثر التكنولوجيا بشكل كبير على الأمن الغذائي في الجزائر، وذلك من خلال تحسين الإنتاجية والكفاءة في الزراعة والحفاظ على جودة المحاصيل والمنتجات الغذائية، فتطبيق التقنيات الزراعية المتقدمة مثل الري بالتنقيط* واستخدام المبيدات الحيوية يعزز من الإنتاجية ويقلل من خسائر المزارعين، كما تساهم التقنيات الحديثة في التخزين والتوزيع في تقليل الفاقد وضمان توفر الغذاء بشكل مستدام. فالملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة، مما ساهم في تدني إنتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية[2].

---

[1] - نادية بن طاهر، **عدد سكان الجزائر توقعات بتجاوز 48 مليون نسمة**، في: https://www.ennaharonline.، (تاريخ الإطِّلاع: يوم 15 مارس 2024 على الساعة 16:30).

*- **الري بالتنقيط:** يطلق عليه أحيانا اسم الري بالتقطير، ويتضمن تنقيط المياه على التربة بمعدلات منخفضة جدا (2-20 لترا في الساعة) من نظام أنابيب بلاستيكية ذات قطر صغير مزودة بمنافذ تسمى بواعث أو قطارات. يتم تطبيق الماء بالقرب من النباتات بحيث يتم ترطيب جزء فقط من التربة التي تنمو فيها الجذور، على عكس الري السطحي والذي يتضمن ترطيب ملف التربة بالكامل. مع مياه الري بالتنقيط تكون التطبيقات أكثر تكرارا مقارنة بالطرق الأخرى وهذا يوفر مستوى عاليا من الرطوبة في التربة يمكن أن تزدهر فيها النباتات.

[2] - محمد السيد عبد السلام، **مرجع سابق الذكر**، ص. 159.

لا يُعَد الهدف من الإنتاج الزراعي هو الكمية فقط، بل اتجه الاهتمام نحو تحسين الجودة وتطوير المنتجات، ويعتمد هذا التوجه بشكل كبير على التكنولوجيا الحيوية* الحديثة. فهي تستخدم العلوم الطبيعية مثل البيولوجيا والكيمياء والفيزياء بالإضافة إلى العلوم الهندسية مثل الإلكترونيات، لتحسين العمليات الزراعية وتطوير المحاصيل والمنتجات. ومع هذا، تواجه الدول النامية تحديات في مجال تبني التكنولوجيا الحيوية، مما يؤثر سلبًا على قدرتها على المنافسة مع الدول المتقدمة، ويعرض الأمن الغذائي واستدامة الموارد الطبيعية للخطر[1].

رابعا: العوامل المالية والمادية.

لرفع القدرات الإنتاجية في القطاع الزراعي وتوسيع الإنتاجية من المواد الغذائية في الجزائر يتطلب الأمر توفير الاستثمارات الضرورية لتمويل عمليات التنمية الزراعية، ولضمان التنمية المستدامة في القطاع الزراعي، يتعين توفير الاستثمارات اللازمة لتأمين مدخلات الإنتاج الزراعي مثل المعدات الزراعية، والأسمدة، والبذور، والمبيدات الحشرية. كما يجب تطوير البنية التحتية الزراعية بما في ذلك تحسين الطرق والجسور ووسائل النقل المختلفة[2]، كما أن تحقيق الاستثمارات اللازمة في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية يمكن أن يساهم في خلق فرص عمل جديدة ودائمة، وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين، كما يمكن أن يساهم ذلك في تحسين الوضعية الغذائية والحد من الجوع والفقر في الجزائر.

خامسا: العوامل السياسية.

يرتبط الاستقرار السياسي بشكل وثيق بالأمن الغذائي، حيث يمثل عاملًا حاسمًا في تحقيق التنمية الزراعية وضمان استدامتها. فهو يوفر الظروف الملائمة التي تمكّن الحكومات والمؤسسات الزراعية والفردية من القيام بأنشطتهم التنموية بشكل إيجابي[3]. والاستقرار السياسي الذي أصبحت تعيشه الجزائر، دفع الحكومة الجزائرية إلى وضع وتنفيذ إستراتيجيات لتعزيز الإنتاج الغذائي وتحسين البنية

---

*- **التكنولوجيا الحيوية**: هي مجموعة من التقنيات التي تستخدم الكائنات الحية أو جزءًا منها (مثل الخلايا أو الجينات) في عمليات التصنيع أو التعديل أو التحسين على المنتجات والعمليات الصناعية. تهدف التكنولوجيا الحيوية إلى تطوير منتجات أو خدمات جديدة، أو تحسين المنتجات والعمليات القائمة.

[1] - جمال قويسي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 25.

[2] - هاجر خلالفة، "الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات"، **مجلة دفاتر المتوسط**، المجلد 05، العدد 04، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص. 20.

[3] - يوسف بن يزة، "محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية"، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، العدد 38، جامعة باتنة 1، (جوان 2018)، ص. 26.

التحتية الزراعية والبحث وتطوير التقنيات، وبالتالي خلق بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية ملائمة لتنفيذ سياسات الوصول إلى الأمن الغذائي بجودة وكفاءة.

- **المطلب الثالث: العراقيل والصّعوبات التي تواجهها الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي.**

تحرص الجزائر بشكل متزايد على تعزيز الأمن الغذائي كأحد أولوياتها الوطنية، إذ تدرك أهمية توفير الغذاء الآمن والمستدام لمواطنيها. وتسعى الحكومة الجزائرية جاهدة لتحقيق هذا الهدف من خلال تنفيذ استراتيجيات تهدف إلى رفع الإنتاج المحلي للمواد الغذائية وتنويع مصادر الإمداد الغذائي، سعيا منها لتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية، ومع ذلك، تواجه الجزائر تحديات عديدة تعتبر عوائق أمام تحقيق أهداف ضمان أمنها الغذائي.

أولا: تهديدات الأمن الغذائي.

أ. **التهديدات الطبيعية:** تتمثل في ظاهرتي التصحر والتغير المناخي.

- **التصحر:**

هو تراجع خصوبة التربة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وفي المناطق الجافة وشبه الجافة، وهذا ينتج عن عوامل مختلفة منها التغيرات المناخية والنشاطات البشرية[1]، وهو حدوث نقصان أو تدمير في المقدرة البيولوجية للأرض وهو ما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى سيادة ظروف شبيهة بالظروف الصحراوية[2].

أصبحت ظاهرة التصحر من المخاطر الكبرى التي تتطلب تعبئة وحشد للإمكانيات المادية والبشرية لمواجهتها بالنظر لإتصالها المباشر وخطورتها على الأمن الغذائي للجزائر من خلال تراجع الطاقة الإنتاجية لعدد كبير من المساحات الزراعية.

فالجزائر بلد بها 2 مليون كم² عبارة عن صحراء و381740 كم² هي مناطق تقع أغلبها في المناطق الجافة وشبه الجافة[3]، وقد أشارت دراسة تم إعدادها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة عن واقع التصحر في الوطن العربي بأن نسبة التصحر في الجزائر تقدر ب82,7% أما نسبة المساحة المهددة بالتصحر فتقدر

[1] - إمحمد سعيد علي زيدان، **التصحر و آثاره في التنمية البشرية والإقتصادية**، (الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2012)، ص. 15.

[2] - آلان جرينجر، **التصحر التهديد والمجابهة**، ترجمة المجلس الأعلى للثقافة، (القاهرة: الطبعة الأولى، 2002)، ص. 21.

[3] - ربيعة بوسكارا، **مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي**، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015-2016)، ص. 154.

ب9,7%، و20 مليون هكتار من المناطق السهبية تتعرض للاستغلال غير العقلاني وخصوصا ظاهرة الرعي الجائر والمتمثل في زيادة أعداد الماشية على مساحة ذات قدرة محدودة على إطعام هذه الماشية فيؤدي ذلك إلى اختفاء عدد كبير من النباتات الرعوية، إضافة إلى استصلاح الأراضي وإدخال المكينة غير المناسبة لطبيعة المنطقة لزراعة الحبوب والتي لا تتناسب مع هشاشة التربة في هذه المناطق حيث تبلغ نسبة الفقد في التربة من 300.000 إلى 350.000 هكتار سنويا، فمن الأسباب التي تؤدي إلى العجز في الاكتفاء الذاتي استمرار التصحر واتساعه، حيث يترتب على زيادة الأراضي المتصحرة مضاعفات اقتصادية واجتماعية تؤثر في حياة الأسر التي تعتمد على هذه المناطق كمصدر للرّزق[1]. إنّ التصحر مشكلة معقدة وليست سهلة الحل تؤثر على مستقبل الزراعة في الجزائر ممّا يتطلب وعي كامل بأبعادها.

الجدول رقم 13: المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر بالسهوب في الجزائر.

أنماط المناطق المعرضة للتصحر	المناطق المتصحرة	المناطق الحساسة جدّا	المناطق الحساسة	المناطق المتوسطة الحساسية	المناطق القليلة أو غير الحساسة	إجمالي المساحة السهبية
المساحة (بالهكتار)	487.902	2.215.035	5.061.388	3.667.035	2.379.170	13.820.530
النسبة من الإجمالي	3.53%	16.03%	36.62%	26.61%	17.21%	100%

المصدر: ربيعة بوسكارا، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016)، ص. 156.

يبين الجدول أن ظاهرة التصحر في الجزائر أصبحت قضية استعجالية يجب تداركها نظرا لتهديدها لمجموع المجال السهبي الواسع، فالمساحات المهددة بالتصحر تقدر بـ 13821.179 هكتار أي ما يعادل 69% من مساحة السهوب وهذا يرجع إلى لعدة أسباب منها الجفاف، الأنشطة البشرية والرعي غير

[2]- وائل الزريعي، **و اقع التصحر في الجزائر و آثاره الاجتماعية والإقتصادية**، (10 جانفي 2011)، ص ص. 1، 2.

المنتظم[1]، ثم إنّ هذه المنطقة لا تتحمل أكثر من أربعة ملايين رأس من الغنم لكنه يزيد عن ذلك عشر ملايين رأس[2].

ولقد صادقت الجزائر على الإتفاقية الدولية حول مكافحة التصحر في ماي 1996 بمرسوم رئاسي رقم 96/03 الموافق ل 1996/01/22 وهي تعتبر أداة هامة للتنمية المستدامة التي تساهم في إصلاح وضعية الأنظمة البيئية للمناطق المتضررة[3]، بالإضافة إلى ذلك بذلت الجزائر جهودا في مكافحة التصحر منها[4]:

- مشروع للتشجير وتطوير الغابات: وهو أول مشروع لإعادة التشجير على مستوى صحاري الجلفة باعتبارها أهم المناطق على المستوى الوطني، إذ وجب تعزيزها بعمليات إعادة تشجير خارجية قام بها الديوان الوطني للأشغال الغابية 1968.
- مشروع السّد الأخضر: يعد من أكبر مشاريع مقاومة التصحر في الجزائر، وقد بدأ هذا المشروع سنة 1971 وكان يهدف إلى إنشاء حزام ثانوي يمتد على مساحة مقدارها 03 ملايين هكتار ويمتد من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية بطول قدره 1500 كلم وعرض 20 كلم. وأطلقت الجزائر عام 2023 مشروع إعادة تأهيل السّد الأخضر وتقوم على غرس مليون هكتار إضافي من الأشجار عبر 13 ولاية جزائرية[5].

- **التغير المناخي:**

يعرف التغيّر المناخي بأنه تلك التغيرات التي تحدث حالات المناخ كالحرارة والبرودة ومعدل التساقط وغيرها، والذي يمكن تحديده عن طريق استخدام الاختبارات الإحصائية والتي يمكن أن تستمر

[1] - لخضر يحياوي، رقيبة سليمة، "تجربة الجزائر في مجال حماية البيئة"، **مجلة البديل الاقتصادي**، العدد السادس، جامعة وهران، ص. 52.

[2] - الطاهر إبراهيمي، **في سبيل مقاربة سوسيولوجية للبيئة في الجزائر**، (الجزائر، بسكرة: دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2014)، ص. 81.

[3] - ربيعة بوسكارا، **المرجع سابق الذكر**، ص. 156.

[4] - ربيعة بوسكارا، **المرجع نفسه**، ص. 157.

[5] - ناهد زرواطي، **الجزائر تطلق مشروع إعادة تأهيل السّد الأخضر**، في: https://www.skynewsarabia.com، (تاريخ الإطّلاع: يوم 23 مارس 2024، على الساعة 14:48).

لعقود متوالية، النّاتجة عن النشاط الإنساني أو الناتجة عن التّفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي[1].

يعتبر التغير المناخي من بين أكثر التّهديدات التي تواجهها الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال انخفاض إنتاجية القطاع الزّراعي وزيادة الجوع ونقص التّغذية.

بعض تأثيرات تغير المناخ على إنتاج الأغذية[2]:

- يسبب ارتفاع درجات الحرارة في اجهاد المحاصيل والماشية.
- زيادة معدلات التبخر بسبب ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض مستويات رطوبة التّربة.
- تمركز هطول الأمطار في عدد ضئيل من الفترات المطيرة، والزّيادة في عدد أيام الأمطار الغزيرة مما يؤدي إلى أخطار الانجرافات والسّيول.
- التّغيرات في التوزيع الموسمي لهطول الأمطار مع نقص الهطول في فصل نمو المحاصيل الرّئيسية.
- ارتفاع منسوب مياه البحار وبالتالي نقص إنتاج الصّيد البحري.

ب. **الاستيراد والإعتماد على الاقتصاد الريعي:** تواجه الجزائر مجموعة من التّهديدات الاقتصادية التي تؤثر على الأمن الغذائي وسنذكر منها الاستيراد والنّفط.

- **الاستيراد:** يعتبر اللّجوء إلى الاستيراد من ثوابت السّياسات الاقتصادية في الجزائر فقد ردت السلطات على ارتفاع الطلب الغذائي بلجوء مكثف للاستيراد لتغطية حاجات المستهلكين الغذائية، حيث يحتل التموين قليل التكلفة على مستوى السوق الدولية بفضل مداخيل المحروقات مكانة رئيسية في السياسات الغذائية بالجزائر. فبينما لم يتجاوز 684 مليون دولار سنة 1974، بلغ استيراد المنتجات الغذائية 9,75 مليار دولار في 2011 ثمّ استقر في حوالي 8 مليار دولار خلال الأعوام الأخيرة، واحتلت المواد الغذائية 30% من مجموع الاستيرادات سنة 2020 وتتصدر الحبوب القائمة بمعدل 4 مليار دولار سنويا، يتبعها الحليب ومشتقاته ب 1 مليار دولار ثمّ السّكر ب 800 مليون دولار[3]. تعتمد الجزائر بشكل

---

[1] - منى طواهرية، "التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد 16، العدد 22، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر، (مارس 2020)، ص ص. 352، 353.

[2] - أنا كارلا لوبيز، **تغير المناخ والأمن الغذائي**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة التاسعة والعشرون، (ماي 2003).

[3] - وهاب حميدي، **النموذج الغذائي الجزائري: تقييم الرّاهن و آفاق التطور**، في: https://algeria.fes.de/ar/e/le-modele-alimentaire ، (تاريخ الإطلاع: يوم 24 مارس 2024، على السّاعة 13:48).

كبير على وارداتها الغذائية من الخارج وهذا يعرضها لمخاطر عدة في حال تعطل إمداداتها الغذائية نتيجة لأزمات سياسية، اقتصادية، مناخية، أو صحية. فقد يحدث ذلك بسبب استخدام الغذاء كسلاح في الأزمات السياسية، أو انخفاض عرض الغذاء في السوق الدولية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعاره، أو بسبب تأثير الكوارث المناخية أو الطبيعية على الإمدادات العالمية للغذاء. وكمثال على ذلك، يمكن الإشارة إلى جائحة كوفيد19 التي أظهرت ضرورة تعزيز الاستدامة الغذائية وتنويع مصادر الإمدادات الغذائية لتجنب الاعتماد الكلي على الواردات الخارجية[1].

- **النفط:** الإعتماد على الإقتصاد الريعي كمورد حيوي يعد تهديدا حقيقيا لضمان الأمن الغذائي في الجزائر، حيث تتأثر أسعار الغذاء بأسعار النفط في نفس الإتجاه اِنخفاضا واِرتفاع، ويرجع ذلك لكون النفط من أهم مدخلات مختلف الأنشطة الزراعية والصناعات الغذائية بالإضافة إلى اِستخدامه في وسائل نقل السلع الغذائية، ف ارتفاعه يؤدي إلى زيادة تكلفة الغذاء والعكس صحيح.

تعتبر تقلبات أسعار النفط من بين أكثر التحديات التي تواجه اقتصاد الجزائر كونه يعتمد كليا على عائدات النفط من أجل تطويره، حيث تمتد آثارها على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومن بين المجالات التي تؤثر عليها أزمة النفط مجال الأمن الغذائي الذي ينعكس مباشرة بحياة الأفراد داخلها، فهي مسألة ضرورية يومية متجددة لا تحتمل غض النظر عليها أو تأجيلها. حيث أنه اصطدمت الجزائر سنة 1986 و2014 بأزمتي نفط حادتين نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما دفع الحكومات إلى اتخاذ إجراءات تقشفية صارمة بما في ذلك رفع دعمها للمواد الغذائية مما نتج عنه ارتفاع أسعارها، قابله انهيار القدرة الشرائية للمواطنين نتيجة انتشار الفقر والبطالة. حيث تدهورت الأوضاع المعيشية للجزائريين واختفت المواد الأساسية من الأسواق كالخبز والزيت والقهوة والسكر، ونفذ المخزون الإستراتيجي من المواد الحيوية والقمح نتيجة فشل الحكومات في تنويع مصادر دخل الجزائر والاعتماد كليا على النفط كمصدر وحيد[2].

يتضح أن الاعتماد الكلي للنفط كمصدر وحيد للدخل لا يمكن أن يكون مستداما، إذ يمكن خلق ثروة بديلة عن طريق تنويع الاقتصاد، وتنويع الاقتصاد يقوم على أساس الاهتمام بالفلاحة كمورد مهم يساعد

---

[1]- نسيبة معقال، زين العابدين طويجيني، "حالة الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة للمؤشرات الرئيسية"، **مجلة الإمتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة**، المجلد 07، العدد 02، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، (جانفي 2024)، ص. 77.

[2] - منير بوجمعة، **أثر تقلبات أسعار النفط على الأمن الغذائي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة: 1986-2020**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، (جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الاقتصادية والإجتماعية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2022-2023)، ص. 127.

على تزويد الخزينة العمومية خصوصا وأن الجزائر تملك قدرات فلاحية وزراعية هائلة تمكنها من الذهاب في إستراتيجية وطنية شاملة في هذا المجال، حيث تسعى الحكومة الجزائرية حاليا على تنويع مصادر دخلها وتعزيز القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والصيد البحري وغيرهم لتعزيز الاقتصاد المحلي وتقليل التبعية على صادرات النفط.

ثانيا: تحديات الأمن الغذائي.

أ. تحديات القطاع الفلاحي[1]:

- **نقص العمالة الزراعية المدربة:** رغم توفر الموارد البشرية في الزراعة، يعاني القطاع من نقص العمالة المدربة على استخدام التكنولوجيا الحديثة مما يعتبر تحديا رئيسيا للمشاريع الاستثمارية من أجل تحقيق الكفاءة والإنتاجية المطلوبة.
- **مشكلة الآلات الفلاحية التي تعاني من الكساد:** يعاني المزارعون من نقص في المعدات والآليات اللازمة لتحسين جودة الحياة الزراعية وزيادة الإنتاجية من جرارات وحراثات وآليات زراعية أخرى بسبب ارتفاع تكليفها مما يصعب الحصول عليها.
- **مشكلة التموين والتمويل:** إن عملية التموين بالآلات الضرورية والمواد اللازمة لعملية الإنتاج الفلاحي كانت غالبا ما تصل متأخرة وهي نتيجة تعقد الجهاز الإداري البيروقراطي الذي يسهر على التموين ذاتيا بالمواد اللازمة وهذا ما أثر على المحاصيل الفلاحية سلبيا وعلى الإنتاج بصفة عامة.
- **مشكلة الهجرة وتراجع اليد العاملة الفلاحية:** نتيجة التركيز الكبير الذي أولته الدولة والمؤسسات الرسمية للتنمية للقطاع الصناعي مقارنة بالزراعة، ويعود هذا التراجع إلى ارتفاع أجور الصناعة والمزايا التي يحظى بها العاملون في الصناعة وإمكانية الحصول على خدمات اجتماعية متوفرة في المدن الصناعية.

ب. تحديات القطاع السمكي: يعاني القطاع السمكي في الجزائر من العديد من التحديات وذلك على الرغم من الجهود المبذولة لتطويره، تشمل تحديات فنية مثل عدم تطور طرق الصيد ونقص القدرات التقنية، وتحديات تمويلية مثل ضعف القدرات المادية و ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب صعوبة الحصول على التمويل البنكي و ارتفاع تكلفة قطع الغيار والأدوات مما ينعكس على أسعار

[1] - عائشة بن النوي، "التنمية الزراعية في الجزائر: العقبات والتحديات"، **مجلة آفاق للبحوث والدراسات**، العدد 02، جامعة باتنة 1، (أوت 2020) ص ص. 167، 168.

بيع المنتج في الأسواق بالجملة والتجزئة، بالإضافة إلى تحديات تنظيمية وقانونية وتسويقية مثل عدم احترام بعض الصيادين لقوانين ومواسم الصيد واستخدامهم أساليب صيد محظورة قانونيا مما يؤثر سلبا على استدامة الموارد السمكية، أيضا تحديات بيئية مثل انتشار صب مجاري المياه القذرة وفضلات المصانع من السواحل بسبب غياب الرقابة. لم يحظ القطاع بالاهتمام الكافي من السلطات المعنية، حيث تأخر تخصيص وزارة مستقلة للصيد البحري حتى سنة 2019، كذلك تزايد عدد السكان وتحسن مستوى دخلهم أدى أيضا إلى زيادة الطلب على المنتجات السمكية، كما يعاني القطاع من قلة العمالة المؤهلة والمدربة ونقص الخبرات العلمية والتقنية مما يعيق تطوره وتحسين جوة الإنتاج[1].

ت. **تحديات الصناعات الغذائية:** يواجه قطاع الصناعات الغذائية كغيره من القطاعات جملة من التحديات في سبيل تحقيق هدفه المنشود والمتمثل في تلبية الحاجات الاستهلاكية المتزايدة للسكان وتحقيق الأمن الغذائي ومن أهمها:

- **ضعف التشابك بين القطاع الزراعي والصناعي:**

يساهم القطاع الزراعي بشكل مباشر في عملية تموين الصناعات الغذائية وتطويرها، عبر توفير السلع الغذائية لعملية الإنتاج غير أن هذه الحلقة جد ضعيفة في الجزائر، بالنظر إلى كون أن مساهمة القطاع الزراعي لا يتعدى نسبة 27% من احتياجات السوق المحلي وبالتالي يؤدي الأمر إلى تباطؤ عملية تطور الصناعات الغذائية الجزائرية، خاصة أمام تزايد حجم الواردات من المواد الأولية الزراعية بسبب عدم الاكتفاء المحلي على تغطية الطلب[2].

- **تراكم الخصائص غير التنافسية للصناعات الغذائية:**

على الرغم من توافر فرع الصناعات الغذائية على العديد من مقومات النجاح إلا أنه لا يزال فرعا هشا وضعيف التنافسية، باستثناء بعض الفروع التابعة للقطاع الخاص التي نجحت في إقامة أقطاب صناعية غذائية ناجحة. ومن أبرز التحديات التي يواجها القطاع: قلة عدد المؤسسات ذات الحجم المؤثر، غياب معاهد البحث والتطوير التكنولوجي، ضعف جاذبية الاستثمار، غياب العلامات ومقاييس النوعية

[1] - محمد الصالح بن جدية، عبدات عبد الوهاب، "واقع الإنتاج السمكي بالجزائر خلال الفترة (1991-2018) والآفاق المستقبلية"، **مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد**، العدد 01، جامعة الجزائر 3، (جوان 2023)، ص ص. 256، 257.

[2] - مصطفى بوعموش، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 64، 65.

والجودة سياسات التسويق ضعيفة، ضعف استغلال القدرات الإنتاجية، التأخر في الممارسات الزراعية، حجم رأس المال المطلوب[1].

- **قاعدة ديموغر افية غير مضبوطة:**

يعد عدد السكان متغيرا مهما بالنسبة للصناعات الغذائية، حيث يؤثر بشكل واضح على الطلب الاستهلاكي وبالتالي على الأسواق المفتوحة للمنتجات الزراعية الغذائية. تعتبر الزيادة السكانية واحدة من المعوقات التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر، حيث يجعل العدد الكبير للسكان من الصعب توفير المدخلات الزراعية الكافية وبالجودة المطلوبة للصناعات الغذائية، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج الزراعي المخصص للتصنيع وتوجيه اهتمام المؤسسات نحو الكم دون الكيف، مما يجعلها غير محفزة للتطوير وتصبح أقل جاذبية للزبائن. كما أن عدد السكان الكبير يجعل البلد يغرق في التبعية الغذائية أكثر فأكثر للخارج، بسبب تعاظم مستوى الاستيراد الذي وصل إلى حدود الإفراط في كثير من دول الجنوب نتيجة للزيادة السكانية وتباطء الإنتاجية الزراعية، وهو الأمر الذي يجعل الاكتفاء أو الأمن الغذائي أمرا صعبا على الحكومة والمتعاملين الاقتصاديين[2].

- **ندرة اليد العاملة المؤهلة ونقص المعلومة الاقتصادية:**

يعاني قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر من نقص في الموارد البشرية المؤهلة، نظرا لنقص التدريب والتكوين في هذا المجال، حيث نادرا ما تتبع المؤسسات مخططات للتدريب التي تشكل حاجزا أمام التطور المعرفي في العمل. أما بالنسبة للمعلومات الاقتصادية فقد كشفت عمليات جمع ومعالجة البيانات المتعلقة بقطاع الصناعات الغذائية عن وضعية سيئة، خاصة فيما يتعلق بالاختلالات الإحصائية والقصور الحاد في البيانات والمعلومات المنشورة حول المؤسسات الغذائية في الجزائر، فغالبا ما تكون هذه المعلومات غير موحدة أو متباينة في جودتها وذلك بسبب تعدد الأجهزة المسؤولة عن جمعها وعدم الاتفاق على مفهوم موحد لها، بالإضافة إلى عدم وجود نظم متكاملة للمعلومات الخاصة بهذا القطاع

[1] - حمودة أم الخير، أحمد بيرش، "الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي"، **مجلة دفاتر اقتصادية**، المجلد 10، العدد 01، (2019)، ص. 198.

[2] - أسماء حاجي، ناصر بوعزيز، "الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيروالعلوم التجارية**، العدد 18، (2017)، ص. 104.

فمن بين المراكز المتخصصة في توفير المعلومة وجمعها في الجزائر نذكر: الديوان الوطني للإحصاء، المركز الوطني للسجل التجاري والمركز الوطني للمعلومات الإحصائية للجمارك[1].

[1] - وليد لوشان وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص. 70.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا للفصل الثاني الموسوم ب: **و اقع الأمن الغذائي في الجزائر**، يتضح لنا بأن التنمية الفلاحية والصيدية تحتل مكانة مهمة في العديد من برامج التنمية والإصلاح الإقتصادي والإجتماعي، فالواقع هو أن الجزائر رائدة في مجال الأمن الغذائي وضمن المنطقة الخضراء وفقا لتصنيفات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حيث أنها سخرت جهودها لخلق واقع أفضل، وهذا ما إستنتجناه عبر أرقام وإحصائيات للسنوات الأخيرة التي تمهد لمستقبل غذائي أحسن للمواطن الجزائري.

ومن خلال دراستنا لواقع الأمن الغذائي في الجزائر، إستنتجنا أن الجزائر تتوفر على إمكانيات غذائية هائلة من خلال قطاعاتها الفلاحية والسمكية والصناعية. فيساهم القطاع الفلاحي في توفير المواد الغذائية الأساسية، بينما يلعب القطاع السمكي في توفير مصادر البروتين وتسهم الصناعات الغذائية في تحسين وتنويع العرض الغذائي، ولضمان الأمن الغذائي اتخذت الجزائر مجموعة من الآليات القانونية والتنظيمية لمكافحة المضاربة غير المشروعة ومعاقبة مرتكبيها. وذكرنا مساهمة هذه القطاعات الثلاثة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال إحصائيات خاصة بالسنوات الأخيرة من أجل إبراز جهود الدولة الجزائرية والاهتمام الكبير الموجه لهذا المجال، ومع ذلك تواجهها تحديات وصعوبات عدة مما يستدعي مواصلة وتكثيف تلك الجهود في تعزيز القطاعات الغذائية والتشريعات والتنظيمات لمواجهة التحديات المستقبلية.

الفصل الثالث:

جهود الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي: آفاق 2030

الفصل الثالث: جهود الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي: آفاق 2030

مقدمة الفصل الثالث:

أصبحت قضية الأمن الغذائي تشكل أهمية وأولوية مطلقة على طاولة الحكومة الجزائرية أكثر من أي وقت مضى خاصة مع التحولات الدولية وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية بسبب دورهما الكبير في الإمدادات كونهما موردان عالميان للأغذية، كذلك التغيرات المناخية التي يعرفها العالم خلال السنوات الأخيرة حيث تأثر بشكل مباشر على إنتاج المواد الغذائية مما يؤدي إلى تهديد استقرار الجزائر من خلال تعطيل إمدادات الغذاء والماء.

ترى الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي مسألة أساسية لاستقرارها وازدهارها، ويشكل هدفا رئيسيا في رؤيتها لتطوير القطاعات الغذائية مما يعكس التزامها بضمان توفير الغذاء الآمن والمستدام لمواطنيها، غير أن مشكلة الغذاء تشكل تحديا حقيقيا للاقتصاد الجزائري وترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الإنسان وأمنه واستقراره ورفاهيته، وهو ما يتطلب إستراتيجيات متكاملة وجهودا مستدامة لتحقيقه. ومن خلال اتخاذ إجراءات فعالة وتنفيذ سياسات واضحة الأهداف ووضع إستراتيجيات مدروسة، تسعى الحكومة الجزائرية إلى تطوير مختلف القطاعات الغذائية وتحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي لتلبية حاجيات المواطنين وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة والحفاظ على السيادة الغذائية للبلاد مما يعزز الاستقلالية والاستدامة في تأمين احتياجاتها في ظل تغيرات الأسواق العالمية والتحديات المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي.

وعليه، سيوضح هذا الفصل جهود الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي وآفاقها المستقبلية حتى عام 2030، من خلال توضيح السياسات المتبعة والإستراتيجيات الموضوعة في القطاعات الغذائية (الزراعة، الصيد البحري، الصناعات الغذائية) في المبحث الأول، ليتضمن المبحث الثاني الجهود المبذولة سوآءا على الصعيد الوطني أم الدولي وتقديم خيارات لتحسين وضمان استدامة الأمن الغذائي في المستقبل. وكلها نقاط سيتم تناولها بنوع من التفصيل قصد الوصول إلى نتائج واستنتاجات دقيقة في نهاية الدراسة باعتبار أن هذا الفصل من أهم فصول الدراسة المدرجة في موضوع المذكرة.

المبحث الأول: سياسات وإستراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي.

تأتي أهمية تحقيق الأمن الغذائي للجزائر كمحور أساسي وأولوية قصوى تشغل الاهتمام الوطني. ومن خلال تحليل الوضع الغذائي في الجزائر، يظهر أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب جهودا متكاملة ومستدامة بين مختلف القطاعات الحكومية عبر تعزيز التنسيق والتعاون، مما جعل هدف ضمان الأمن الغذائي ضرورة ملحة للحكومة الجزائرية عن طريق دراسة السياسات بانتظام ووضع إستراتيجيات لتحسين النتائج والوصول إلى الاكتفاء الذاتي الغذائي.

- **المطلب الأول: إستراتيجية السياسة الفلاحية لضمان الأمن الغذائي.**

أولا: السياسات الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي.

اعتمدت الجزائر منذ استقلالها على العديد من السياسات الفلاحية لتطوير القطاع والنهوض بالاقتصاد الوطني واستجابة للحاجة الملحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء وتعزيز الاستدامة الزراعية، وهذه نبذة تاريخية عن تطور السياسات الفلاحية بالجزائر:

أ. مرحلة التسيير الذاتي (1964-1971):

لتفادي الفوضى التي قد تنجم عن التّصارع على ملكية الأراضي التي غادرها المعمرون بعد الاستقلال وكذا الشّغور القانوني المفاجئ الذي طرأ على حوالي ثلث المساحة الزراعية، تم إصدار مرسوم رقم 62-2 المؤرخ في 1962/01/22 القاضي بحماية ومنع بيع الممتلكات الشاغرة وسيطرة الدولة الجزائرية على الأراضي التي تركها المعمرون، ثم جاء مرسوم 22 مارس 1963 الذي أرسى نظام التسيير الذاتي تحت رقم 63-90 الذي يقتضي بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك فشمل 127 مزرعة غالبيتها مختصة في إنتاج المحاصيل التّصديرية، وبعده جاء مرسوم أكتوبر 1973 الذي قام بتأميم معظم الممتلكات الفلاحية التي كانت ملكا لأفراد حيث تحولت إلى ملكية الدّولة، لتصبح مساحة الأراضي الزراعية التابعة للدولة تقدر ب 2.632.000 هكتار. ليتم توزيعها على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا ذات مساحات كبيرة، مما نجم عدم القدرة على تسييرها وذلك لقلة الكفاءة لدى العاملين فيها ونقص الإطارات وكما كان التمويل الفلاحي خلال هذه الفترة تتكفل به الدولة مما لا يسمح للفلاحين بالاستقلالية في تسيير مزارعهم وتمويلها ذاتيا مما جعلهم لا يهتمون بتطوير القطاع وزيادة الإنتاج، وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تعيد النظر في تنظيم

هذا القطاع خاصة بانتهاج النظام الاشتراكي[1]. ومن الناحية التحليلية يتضح أن السياسة العامة الزراعية في فترة الستينات كانت تهدف في الأساس إلى استقرار الملكية الأرضية وتعزيز السيطرة الحكومية على القطاع وتوجيه الجهود نحو زيادة الإنتاج الزراعي. ومع أن الإجراءات التي اتخذت لتأميم الأراضي قد تسببت في تحسين العدالة الاجتماعية إلى حد كبير، إلا أنها واجهت تحديات في التنفيذ وأثرت سلباً على كفاءة الإدارة والإنتاجية.

ب. الثورة الزراعية (1971-1979):

جاءت هذه المرحلة كنتيجة للوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد وعليه صدر ميثاق الثورة الزراعية في 1971 وشرع في تطبيقه في جوان 1972 وقد جاء في المادة الأولى ما يلي: "**الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها**"[2]. وبموجب هذا القانون تم منح الأراضي للفلاحين المحرومين، وبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار منها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا[3]. كما تميزت هذه الفترة أيضا بإنشاء أو تعزيز عدد كبير من هيئات جديدة للبحث والإعلام والإرشاد الفلاحي وكذا بتطوير المنشآت والتجهيزات القاعدية في الوسط الريفي[4]. وبالنظر من الزاوية التحليلية يتبين أن الهدف الرئيسي للحكومة هو تحسين أوضاع الفلاحين وتوزيع الثروة الزراعية بشكل أكثر عدالة من خلال إعادة توزيع الأراضي وتشجيع التعاونيات الزراعية، إذ يمكن تقييم هذا الهدف إيجابيًا نظرًا لتحقيقه تحسينات في أوضاع الفلاحين وزيادة الإنتاج الزراعي، حيث تمثلت نجاحات هذه الفترة في إنشاء التعاونيات الزراعية وتطوير المنشآت والتجهيزات الزراعية الأساسية، مما ساهم حتما في تحسين الإنتاجية وتعزيز البنية التحتية الريفية. ومع ذلك، كانت هناك تحديات في تنفيذ السياسات بشكل فعّال وفي تحقيق الأهداف المحددة بما في ذلك التحديات الإدارية.

ت. مرحلة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي (1981-1990):

---

[1]- محمد غردي، نصر الدين بن نير، "تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، جامعة البليدة 2، العدد العاشر، ص ص. 195، 196.

[2]- إبتسام حاوشين، "السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، جامعة البليدة، العدد السادس، ص. 104.

[3]- إبتسام حاوشين، **المرجع نفسه، الصفحة نفسها.**

[4]- تطور السياسات الفلاحية والريفية بالجزائر (1992- إلى يومنا هذا)، في: https://gloriousalgeria.dz. (تاريخ الإطلاع: يوم 29 مارس 2024، على الساعة: 16:06).

بالنظر إلى التحديات التي واجهها القطاع الزراعي في ظل نظام الثورة الزراعية، كان من الضروري إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني خاصة القطاع الفلاحي الذي شهد تراجعا في الإنتاجية وتدهورا اقتصاديا بسبب تراجع أسعار النفط. حيث تم اتخاذ عدة إصلاحات لتحسين القطاع بما في ذلك إعادة هيكلة الوحدات الفلاحية المسيرة ذاتيا وتعاونيات قدماء المجاهدين وتعاونيات الثورة الزراعية إلى وحدات فلاحية ذات طابع قانوني موحد أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية بهدف: تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة، إعادة تنظيم الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، تشجيع مبادرات الفلاحين، رفع الحواجز البيروقراطية التي تعيق نقل وتداول المنتجات الزراعية وتحسين جودة البذور والتأطير والري. ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة كان تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982 لدعم المزارعين والصناعات الزراعية والتقليدية في الرّيف، وتم توفير القروض للمشاريع الفلاحية لتحسين الإنتاج والاستدامة[1]. يتضح أن جهود السياسة العامة الفلاحية في هذه المرحلة تمركزت على إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في الجزائر بسبب التحديات الاقتصادية والتدهور الذي شهده القطاع بفعل تراجع أسعار النفط، وتجلى ذلك في العديد من السياسات والإصلاحات التي تتضمن جهودًا لإعادة بناء القطاع الفلاحي بشكل مستدام وتحسين البنية التحتية وتوفير الدعم المالي اللازم للمزارعين، مما سيؤدي لا محالة إلى زيادة كمية وجودة الإنتاج الفلاحي في الجزائر.

ث. السياسة الزراعية الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999):

بالرغم من تسجيل قطاع الزراعة لبعض النتائج الإيجابية بعد الإجراءات التي عرفها هذا الأخير، إلا أنّ النتائج السلبية التي نتجت عن هذه التحولات طغت على الجانب الإيجابي والتي تجسدت في ضعف الإنتاج الزراعي وعدم تلبية حاجيات السكان المتزايدة وبالتالي عدم تحقيق الأمن الغذائي للمواطن الجزائري في تلك الفترة، خاصة وأن الاستثمارات في قطاع الزراعة لم تتجاوز 17% من إجمالي الاستثمارات، والتزامن مع الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر والناجمة عن انخفاض أسعار البترول ما انعكس سلبا على مصدر تمويل الأساسي للتنمية الاقتصادية بما في ذلك قطاع الزراعة. ونظرا لتخلي الجزائر عن النظام المخطط والتحول التدريجي إلى اقتصاد السوق الحر كان لا بد من مواكبة هذه

[1]- محمد غردي، نصر الدين بن نير، **المرجع سابق الذكر**، ص. 199.

التحولات وإجراء تصحيحات تمس كل القطاعات بما في ذلك القطاع الفلاحي باعتباره أساس تحقيق الأمن الغذائي[1].

تشمل هذه الإصلاحات **قانون التوجيه العقاري** الصادر في عام 1990، الذي يهدف إلى مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية المتبقية ومن بين بنود هذا القانون[2]:

- ✓ إلغاء قوانين الثورة الزراعية التي صدرت عام 1971، حيث كانت الأراضي مملوكة للدولة ولم يكن بيعها أو إهدارها إلا للمستفيدين من الإصلاحات الزراعية.
- ✓ إرجاع الأراضي إلى أصحابها الأصليين شريطة ألا يكونوا قد حصلوا على تعويضات مالية أو عينية وألا يكونوا قد استفادوا من استثمارات زراعية أخرى كتعويض.
- ✓ منح حق الملكية المطلقة للمستغلين بدلا من الانتفاع الدائم.
- ✓ ضمان استغلال جميع الأراضي الزراعية مالكيها، أين يتم إنذار المستثمر في حالة عدم استغلالها لمدة سنتين متتاليتين، وإلى حماية الأراضي الزراعية من جميع أشكال التعدي وخاصة التوسع العمراني والصناعي. وقد بلغ عدد المستثمرات الزراعية بعد إعادة هيكلتها إلى 29465 مستثمرة جماعية و23882 مستثمرة فردية و199 مزرعة نموذجية سنة 1996.

كما تشمل أيضا **قانون التنازل عن الأراضي الصحراوية المستصلحة** لسنة 1992، الذي ينص على تنازل الدولة عن الأراضي الصحراوية بغرض الاستصلاح الزراعي[3]، **والمشاورة الوطنية حول الزراعة** سنة 1992 فبعد الآثار الصادمة التي نتجت عن السياسات والإصلاحات التي تم تنفيذها خلال العشرية السابقة، نظمت مشاورة وطنية واسعة في عام 1992 شارك فيها فاعلون في القطاع وخبراء جامعيون وهدفت هذه المشاورة إلى تقديم تشخيص موضوعي لحالة الزراعة على مدى 30 عاما قادما، واقتراح مقاربة جديدة لتطوير الاقتصاد الزراعي وتحديد دور الإدارة والتشجيع على التعاون في هذا السياق، كما أكدت المشاورة على أهمية تحقيق الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج المحلي وضرورة تنظيم الأسواق والسياسات العقارية بالإضافة إلى ضبط الأسعار والتجارة الخارجية، وبناءً على توصيات المشاورة تم

---

[1]- إبتسام حاوشين، **المرجع سابق الذكر**، ص. 106.

[2]- محمد هبول، **السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والإستشراف الاقتصادي، 2019-2020)، ص ص. 62، 63.

[3]- محمد هبول، **المرجع سابق الذكر**، ص. 63.

تنفيذ تعديلات على قانون العقارات الزراعية وإصدار أوامر تنظيمية جديدة لإدارة القطاع الزراعي بما في ذلك إعادة تنظيم الأراضي والعلاقات مع ملاك الأراضي والمستثمرين الزراعيين، كما تم إلغاء بعض القوانين التي سبق أن تم إصدارها والتي كانت تتعارض مع السياسات الزراعية الجديدة[1]. يتضح أنه في هذه المرحلة شهدت السياسة الزراعية الجزائرية تحولات هامة نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي شملت البلاد خلال فترة 1990-1999، إلا أن العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية أثرت سلبًا على القطاع الزراعي، وذلك نتيجة لتأثير الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول، الذي كان مصدر تمويل رئيسي للتنمية الاقتصادية وأيضا التحول إلى اقتصاد السوق. ومن بين الإصلاحات التي تم تنفيذها كان قانون التوجيه العقاري الصادر في عام 1990، الذي ألغى قوانين الثورة الزراعية التي صدرت عام 1971، وأدى إلى إرجاع الأراضي إلى أصحابها الأصليين ومنح حق الملكية المطلقة للمستغلين. وتم تنفيذ قانون التنازل عن الأراضي الصحراوية المستصلحة لسنة 1992، بالإضافة إلى عقد مشاورة وطنية في عام 1992التي أكدت على أهمية تحقيق الأمن الغذائي وتطوير الاقتصاد الزراعي.

وبالرغم من هذه الإصلاحات، فإن السياسات الزراعية لم تتمكن من التصدي بشكل كافٍ للتحديات الاقتصادية الهائلة التي واجهت البلاد، مما أثر سلبًا على القدرة الإنتاجية والأمن الغذائي. ومن هنا يتبين أهمية النظر بعناية إلى السياسات الزراعية في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة.

ج. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2002) والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2002-2008):

وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 1999 كإطار قانوني لتطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الميدان الزراعي، حيث يتمحور الهدف الأساسي من هذا المخطط في تحسين مستوى الأمن الغذائي وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالناتج الوطني، وتوجه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية من أجل الرفع من مستويات الإنتاج وأيضا توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والتشغيل لصالح القطاع الزراعي[2]، وفي شهر ماي 2002 أصبحت وزارة الفلاحة والصيد البحري تدعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وعين وزير منتدب للتنمية الريفية وتم إعداد إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة تتمثل أدواتها في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي تعتمد كيفيات التعيين والتصور على مقاربة

[1]- محمد هبول، **المرجع سابق الذكر**، ص ص. 63، 64.

[2]- فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد، 2007-2008)، ص ص. 110، 111.

تصاعدية وتساهمية ومندمجة وإقليمية واللامركزية الإدارية وتنسيق نشاطات التنمية الريفية على مستوى الولاية تحت سلطة الوالي والمجلس الشعبي الولائي من خلال هيكل يتم إعداده قانونا لهذا الغرض[1].

ح. سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2010-2014):

تتجسد عبر تنفيذ المشاريع الجوارية المندمجة للتنمية الريفية من خلال أربعة أهداف رئيسية تتمثل في: عصرنة المداشر والقرى، تنويع الأنشطة الاقتصادية، حماية وتثمين الموارد الطبيعية بالإضافة إلى حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي. وتتجه الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الريفي نحو المساهمة في إحياء المناطق الريفية من خلال تحسين ظروف التشغيل وإعادة دفع النسيج الاقتصادي للوصول إلى ضمان مستوى معيشي عادل لسكان الأرياف وتثبيت إقامتهم وتحسين ظروف حياتهم وضمان أمن التموين بالمواد الغذائية، كما يتضمن المشروع إنجاز مشاريع ذات الاستعمال الجماعي مثل الطرق والإنارة الريفية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والمنشآت التربوية والصحية، ويتم تمويلها عن طريق موارد الدولة، وإنجاز المشاريع ذات الاستعمال الفردي منها الآبار ووحدات تربية الحيوانات والمؤسسات الصغيرة للإنتاج[2].

خ. مخطط تنمية قطاع الفلاحة والريف والصيد البحري (مخطط فلاحة 2015-2019):

جاء هذا المخطط تحت شعار الاستجابة لتحدي الأمن الغذائي من خلال نمو جديد يركز خمسة نقاط: الاستثمار الخاص باعتباره محرك جديد للنمو الفلاحي، التكامل من أجل تحسين بناء سلاسل القيمة (المدخلات، الإنتاج، الأسواق)، الابتكار بوصفه مفتاحا للتحديث والتنمية الزراعية، الري من أجل تحقيق زيادة في الإنتاج، الشمولية كضمان لمشاركة فعالة لأصحاب المصلحة ولتنمية متوازنة للأقاليم[3].

ويعتمد المخطط على ثلاثة ركائز أساسية وهي[4]:

---

[1]- تطور السياسات الفلاحية والريفية بالجزائر (1992- إلى يومنا هذا)، في: https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements، (تاريخ الإطلاع 30 مارس 2024، على الساعة: 14:16).

[2]- فاطمة بكدي، "التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، **مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية**، جامعة خميس مليانة، العدد 13، (جوان 2013)، ص ص. 196، 197.

[3]- الطيب هاشمي، مصطفى جيلالي، الفلاحة ما بعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر (2015-2019)، **مجلة دراسات و أبحاث**، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، مجلد 13، عدد 5، (أكتوبر 2021)، ص. 323.

[4] - الطيب هاشمي، مصطفى جيلالي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 323.

- ✓ **الزراعة والثروة الحيوانية:** من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع الكفاءات ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، كما تم التوجه إلى العمل بالأقطاب الفلاحية من خلال 11 شعبة (القمح الصلب واللين، البطاطا، التمور، الحليب، الزيتون، اللحوم الحمراء والبيضاء، الفواكه، الخضر والبقول الجافة) حسب المناطق المتخصصة لها.
- ✓ **الغابات والأحواض المائية:** تقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية.
- ✓ **الصيد البحري وتربية الأحياء المائية:** تقوم على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك.

ثانيا: إستراتيجية السّياسة الفلاحية لضمان الأمن الغذائي.

تسعى الحكومة الجزائرية بجدية خلال السنوات الأخيرة إلى تعزيز الأمن الغذائي في البلاد، الذي يشكل إحدى المحاور الأساسية التي تدخل ضمن التوجهات الكبرى للسياسة العامة الوطنية. فلم يسبق أن شكلت رهانات توفير شروط الأمن الغذائي أولوية ملحة لدى السلطات الجزائرية مثلما أصبحت تشكله منذ نحو أربع سنوات، وهذا ضمن إستراتيجية قوامها خطط وبرامج وضعها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون قصد قطع علاقة التبعية مع الخارج وتخفيف عبء فاتورة الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

وبناءً على ذلك تسخر الحكومة كل الأدوات من خلال سياسة منسجمة تسمح بتعزيز الأمن الغذائي للبلاد وترقية فلاحة عصرية وعالية الأداء وخلاقة للثروة ومناصب الشغل من شأنها أن تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني، وعليه تم وضع سياسة متكاملة تهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي والريفي من خلال مسعى مهيكل قائم على بنية متناسقة مع السياسات القطاعية الأخرى مما يسمح بتطوير الفلاحة بما يجعلها رافدا من روافد التنوع والنمو الاقتصاديين[1]، وبالتالي تسعى الحكومة في إطار البرنامج الخماسي 2020-2024 تحقيق المحاور التالية في آفاق 2024[2]:

- تطوير الإنتاج الزراعي من خلال توسيع المساحات المروية وزيادة الإنتاج والإنتاجية.
- استغلال الأراضي الزراعية بشكل مستدام.

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية**، (سبتمبر 2021)، ص. 37.

[2]- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020-2024, feuille de route action projetées** 2020-2024, (Juillet 2020)، P. 1.

- التنمية الفلاحية والرّيفية في المناطق الجبلية.
- الحفاظ على التراث الغابي وتطويره.
- التنمية الفلاحية والرّيفية في المناطق السّهلية والرعوية.
- تنمية المناطق الصحراوية.
- دمج المعرفة والرقمنة في برامج التنمية.

وهذه المحاور المرتبطة بضرورة تحديد أولويات الإجراءات يتم تفصيلها في خطة زمنية وفق تقسيم إلى جزئين: برنامج أولويات للتّنفيذ على المدى القصير جدا وبرنامج للإجراءات الشاملة وذات الطابع الدائم على المدى المتوسط.

1) وسيتم تنفيذ البرنامج الأولي الذي يمتد موعده بين الفصل الثاني من عام 2020 وعام 2021 ويتضمن بشكل أساسي[1]:

أ. تطوير الزراعة الصحراوية:

من خلال استغلال الإمكانيات القائمة، وتوسيع المساحات ذات الإمكانيات المثبتة وتطوير زراعة الصناعات في الجنوب (الذرة، فول الصويا، الشمندر السكري...) وإنشاء وتفعيل الديوان الوطني لتطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية (ODAS)[2] في إطار تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المنعقد في الثالث من ماي 2020. وفي نفس السياق قمنا بإجراء مقابلة مع السيد المدير الفرعي لمديرية الزراعات الواسعة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في تاريخ 28 أفريل 2024 على الساعة 14:12، الذي أكد على إنشاء الديوان بعد توصيات رئيس الجمهورية ووضع برنامج تطوير شعبة الحبوب آفاق 2030 الذي يقوم على تنمية النباتات الزيتية (عماد الشمس) من أجل وقف استيراد القمح الصلب وتقليص فاتورة استيراد القمح اللين، وأيضا في إطار تطوير الاستثمار في الزراعات الصناعية في الجنوب وخلق وظائف وثروات، كما أكد على أن الجزائر ومنذ وضع إستراتيجية السياسة الفلاحية آفاق 2024 وهي تعمل على إنتاج أكثر من أجل استيراد أقل في ظل الظروف الجيوسياسية الراهنة. وأضاف المدير الفرعي لمديرية الزراعات الواسعة أن الديوان الوطني لتنمية الزراعات الصناعية في الأراضي الصحراوية قد بدأ فعلا بمنح الأراضي في الجنوب من أجل توسيع المساحات المزروعة حبوب والنباتات الزيتية كونهما يعتمدان على السقي الكلي

[1] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **ibid**, P. 1,2.

[2] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **op.cit**, P. 1.

بينما يعتمد الشمال الجزائري على السقي التكميلي والأمطار مما قد يشكل تهديدا في ظل التغيرات المناخية التي تعرفها الجزائر[1].

وضعت الحكومة الجزائرية استراتيجية مبتكرة تقوم على توسيع المساحات الزراعية المستغلة من خلال تنمية ملايين الهكتارات من الأراضي الصحراوية، في المناطق حيث تكون الإمكانيات الطبيعية (التربة والماء) مواتية. وتهدف هذه السياسة إلى تطوير بشكل رئيسي الأصناف النباتية التالية: القمح، الفول السوداني، فول الصويا، عباد الشمس، الكانولا، الشمندر السكري، الذرة العلفية، الذرة الحبوب، التريتيكال، البرسيم، الفاصوليا الفولية، السورغم، البرسيم، وهي إنتاجات مخصصة لتغذية الماشية.

الجدول رقم 14: إستراتيجية تطوير الزراعة الصناعية.

الإجراءات	الهدف	التأثير	الحجم (بالهكتار)	الموعد النهائي	الموقع	الملاحظات
زراعة القمح	زيادة الإنتاج		40000	نوفمبر 2020	ولايات الجنوب	
زراعة الزيوتيات	إنتاج الزيوت النباتية والأعلاف للحيوانات	_زيادة الإنتاج. _تقليل الواردات. _خلق فرص العمل والثروات.	30000	سبتمبر 2020	أدرار، ورقلة، عين صالح، غرداية	دعوة للتعبير عن الاهتمام بالاستثمار في الثقافات الصناعية تصريح استيراد البذور
زراعة الكانولا			3000		الهضاب العليا والشمال	
زراعة الذرة العلفية	إنتاج الحبوب العلفية		5000		أدرار	
زراعة الشمندر السكري	إنتاج السكر		7000	2021	أدرار، ورقلة، غرداية	

Source : République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020-2024, feuille de route action projetées 2020-2024, (Juillet 2020), P. 13.

تُظهر الإجراءات الواردة في الجدول توجهًا واضحًا نحو تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الصحراوية، وهو أمر يعكس الالتزام السياسي بتنمية الزراعة الصناعية كوسيلة للتنمية الشاملة. من خلال تعزيز إنتاج الحبوب والزيوت النباتية والسكر وغيرها، يمكن أن تسهم هذه الجهود في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات، مما يعزز السيادة الغذائية للبلاد.

[1]- مقابلة مباشرة مع السيد مدير مديرية الزراعات الواسعة، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، يوم: 28 أفريل 2024، على الساعة 14:12.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي زيادة إنتاج هذه المحاصيل إلى خلق فرص عمل محلية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المناطق النائية والصحراوية، مما يسهم في تقليل الهجرة وتعزيز التوازن الديموغرافي. وبالتالي، فإن استثمارات الحكومة في هذه الثقافات الصناعية تعكس استراتيجية سياسية موجهة نحو تعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين في الأماكن الأقل توسعًا والأكثر تحديًا في البلاد.

وحسب خريطة طريق تنفيذ مخطط عمل الحكومة وإستراتيجية السياسات الزراعية فإن إنتاج الزيوت الغذائية (زيت الفول السوداني، وزيت الصويا، وزيت الكانولا) يسمح بحلول عام 2024 بتلبية:

- ✓ 57% من الاحتياجات الوطنية من الزيوت الغذائية؛
- ✓ 70% من الاحتياجات الوطنية من دبس التغذية للحيوانات؛

الفائدة النقدية: 593 مليون دولار للزيت الغذائي و390 مليون دولار للدبس المخصص لتغذية الحيوانات، بإجمالي 983 مليون دولار، مما يمثل 80% من وارداتنا.

علاوة على ذلك، يُقدر أن المساحات المخصصة لتوسيع بساتين الزيتون 350.000 هكتار في برنامج "الزراعة الشجرية"، والتي تُقدر بضعف الحجم الحالي وفقًا للدراسات الأخيرة، ستسمح بزيادة الإنتاج الوطني إلى 180،000 طن من زيت الزيتون، والذي يُعادل 11%من الطلب على الزيوت الغذائية في السوق الوطنية. حيث أن الالتزام بهذه البرامج (الفول السوداني، والصويا، والكانولا، والزراعة الزيتونية) سيسمح بتلبية 68% من الاحتياجات الوطنية من الزيوت الغذائية و70% من دبس التغذية.

وحسب معلومات مقدمة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، فإنّ طلب السوق الوطني على السكر الأبيض يبلغ حوالي 1.3 مليون طن ويتزايد بمعدل نسبي يصل إلى حوالي 2٪ سنويًا مع زيادة السكان. يغطي القطاع الوطني الطلب المحلي على السكر المكرر بالكامل، ولكن من خلال تكرير السكر الأسمر المستورد فقط كما يسمح حتى بتحقيق فوائض قابلة للتجاوز للتصدير. وبالتالي تسعى الحكومة من خلال وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إلى إعادة النظر في زراعة الشمندر المتوجة بالنجاح في بعض ولايات الجنوب بفضل التقنيات الجديدة والأصناف ذات الاحتياجات المائية المنخفضة. وبناءً على الإستراتيجية الوطنية آفاق

2024، يمكن توقع الإنتاج المحتمل للسكر استنادًا إلى المساحات المزروعة والمتوقعة للإنتاجية، حيث تظهر الأرقام التالية[1]:

في عام 2021: تثبيت البنية التحتية الصناعية لعمليات الطحن والتكرير في الجنوب بأولوية، مع توجيه جهود لتوفير هذه البنية في المناطق الشمالية. كما سيتم تخصيص الأراضي للمزارعين والمستثمرين العامين والخاصين لتعزيز وتطوير زراعة الشمندر السكري.

في عام 2022: زراعة 20.000 هكتار في ولايتي ورقلة وغرداية، مما سيؤدى إلى إنتاج 180.000 طن من السكر، ويتم التركيز على تقليل الاعتماد على استيراد السكر الذي بلغ 180.000 طن، مما يؤدي إلى توفير 64.4 مليون دولار من النفقات بالعملة الصعبة.

في عام 2023: زراعة 60.000 هكتار في الولايات المحتملة الأخرى، مما يؤدي إلى إنتاج 540.000 طن من السكر، مما يتم توفير 193.3 مليون دولار من النفقات.

في عام 2024: زراعة 120.000 هكتار، والتي تؤدي إلى إنتاج 1.080.000 طن من السكر، مما يساهم في توفير 386.6 مليون دولار من النفقات.

وبخصوص الأنشطة المقررة لكل سنة، فإنها تتضمن تثبيت البنية التحتية الصناعية للطحن والتكرير وتخصيص الأراضي للمزارعين والمستثمرين، وتشجيع استيراد بذور الشمندر. تتوقع هذه الخطة تقليل الاعتماد على استيراد السكر بشكل كبير، مع تحقيق مداخيل كبيرة من صادرات السكر المنتجة محليًا وبالتالي تحقيق الاستقلال الغذائي وتعزيز الأمن الغذائي.

ب. تنمية المناطق الجبلية من خلال إجراءات تسمح بتحسين ظروف حياة السكان وتعزيز جهود فك العزلة من خلال فتح وتجهيز الطرق الزراعية واستثمار الموارد المائية وزراعة الأشجار وإنشاء وحدات ترابية صغيرة خاصة للشباب[2].

ت. تطوير الأصناف الكبيرة بما في ذلك شجرة الكرمة وشجرة الأركان في المناطق الزراعية المختلفة (الجبال، الهضاب العليا، السهول والجنوب).

ث. توصيل الطاقة الكهربائية أو المتجددة إلى مستوى المزارع التي تحتاج إلى توصيل كهربائي والتي تم تحديدها في 2020 خصوصا في الجنوب.

[1]- معلومات مقدمة من مقر وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ولاية الجزائر العاصمة.

[2] -République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **op.cit**, p. 1.

ج. الاستغلال المستدام للأراضي الزراعية من خلال تنمية الأراضي وتأمين المزارعين وتبسيط وتسهيل إجراءات تملك الأراضي واسترداد الأراضي غير المستغلة.

ح. توسيع المساحات المروية وتعزيز نظم توفير المياه لزيادة الإنتاج والإنتاجية خاصة فيما يتعلق بإدارة مستدامة للموارد المائية واستخدام الري الاصطناعي خاصة في الولايات الشرقية.

خ. تعزيز القاعدة اللوجستية لتنظيم وتسويق الإنتاج الزراعي.

د. التحول الرقمي، وتعزيز نظام المعلومات ومكافحة البيروقراطية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية ودعم المهنيين من خلال النظام التعاوني[1].

❖ ويتضمن البرنامج الشامل والمستمر الفترة من عام 2020 إلى عام 2024 ما يلي[2]:

- عصرنة الفلاحة من خلال تعزيز سلسلة القيم للمحاصيل النباتية والحيوانية والرعوية والمنتجات المحلية.
- تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني لجميع الفاعلين في القطاع سواء كانوا من الكوادر أو المنتجين من خلال تحسين المعرفة ونشر الثقافة والإرشاد الفني والعلمي والابتكار ونقل التكنولوجيا والبحث.
- تعزيز الأنظمة الفيتو سانية* في مجال مراقبة الأمراض النباتية وحمايتها، وتعزيز قدرات التشخيص وإنشاء نظام معلوماتي لخدمات الفيتو سانية بالإضافة إلى مكافحة الجراد الصحراوي.
- تعزيز الأنظمة الصحية البيطرية لحماية التراث الحيواني الوطني من الأمراض الوبائية، مراقبة الصحة البيطرية للحيوانات والمنتجات الحيوانية عند الحدود، تطوير نظام معلومات بيطرية جزائري وتواصلي وإنشاء نظام لتحديد الماشية.
- الحفاظ المستدام على الموارد الطبيعية بما في ذلك المياه والتربة عن طريق استعادة الأراضي الغابية والرعوية وتعزيز الطاقات المتجددة ونظم توفير الماء ومكافحة التصحر.
- تعزيز وتكييف مستمر للأطر التشريعية والتنظيمية.
- تحسين إمكانية الوصول إلى التمويل وإدارة الأموال العامة، من خلال إنشاء القروض الصغيرة وتنويع المؤسسات المالية واستهداف الدعم والمنح الحكومية، وإعادة إطلاق التغطية الاجتماعية للفلاحين والمربين وتعزيز التأمين الفلاحي بما في ذلك الكوارث الفلاحية.

[1] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **ibid**, p p. 1,2.

[2] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **ibid**, p. 2.

1) البرامج الأساسية على المدى القصير:

نقصد بها الخطط والسياسات التي تعتمد لتحقيق أهداف محددة في السياسة العامة للدولة خلال فترة زمنية قصيرة. لذا وضعت الحكومة الجزائرية ضمن إستراتيجيتها الوطنية لضمان الأمن الغذائي مجموعة من البرامج قصيرة المدى تتمثل في:

أ. تحسين إنتاج محاصيل الحبوب:

تمثل محاصيل الحبوب جزءا أساسيا من القطاع الزراعي الذي تعول عليه الجزائر كثيرا في سعيها المستمر لتحقيق أمنها الغذائي، ولذلك فإن تحسين إنتاجية هذه المحاصيل يعتبر أمرا ذا أهمية بالغة للحكومة الجزائرية، وهنا سنستعرض البرنامج الذي وضعه صناع القرار في هذا السياق من أجل تحقيق الهدف المنشود آفاق 2024[1]:

- **المساحة المتوسطة المخصصة لزراعة الحبوب:** 3.3 مليون هكتار.
- **الإنتاج السنوي المتوسط:** 47.5 مليون قنطار (2009-2019).
- **توقعات الإنتاج لعام 2020:** 50 مليون قنطار.
- **هدف الإنتاج لعام 2024:** 71 مليون قنطار.

❖ **الأسمدة:**

تلعب الأسمدة* دورا هاما في زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين جودة المحاصيل، وبالتالي تساهم في تعزيز الأمن الغذائي وتلبية احتياجات السكان المتزايدة.

[1] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **op.cit**, p. 9.

*- **الأسمدة:** نقصد بالأسمدة المواد الكيميائية أو العضوية التي تضاف إلى التربة أو النباتات بهدف تحسين نمو النبات وتطويره، وتعزيز إنتاجيته وجودته. تُستخدم الأسمدة لتوفير العناصر الغذائية الضرورية لنمو النبات، مثل النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم وغيرها والتي قد تكون غير متوفرة بشكل كافٍ في التربة.

الجدول رقم 15: البرنامج الوطني لتعزيز الاستخدام الفعال للأسمدة.

الإجراءات	الهدف	التأثير	الحجم	المواعيد المحددة	الموقع	الملاحظات
إلغاء تراخيص التداول والتخزين والتسويق لجميع المنتجات الأسمدة غير الخطرة	زيادة المساحات المسمدة	تسهيل وصول المنتجين إلى المنتجات الأسمدة وتحسين الإنتاج والإنتاجية	2 مليون هكتار مساحة للتسميد بحلول عام 2024	ديسمبر 2020	46 ولاية	الحصول على موافقة مسبقة من وزارتي الدفاع الوطني والطاقة

Source : République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020-2024, feuille de route action projetées 2020-2024, (Juillet 2020), P. 9.

تظهر الإجراءات المتخذة في الجدول توجهاً حكومياً لتعزيز القطاع الزراعي من خلال تيسير وصول المزارعين إلى الأسمدة وتحسين الإنتاجية والإنتاج. بإلغاء التراخيص الخاصة بالتداول والتخزين والتسويق للأسمدة غير الخطرة، تهدف الحكومة إلى زيادة المساحات المسمدة بما يصل إلى 2 مليون هكتار بحلول عام 2024، حيث يتوقع أن يؤدي هذا الإجراء إلى تحسين الإنتاج الزراعي والإنتاجية بشكل عام، مما يعزز الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد المحلي في 46 ولاية جزائرية. ومن الجدير بالذكر أن هذه الخطوة تأتي في سياق تعزيز السياسة الزراعية ودعم القطاع الزراعي، وهي تعكس استجابة الحكومة للتحديات التي يواجهها القطاع مثل توفير الأسمدة بشكل متوفر وبأسعار معقولة للمزارعين. ومع ذلك، ينبغي مراعاة ضرورة تنظيم السوق ومراقبتها بشكل جيد لضمان عدم تفاقم المشكلات المحتملة مثل ارتفاع الأسعار أو نقص الإمدادات. إضافة إلى ذلك، يجب مراعاة توجيه الدعم والموارد بشكل فعال لضمان الاستفادة القصوى للقطاع الزراعي والمجتمعات الريفية بشكل عام.

❖ **البذور:**

إن إنتاج البذور الوطنية في عام 2019 بلغ 3 ملايين قنطار، منها 1.7 مليون قنطار من البذور المعتمدة و1.3 مليون قنطار من البذور العادية، والهدف لعام 2024 هو إنتاج 4 ملايين قنطار من البذور المنظمة، بما في ذلك 2.5 مليون قنطار من البذور المعتمدة و1.5 مليون قنطار من البذور العادية، مما يشكل زيادة بنسبة 32% للبذور المعتمدة و13%للبذور العادية بحلول عام 2024، ويستهدف إنتاج بذور المرحلة الأولية والثانوية زيادة بنسبة 48%، لتصل من 214.200 قنطار (2019) إلى 317.000 قنطار في عام 2020.

الجدول رقم 16: إنتاج البذور الزراعية في عام 2019 والتوقعات لعام 2020.

الأنواع	الإنتاج لعام 2019 (طن)	التوقعات للإنتاج في عام 2020 (طن)	التطور (%)	الملاحظات
القمح الصلب	**143.800**	**202.000**	**40**	**الزيادة في إنتاج البذور بهدف زيادة المساحات المزروعة بالقمح اللين والتريتيكال.**
القمح اللين	**54.500**	**93.800**	**72**	
الشعير	**15.000**	**19.900**	**32**	
الشوفان	**911**	**1100**	**24**	
التريتيكال	**7**	**45**	**530**	
الإجمالي	**214.218**	**316.845**	**48**	

Source : République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020-2024, feuille de route action projetées 2020-2024, (Juillet 2020), P. 9.

يقدم الجدول بيانات حول إنتاج الأصناف المختلفة من الحبوب في عام 2019 مقارنة بالتوقعات للإنتاج في عام 2020 مع توضيح نسبة التغيير بالنسبة المئوية، حيث يظهر زيادة ملحوظة في توقعات إنتاج الحبوب بين عامي 2019 و2020، وهذا ما يعكس التزام الحكومة بتعزيز القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، وهو أمر مهم لاستقرار البلاد ورفاهية المواطنين، كما يعكس ال ارتفاع المتوقع في إنتاج الحبوب تحولًا إيجابيًا في السياسات الزراعية والاقتصادية، حيث تُعَدُّ الحبوب جزءًا أساسيًا من الغذاء والاقتصاد في الجزائر. كما يمكن رؤية أن هذه الزيادة في الإنتاج تعكس التزام الحكومة بتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء وتقليل الاعتماد على الواردات الزراعية مما يحسن من الاستقلالية الغذائية للبلاد ويقلل من التبعية على الأسواق العالمية خاصة وأن الجزائر صنفت من بين أكثر الدول استيرادا لشعبة الحبوب بالنظر للاستهلاك الواسع لها من قبل الشعب الجزائري. تدعم هذه السياسات أيضًا التنمية المستدامة للقطاع الزراعي وتعزز الاقتصاد الوطني عبر توفير فرص عمل وتعزيز الدخل للمزارعين.

وبالنسبة للمناطق الصحراوية، فقد تمّ اختيار عشرة أصناف من القمح الصلب وصنفين من القمح اللين، بمعدلات إنتاج تتراوح بين 60 و75 قنطارًا للهكتار في المناطق المنتجة. وحاليا هناك خمسة أصناف في الإنتاج في المناطق الصحراوية (ورقلة، أدرار ومنيعة). ومن أجل تحقيق الهدف المتمثل في إنتاج 2.5 مليون قنطار من البذور المعتمدة يجب تنفيذ عدة إجراءات بما في ذلك مراجعة هيكل أسعار تسليم

البذور المعتمدة، تأمين برنامج إنتاج البذور المعتمدة من خلال الاعتماد على الري (التكميلي والكامل) وتعزيز القاعدة اللوجستية للمؤسسة العمومية للتسويق الفلاحي OAIC والمعهد الوطني للتكثير الحيواني والبيطريITGC [1].

❖ **تأمين إنتاج المحاصيل الحبوبية من خلال الري**

تُقدَّر المساحة المزروعة بالمحاصيل الحبوبية بالري بحوالي 300 ألف هكتار، ما يُمثِّل 60% من الهدف المُحدَّد لعام 2024 البالغ 500 ألف هكتار، ولتحقيق هذا الهدف يجب على جميع الجهات المعنية (وزارة الموارد المائية والبيئة، المكتب الوطني للري، المركز الوطني للأرصاد الجوية، المركز الوطني للتحكم في الجودة، المؤسسات التقنية، الهيئة العمومية للتسويق الفلاحي ومركز التكوين في التكثير والتكاثر، الجمعيات، إلخ) أن يُشاركوا بشكل ضروري في: ضمان التوزيع اللازم للموارد المائية، المشاركة في تنفيذ الإجراءات المُدرجة ضمن هذا الإطار، تأمين متابعة وتقييم المنجزات. وتتضمن التدابير الداعمة المُخصَّصة ما يلي: تدابير تحفيزية لاقتناء المعدات اللازمة للري التكميلي، تدابير تحفيزية في المرحلة الأولى لإنشاء منشآت لتوفير المياه (سدود، حواجز، إلخ)، تشجيع إنشاء شركات لتصنيع معدات الري لصالح الشباب وإجراء استطلاعات على مستوى المزارعين الملتزمين بتنفيذ البرنامج لتحديد المساحات المُروَّيَة والمساحات الإضافية التي يجب ريها[2]. ومن الناحية التحليلية يتضح بأن هذا الجدول يعكس التحول نحو تعزيز الزراعة المروية في الجزائر كوسيلة لتعزيز الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي. حيث يظهر هذا البرنامج مدى التزام الحكومة بتوفير الدعم والتحفيز لتوسيع المساحات المروية المخصصة لزراعة المحاصيل الحبوبية، وهذا ما يعكسه الهدف المحدد لزيادة المساحات المروية إلى 500.000 هكتار بحلول عام 2024 كاستراتيجية حكومية لتحسين الاقتصاد الزراعي وتنويع مصادر الدخل الوطني. بالإضافة إلى ذلك تبرز الإجراءات المشاركة لتحقيق هذا الهدف، مما يعكس التعاون المستمر بين العديد من الجهات والمؤسسات المعنية مما يمكن من تعظيم الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد المائية وتعزيز استدامة الزراعة المروية. وأخيرًا، يُظهر البرنامج الدعم الحكومي للمبادرات الشبابية في مجال تصنيع معدات الري، مما يعكس التزاماً بتعزيز الابتكار وخلق فرص عمل جديدة في القطاع الزراعي.

[1]-République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **op.cit**, P. 9.

[2]- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **ibid**, p p. 9,10.

الجدول رقم 17: أهداف الإنتاج الزراعي المروي

العنصر	2021	2022	2023	2024	الشروط المسبقة (التي يجب توفرها)
المساحة الإجمالية المروية	**381.000**	**419.000**	**459.000**	**500.000**	**المحصول:** **-الري التكميلي: 50 قنطار في الهكتار.** **-الري الكلي: 70 قنطار في الهكتار.** **-سعر القمح الصلب: 319 دولار/طن**
الإنتاج المتوقع من الحبوب	**22.590.000**	**24.990.000**	**27.390.000**	**30.860.000**	
قيمة الإنتاج	**799.414.000**	**882.354.000**	**965.294.000**	**1.050.467.000**	

Source : République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020-2024, feuille de route action projetées 2020-2024, (Juillet 2020), p. 10.

يشير الجدول إلى زيادة ملحوظة في المساحة المروية على مدى السنوات الأربعة المذكورة، مما يشير إلى توسع نطاق الزراعة المروية وزيادة الاستثمار في هذا القطاع، كما يلاحظ زيادة مستمرة في الإنتاج المتوقع من الحبوب على مدى الأعوام الأربعة. هذا يشير إلى نجاح السّياسات الزراعية في تعزيز الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي.

ب. توسيع المساحات المروية:

من بين إجمالي مساحة الأراضي المروية التي تبلغ 1.430.000 هكتار، هناك 890.000 هكتار تم تجهيزها بأنظمة الري التي توفر استهلاك المياه. وباقي المساحة وهو ثلث إجمالي المساحة المروية أي 540.000 هكتار يتم ريها بطريقة الجاذبية*، ومن هذه المساحة التي يتم ريها بالجاذبية، يتم تحويل

150.000 هكتار على المدى المتوسط إلى أنظمة ري أكثر فعالية من حيث استخدام المياه. وتتمركز هذه البرامج بشكل رئيسي في المناطق الجنوبية والهضاب العليا[1].

الجدول رقم 18: إستراتيجية تطوير وتحسين نظم الري.

الإجراءات	الهدف	التأثير	الحجم	الجدول الزمني	الموقع	الملاحظات
التوسع في المناطق المروية الكبيرة والمشاريع الكبرى	_توسيع المساحات المروية. _تأمين الإنتاج الوطني للحبوب من خلال الري الكلي والتكميلي.	زيادة دخل المزارعين وتعزيز الأمن الغذائي	200.000 هكتار (40.000 هكتار في السنة)	2020-2024	جميع أنحاء البلاد	**تعزيز الإنتاج الوطني لمعدات الري**
تعميم استخدام معدات الري الموفرة للمياه	توفير المياه	إدارة مستدامة لموارد المياه	150.000 هكتار (30.000 هكتار في السنة)	2020-2024		**برنامج إعادة التحويل من الجاذبية**
تطوير أساليب الري الابتكارية	تحسين الإنتاجية والإنتاج	تقديم وتطوير التكنولوجيات الجديدة		2020-2024		**تعزيز توفير الحلول الابتكارية (الشركات الناشئة)**

Source : République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020-2024, feuille de route action projetées 2020-2024, (Juillet 2020), P. 12.

يعكس الجدول اهتماما واضحًا من الحكومة بتحسين البنية التحتية للزراعة وتحسين استخدام الموارد المائية، كما يبرز سعيها على مواكبة التكنولوجيا الفلاحية الحديثة من أجل إنتاج ذات كمية وجودة عالية. من الناحية السياسية، تبرز هذه السياسات كخطوة استراتيجية نحو تعزيز الأمن الغذائي وتعزيز دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن تنفيذ هذه السياسات يتطلب التزامًا قويًا من الحكومة بتخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة، فضلاً عن الإصلاحات الهيكلية لتحسين كفاءة الإدارة والتنفيذ. علاوة على ذلك، ينبغي مراعاة العوامل البيئية ولاجتماعية في عملية التنفيذ مثل تغير المناخ ونقص المياه وضمان قدرة الفلاحين على الوصول إلى الموارد اللازمة لممارسة الزراعة على أفضل وجه، وضمان تشجيع المشاركة المجتمعية وتعزيز الشفافية والمساءلة، كذلك ومن أجل نجاح هذه

[1] - معلومات مقدمة من مقروزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر العاصمة.

السياسات ينبغي التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمزارعين من أجل ضمان النجاح المستدام لتلك السياسات وتحقيق التنمية المستدامة في القطاع.

ت. تطوير المناطق السهوية والرعوية:

تغطي مساحة تبلغ 36 مليون هكتار موزعة عبر 25 ولاية تضم 440 بلدية ويبلغ عدد سكانها حوالي 9 ملايين نسمة، ويعتبر تربية المواشي النشاط الرئيسي في هذه المناطق.

أولا: مكافحة التصحر.

ستتم محاولة تحسين البرنامج الحالي الذي يتم تمويله من الأموال القطاعية بمبلغ إجمالي قدره 2.9 مليار دينار، وهناك أهداف أساسية للبرنامج تتمثل في[1]:

- ✓ الحفاظ على الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر.
- ✓ إعادة تأهيل وترميم المراعي المتدهورة.
- ✓ تعزيز الإمكانات الزراعية الإنتاجية الحالية وتوسيعها.
- ✓ دعم المربين والمزارعين الصغار (بما في ذلك المرأة الريفية).
- ✓ تحسين ظروف حياة السكان من خلال تنويع الأنشطة (فتح الطرق، والطاقات المتجددة، وخلق فرص عمل).

ثانيا: مكافحة تدهور الأراضي في المناطق السهبية والصحراوية (تمويل بقيمة 9,3 مليار دج).

تهدف هذه الجهود إلى معالجة تدهور الأراضي، خاصة تعرضها لتآكل الرياح في المناطق

السهوية *والصحراوية، ومن المقرر في الخطة ما يلي:

- ✓ معالجة حوض التجميع للسدود وتطوير المناطق الجبلية.
- ✓ استعادة الأراضي المتدهورة في المناطق السهلية، بما في ذلك منطقة السد الأخضر.
- ✓ حماية المدن والبنية التحتية والمزارع من التراكم الرملي في ولايات الجنوب.
- ✓ إعادة تأهيل المياه الجوفية.

[1]- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **ibid**, P. 18.

ثالثا: إنشاء وحدات صغيرة لتربية الحيوانات (تمويل بقيمة 1,4 مليار دج).

الجدول رقم 19: برنامج إنشاء وحدات لتربة الحيوانات

الإجراءات	الأهداف	التأثير	الحجم	الجدول الزمني	الموقع
اقتناء ماشية للأسر الريفية خاصة المرأة الريفية (بقر، عنم، ماعز)	_زيادة الرقعة الزراعية _إنشاء أنشطة مربحة	تحسين دخل السكان الريفيين	_البرنامج: 1657 وحدة _تم التنفيذ: 499 وحدة _قيد التنفيذ: 1158 وحدة	2021-2020	
اقتناء ماشية للأسر الريفية خاصة المرأة الريفية (دواجن، نحل، أرانب)		تحسين دخل السكان الريفيين والمرأة الريفية	_البرنامج: 4108 وحدة _تم التنفيذ: 1400 وحدة _قيد التنفيذ: 2709 وحدة	2021-2020	**أم البواقي، سعيدة، المسيلة، تبسة، تيسمسيلت، البيض، خنشلة، سوق أهراس، المدية، تيارت، النعامة، وباتنة**
تجهيز الأقسام الحيوانية	تحسين قدرات الإنتاج	تحسين نشاط التربية	_البرنامج: 557 وحدة _تم التنفيذ: 393 وحدة _قيد التنفيذ: 164 وحدة	2021-2020	
دعم إنشاء التعاونيات الزراعية ومراكز التربية وتجمعات الاهتمام المشترك	تجميع المزارعين والمربين	حماية أفضل للمهنة	19 وحدة	2021-2020	
إنشاء وحدات جمع الحليب			59 وحدة	2021-2020	

Source : République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020-2024, feuille de route action projetées 2020-2024, (Juillet 2020), P, 21.

يُظهر الجدول أن البرنامج موزع على مناطق مختلفة في البلاد، مما يعكس استراتيجية الحكومة لتعزيز التنمية المحلية وتقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية، كما يوضح أنه هناك اهتماماً بتمكين المرأة الريفية من خلال إتاحة الفرص لها في مجال تربية الحيوانات مما يعكس التزام الحكومة بدعم دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أيضا تظهر الأرقام الكبيرة في الجدول استثماراً كبيراً في الزراعة والتربية فيعكس هذا التركيز على القطاع الزراعي أهمية الحكومة لتحسين الأمن الغذائي وتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الإنتاجية في القطاع الفلاحي. يظهر البرنامج أيضًا جهودا لتعزيز التعاون والتكامل بين المزارعين والمربين، ودعم إنشاء التعاونيات الزراعية ومراكز التربية وتجمعات الاهتمام المشترك وهذا يشير إلى الرغبة في تعزيز التكامل الاقتصادي ودعم القطاع من خلال تعزيز التعاون والتبادل بين الفاعلين فيه. وعلى الرغم من عدم ذكرها بشكل صريح في الجدول، يمكن أن تكون تلك الجهود جزءًا من استراتيجية أوسع للحفاظ على البيئة وضمان استدامة الفلاحة والتربية في المناطق الريفية. وبشكل عام، يمكن أن يُنظر إلى هذا البرنامج كخطوة إيجابية في تعزيز التنمية المستدامة وتوفير فرص اقتصادية للمجتمعات الريفية، مع التركيز على التوزيع العادل للفرص والاستدامة البيئية.

ث. **برنامج الكهربة الزراعية:** الموارد المالية المتاحة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتغطية برنامج الكهربة الزراعية هي 25.925 مليار دينار جزائري لطول يبلغ 5,000 كيلومتر ابتداءً من عام 2020 وتوزع كما يلي[1]:

- تمويل بقيمة 6.5 مليار دينار جزائري من الرصيد الإيجابي لتنفيذ 1,200 كيلومتر.
- تمويل بقيمة 19.425 مليار دينار جزائري يجب فك تجميده لتنفيذ 3,800 كيلومتر.
- من منظور متعدد القطاعات، يمكن الاستعانة بمصادر تمويل أخرى لتغطية الحجم المعترف به، بما في ذلك وزارتي الطاقة والمناجم ووزارة البيئة والطاقات المتجددة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الأراضي، بما في ذلك:
- برنامج الـ 4000 ميغاواط حتى عام 2024، حيث تجري خدمات وزارة الطاقة تحديد مواقع محطات الطاقة الشمسية.

[1] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **ibid**, P.25.

- برنامج الـ 1000 ميغاواط، حيث يتطلب تحديد مواقع محطات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية ودراسة البعد والجدوى على المستوى المحلي، مع مراعاة بعد المزارع والبنية التحتية الزراعية التي تزيد عن 10 كيلومتر عن الشبكة الكهربائية الموجودة.

ج. تنقية الأراضي الزراعية واسترجاع الأراضي الزراعية غير المستغلة:

الجهود الحكومية في الجزائر تعكس التزاما شاملاً بتعزيز قطاع الزراعة وتنميته، وتتضمن استراتيجيات متعددة لتحسين إدارة الأراضي الزراعية واستفادة أقصى من مواردها من خلال تحويل حق الاستخدام إلى حق الاستئجار، حيث تسعى الحكومة إلى تحقيق استقرار للمستثمرين والمزارعين وتعزيز النشاط الزراعي. بالإضافة إلى ذلك، تركز الجهود على بناء شراكات مع المستثمرين لتحفيز الاستثمار الخاص وتعزيز القدرة التنافسية في القطاع الزراعي. من جهة أخرى، يتم التركيز على استعادة الأراضي غير المستغلة وتسجيل المستخدمين للأراضي بدون أوراق ملكية، بهدف تعزيز الشفافية وضمان أمان المستخدمين واستدامة استخدام الموارد الزراعية، حيث تُعد هذه الجهود جزءاً من استراتيجية أوسع لتحقيق التنمية الزراعية والريفية، وتعزيز الأمن الغذائي وخلق فرص العمل في البلاد[1].

ح. تخفيض عجز الميزان التجاري للمنتجات الأساسية.

أولا: ترشيد استيراد المنتجات الأساسية المدعومة: من خلال التخفيض التدريجي لاستيراد القمح والشعير ومسحوق الحليب، ترشيد النفقات العامة، تقليل الاستيراد، استغلال الإمكانيات من خلال تحسين مستويات الإنتاجية، تنظيم تدخل المكتب الجزائري المهني للحبوب، ضرورة إعادة النظر في النصوص التنظيمية التي تحكم تدخل المكتب الوطني المهني للحبوب، مراقبة صارمة في إدارة التوريدات لوحدات التحويل لتجنب الاحتيال الذي يحدث في بعض مطاحن الدقيق[2].

- **الإجراءات المتعلقة بتنظيم سوق الطحين والخبز في الجزائر[3]:**

الإطار الزمني: ديسمبر 2020: مراجعة النظام التنظيمي المتعلق بتحديد أسعار الطحين والخبز في مراحل التوزيع المختلفة، بمبادرة من وزارة التجارة ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

[1] - معلومات مقدمة من مقر وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر العاصمة.

[2] - معلومات مقدمة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر العاصمة.

[3] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **ibid**, P. 29.

الهدف: ترشيد النفقات العامة وتقليل فاتورة استيراد الطحين اللين.

التأثيرات المتوقعة: ترشيد النفقات العامة من خلال تقليل استيراد 2 مليون طن من الطحين اللين، مما يوفر 468 مليون دولار.

- *تقليل الدعم المالي للطحين اللين:* توفير 36 مليار دينار جزائري (18,000 دينار/طن).
- *تحسين تتبع المنتج المدعوم من الدولة:* من خلال تطبيق نظام مراقبة صارم لتوزيع الطحين المدعوم.
- *القضاء على المبيعات غير القانونية للمنتج:* من خلال تطبيق دليل تشغيلي لتوزيع الطحين المدعوم.

❖ **في انتظار المصادقة من قبل الأمانة العامة للحكومة: مشروع قرار وزاري مشترك يحدد شروط وإجراءات بيع الطحين الطري المدعوم من قبل المكتب الجزائري المهني للحبوب.**

❖ **في انتظار المصادقة من قبل الأمانة العامة للحكومة: دليل تشغيلي يحدد شروط وإجراءات تزويد المكتب الجزائري المهني للحبوب بالطحين اللين المدعوم.**

قيد الإنجاز: مذكرة داخلية تتعلق بنظام تزويد السوق بالسميد، المصنعين للأعلاف، المربين الفرديين المحتملين والمنظمين، التعاونيات الزراعية والخدمات والمنتجات المستخرجة من المطاحن.

الملاحظات:

تم تحديد هذه الإجراءات لتحسين تنظيم سوق الطحين والخبز في الجزائر وتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

ومن الناحية التحليلية يتضح ما يلي:

- ✓ **التأثير السياسي:** تعكس هذه الإجراءات سياسة الحكومة الجزائرية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة، وتعزز هذه الإجراءات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي المحلي.
- ✓ **السياق السياسي والاقتصادي:** تأتي هذه الإجراءات في سياق الجهود الحكومية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع الاقتصاد الجزائري وتهدف إلى تقليل الاعتماد على الاستيراد وتعزيز الإنتاج المحلي من الطحين اللين.

- ✓ **التأثير الاقتصادي:** تتوقع هذه الإجراءات تحقيق توفير كبير في النفقات العامة وتقليل فاتورة الاستيراد، من خلال تقليل استيراد الطحين اللين يمكن توفير مبالغ كبيرة من العملة الصعبة وتحقيق وفرة في الموارد المالية للاستثمار في قطاعات أخرى.
- ✓ **التأثير الاجتماعي:** تهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير الطحين اللين بأسعار معقولة للمستهلكين، وتعزز هذه الإجراءات الوصول المتساوي للسلع الأساسية وتحسين مستوى المعيشة للفئات الضعيفة والمحرومة.

بشكل عام، تتضمن هذه الإجراءات تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة، وتعكس سياسات الحكومة الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

- **البرنامج العام لتصنيع وتوزيع الحليب المبستر المعبأ بسعر محدد يبلغ 25 دج للتر الواحد[1]:**

الإجراءات:

- تعزيز الرقابة المشتركة بين العديد من الإدارات: يهدف هذا الإجراء إلى تحسين تتبع المواد الخام والمنتجات النهائية والحد من التحويل غير المشروع للحليب المجفف مما يساهم في تحسين عملية التوزيع.
- نظام المعلومات المتكامل الرقمي بين القطاعات: يهدف هذا الإجراء إلى تبادل المعلومات في الوقت الفعلي بين الإدارات المختلفة المعنية بالبرنامج مما يساهم في تحسين التنسيق والتخطيط.
- مراجعة شبكة التوزيع وفقًا لتوزيع المصانع على مستوى الولايات والدوائر والبلديات: يهدف هذا الإجراء إلى تحديد مناطق تدخل المصانع وتعزيز توفير الحليب في المناطق الجنوبية مما يساهم في تقليل المسافات بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك وتسهيل عمليات التفتيش.
- استبدال جزء من الحليب المجفف المدعوم بالحليب الطازج المحلي: يهدف هذا الإجراء إلى تقليل الاعتماد على الاستيراد وتعزيز الإنتاج المحلي مما يساهم في تقليل الفاتورة الاستيرادية وتحقيق وفورات مالية.

الأهداف والتأثيرات:

[1]- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **ibid**, P.29.

- ✓ تحسين تتبع المواد الخام والمنتجات النهائية والحد من التحويل غير المشروع للحليب المجفف.
- ✓ تحسين عملية التوزيع وتحسين وصول المنتجات إلى المستهلكين.
- ✓ تحسين التنسيق والتخطيط بين الإدارات المختلفة.
- ✓ تحديد مناطق تدخل المصانع وتعزيز توفير الحليب في المناطق الجنوبية.
- ✓ تقليل المسافات بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك وتسهيل عمليات التفتيش.
- ✓ تقليل الاعتماد على الاستيراد وتعزيز الإنتاج المحلي.
- ✓ تحقيق وفورات مالية وتقليل الفاتورة الاستيرادية.

الملاحظات:

تم تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع المصانع العامة ويتم توسيعه تدريجياً ليشمل المصانع الخاصة.

تطور كميات الحليب الطازج المدمج في الحليب المبستر المعبأ سيتم تحديدها وفقًا لتطور الإنتاج المحلي.

ومنه، يتضح من البرنامج أن هناك تعاون بين عدة إدارات حكومية، ويعكس ذلك سياسة الحكومة في تعزيز التنسيق بين الإدارات المختلفة لتحقيق الأهداف المرجوة. كما تشير الإجراءات المذكورة إلى أن البرنامج يركز على تحسين توزيع الحليب المبستر المعبأ وتتبع سلسلة التوريد وهذا ما يعكس سياسة الحكومة في تحسين فعالية وكفاءة توزيع المنتجات الغذائية وضمان وصولها إلى المستهلكين بشكل مناسب. كما يتبين من خلاله إلى تعزيز الإنتاج المحلي من الحليب الطازج والحد من الاعتماد على الاستيراد ما يعكس سياسة الحكومة في تعزيز الاكتفاء الذاتي وتنمية القطاع الزراعي المحلي. ويشير البرنامج إلى تحقيق وفورات مالية من خلال تقليل الاعتماد على الاستيراد وتعزيز الإنتاج المحلي ويعكس ذلك سياسة الحكومة في تحقيق التوازن المالي وتقليل الفاتورة الاستيرادية. كما أن البرنامج يشمل تعاونًا تدريجيًا مع المصانع الخاصة وهذا ما يعكس سياسة الحكومة في تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنمية القطاع الزراعي وتحقيق التنمية المستدامة.

بشكل عام، يعكس الجدول سياسات الحكومة الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز الإنتاج المحلي وتحسين فعالية التوزيع وتحقيق وفورات مالية.

بعض التدابير الأخرى، على المدى المتوسط إلى المتوسط ، يجب أن تركز على[1]:

- بيع المواد الخام اللبنية للمصانع بتكلفة التكلفة مع استرداد ما دفع في وقت لاحق. (هذا يعني أن المواد الخام اللبنية ستباع للمصانع بتكلفة تغطي التكاليف فقط، دون أي ربح إضافي. وبعد ذلك، سيتم استرداد المبلغ المدفوع في وقت لاحق، على سبيل المثال بناءً على إيرادات المبيعات أو بعد تحقيق الأرباح وهذا النهج يهدف إلى تشجيع الصناعات اللبنية وضمان استمرارية إنتاجها دون تحميلها بعبء مالي زائد في المرحلة الأولية).
- مراجعة الأسعار والهوامش في سوق الحليب ومشتقاته لجميع الجهات المصانع اللبنية والموزعين والبائعين بالتجزئة. (الهدف من هذه المراجعة هو ضمان عدالة وشفافية في تحديد الأسعار وضمان عدم احتكار السوق أو استغلال المستهلكين).
- تحرير أسعار بيع الحليب ومشتقاته مع الحفاظ على المكاسب الاجتماعية للفئات المحرومة من السكان. (هذا يعني أنه سيتم تحرير أسعار بيع الحليب ومنتجاته، مما يعني إلغاء التنظيم الحكومي للأسعار والسماح بتحديدها بشكل حر في السوق. ومع ذلك، يجب الاهتمام بالمكاسب الاجتماعية للفئات الأقل حظاً من السكان، وضمان عدم تأثير هذا التحرير على قدرتهم على الحصول على الحليب ومنتجاته بأسعار معقولة).

- **تنظيم التجارة الخارجية وحماية الإنتاج الوطني.**

إعداد قائمة منتجات زراعية مقترحة للجنة الوطنية، تتعلق بالفواكه الممنوعة من الاستيراد أثناء موسم الحصاد. وتشمل هذه الفواكه بشكل خاص الحمضيات والمشمش والكرز والخوخ والبرقوق والعنب والإجاص والتفاح واللوز والتين والرمان. حيث تمت الموافقة على مشروع مرسوم يحدد قائمة البضائع المخضعة للرسوم الجمركية الإضافية المؤقتة للحفاظ على الصناعات الوطنية والأسعار المقابلة على مستوى الأمانة العامة للحكومة[2].

[1] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **ibid**, P.30.

[2] - معلومات مقدمة من مقر وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر العاصمة.

*- **الحوسبة السحابية:** هي نموذج لتوفير الخدمات التقنية عبر الإنترنت مثل التخزين والحوسبة وقواعد البيانات والشبكات دون الحاجة إلى امتلاك أو إدارة الموارد التقنية المطلوبة محليًا. تتيح الحوسبة السحابية الوصول إلى هذه الخدمات عبر الإنترنت من خلال مراكز بيانات تديرها شركات خدمات الحوسبة السحابية.

خ. تطوير وتعزيز نظام المعلومات والرقمنة.

أولا: نظام المعلومات ومساعدة اتخاذ القرار في القطاع الزراعي.

يعتزم القطاع الزراعي توفير نظام معلوماتي زراعي وريفي وتبلغ تكلفة البرنامج الإجمالية حوالي 2 مليار دينار جزائري. ويشمل برنامج ترميم وتحديث هياكل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي[1]:

الهدف العام: يهدف البرنامج إلى تحسين إدارة القطاع الزراعي والريفي من خلال تطوير نظام معلومات شامل ومتكامل يغطي جميع جوانب الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية.

التمويل: يتم تمويل البرنامج من خلال حساب التخصيص الخاص FAUDTICSFR التابع لوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

المشاريع المتضمنة في البرنامج:

تحديث البنية التحتية المركزية: يهدف هذا المشروع إلى بناء بنية تحتية للحوسبة السحابية* الخاصة تمثل أساسًا لنظام المعلومات الزراعي والريفي.

إنشاء نظام المعلومات الزراعي والريفي :يهدف هذا المشروع إلى تحديد قائمة التطبيقات والوظائف التي يجب تطويرها لدعم إدارة القطاع الزراعي والريفي.

تحديث البنية التحتية للشبكة الوطنية وتجهيز المستخدمين: يهدف هذا المشروع إلى نشر البنية التحتية للشبكة الوطنية (الأنترنت) التي تضمن اتصال المركز مع الهياكل المحلية والمحافظات.

التأثيرات المتوقعة:

تحسين إدارة المعلومات والبيانات الزراعية والريفية.

تتبع ومراقبة الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية.

تحسين التواصل والتنسيق بين الهياكل المختلفة في الوزارة والهياكل التابعة لها.

تعزيز الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد البشرية والمالية.

توفير الخدمات الرقمية للمزارعين والمجتمعات الريفية.

[1] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **ibid**, P. 30.

الملاحظات:

يتم تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، كما يتم تطوير التطبيقات المختلفة للنظام داخليًا من قبل فريق التطوير في وزارة الزراعة والتنمية الريفية. حيث يهدف هذا البرنامج إلى تحسين إدارة القطاع الزراعي والريفي وتعزيز التنمية المستدامة في هذا القطاع.

ومن الناحية التحليلية، يتضح لنا أن هذا البرنامج يهدف إلى تحسين إدارة القطاع الزراعي والريفي من خلال تطوير نظام معلوماتي شامل وفق رؤية استراتيجية ترمي إلى تحديث القطاع وجعله أكثر كفاءة واستدامة وتحسين تتبع ومراقبة الإنتاج الزراعي مما يمكنه من المساهمة في زيادة الإنتاجية وتحسين الجودة. كما أن التعاون بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية يشير إلى جهد مشترك لتحقيق الأهداف المحددة، وهذا التنسيق ضروري لضمان التكامل بين البنية التحتية التكنولوجية والسياسات الزراعية. ومن ناحية تطوير التطبيقات داخليًا نستنتج أن هذا يعزز من السيطرة في تنفيذ البرنامج، ومع ذلك يتطلب ذلك كفاءات فنية عالية وإدارة مشاريع فعالة لضمان الجودة والكفاءة في التنفيذ. وبخصوص التحديات المحتملة التي قد تواجه البرنامج تكمن في الحاجة إلى تدريب الموظفين على استخدام النظام الجديد وضمان استدامته ماليًا وتقنيًا على المدى الطويل، والتأكد من وصول الخدمات الرقمية إلى جميع المزارعين بما في ذلك أولئك في المناطق النائية أو الريفية البعيدة.

ثانيا: التحقيقات الإحصائية والتوظيف.

في إطار تعزيز نظام المعلومات والمساعدة في اتخاذ القرار، ستُجرى استطلاعات مُعدلة سنوياً كالتالي[1]:

- إجراء استطلاعات حول توقعات العائدات والإنتاج للمحاصيل الرئيسية (الحبوب والبطاطا) لتقدير الإنتاج وضمان توفير سوق مستقر واستقرار الأسعار خلال موسم الحملة الزراعية.
- إعداد دليل إحصائي للحظر على الواردات وحماية المنتجات المحلية المصنعة، ووضع نهج منهجي لتحسين رؤية الواردات، وتحديد المنتجات الوطنية المحمية والمحظورة من الواردات في ديسمبر 2020، ضمن ملفات رئيس الوزراء بإشراف وزارة الصناعة.
- متابعة التوظيف والقوى العاملة الزراعية لتقييم تطورهما حسب الولايات والجنس خلال الربع الأول من عام 2021، مما يهدف إلى تحسين الإرشاد الاجتماعي والمهني ودمج دور المرأة في القطاع.

[1] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **ibid**, P. 31.

د. القضاء على البيروقراطية ومساندة الفلاحين.

وذلك من خلال[1]:

- تحسين وتبسيط الإجراءات الإدارية في القطاع
- تخفيف حجم الملفات الإدارية.
- تفويض الإجراءات الإدارية.

الأهداف:

تحسين جودة الخدمة وتخفيف إجراءات المواطنين مع الإدارة.

إعلام المواطن بوضوح بالإجراءات المطلوبة.

تسهيل الوصول إلى الإدارة.

تحديث عمل الإدارة.

تقريب الإدارة من المواطنين.

المواعيد النهائية للبرنامج:

نهاية عام 2020 لتحسين وتبسيط الإجراءات الإدارية.

الربع الأول من عام 2021 لإعداد دليل الإجراءات الإدارية ورقمنه الإجراءات.

سبتمبر 2020 لإنشاء خلية استماع تابعة لمكتب الوزير.

الجهات المعنية:

الإدارة المركزية بالتعاون مع جميع هياكل القطاع لتحسين وتبسيط الإجراءات الإدارية، إعداد دليل الإجراءات، ورقمنة الإجراءات.

مكتب الوزير لإنشاء خلية استماع للتعامل مع مخاوف المواطنين.

الإجراءات المقترحة:

[1] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **ibid**, P. 32.

إعداد دليل شامل للإجراءات الإدارية لتوضيح الخطوات المطلوبة من المواطنين.

رقمنة الإجراءات الإدارية لتقليل الحاجة إلى تنقل المواطنين وتسهيل الوصول إلى الخدمات.

إنشاء خلية استماع مخصصة للتعامل مع مخاوف وشكاوى المواطنين، مما يساعد في تقريب الإدارة من المواطنين.

يمكننا النظر إلى الإجراءات المقترحة كجزء من استراتيجية حكومية أوسع لتحسين الحوكمة وتعزيز الثقة بين المواطنين والدولة، حيث أن الإجراءات المقترحة تشير إلى رغبة في التحسين وزيادة الشفافية داخل القطاع الإداري وأن إعداد دليل للإجراءات ورقمنتها يمكن أن يساعد في تقليل الفساد وتحسين الكفاءة. أيضا يمكن اعتبار أن إنشاء خلية استماع تابعة لمكتب الوزير يعكس جهدًا لتقريب الدولة من المواطنين وجعل الإدارة أكثر استجابة لاحتياجاتهم وهذا ما يمكن أن يساهم في بناء علاقة أكثر ثقة بين الحكومة والمواطنين، باعتبار أن تحسين الإجراءات الإدارية وتقريب الدولة من المواطنين يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الصورة السياسية للحكومة ويعزز الدعم الشعبي لها كما يمكن أن يساهم في تحسين الاستقرار الاجتماعي وتقليل الاحتجاجات أو السخط الشعبي بسبب سوء الإدارة أو البيروقراطية.

2) البرنامج المستمر على المدى المتوسط.

أ. تحديث القطاع الفلاحي من خلال:

- **تطوير القطاعات النباتية الرئيسية.**

➢ **تطوير قطاع البقوليات الجافة:** سيتم توسيع المساحة المزروعة بالبقوليات الغذائية إلى 210.000 هكتار، بما في ذلك 120.000 هكتار من العدس والحمص بحلول عام 2024 (121.000 هكتار حاليًا). ويهدف البرنامج إلى إنتاج 1.300.000 قنطار من العدس والحمص بحلول عام 2024 وهو ما يعادل 65% من الاحتياجات الاستهلاكية، حيث تظهر التوقعات السنوية على النحو التالي:

الجدول رقم 20: تطور إنتاج العدس والحمص وفق الإستراتيجية الوطنية آفاق 2024.

النوع	المؤشرات	2021/2020	2022/2021	2023/2022	2024/2023
العدس	المساحة المزروعة(بالهكتار)	35.000	42.000	49.000	57.500
	الإنتاج (بالقنطار)	350.000	420.000	495.000	575.000
الحمص	المساحة المزروعة (بالهكتار)	40.250	48.000	54.167	61.750
	الإنتاج (بالقنطار)	483.000	576.000	650.000	741.000

Source : République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020-2024, feuille de route action projetées 2020-2024, (Juillet 2020), p.33.

يكشف الجدول عن تطور إنتاج العدس والحمص في الفترة من 2020 إلى 2024 وفقًا للإستراتيجية الوطنية. يلاحظ أن هناك زيادة ملحوظة في كل من المساحة المزروعة والإنتاج لكلا المحصولين على مدار السنوات الأربع المذكورة.

بالنسبة للعدس، تبدأ المساحة المزروعة من 35.000 هكتار في عام 2020 وتزداد تدريجيًا لتصل إلى 57.500 هكتار في عام2024مما يعكس زيادة بنسبة 64%. ويزداد الإنتاج من 350.000 قنطار في عام 2020 إلى 575.000 قنطار في عام 2024 بزيادة قدرها 64% أيضًا.

أما بالنسبة للحمص، فتبدأ المساحة المزروعة من 40.250 هكتار في عام 2020 وترتفع إلى 61.750 هكتار في عام 2024 ما يمثل زيادة بنسبة 53,6% ويزداد الإنتاج من 483.000 قنطار في عام 2020 إلى 741.000 قنطار في عام 2024 بزيادة قدرها 53,3%.

هذه الزيادات الكبيرة المتوقعة في المساحة المزروعة والإنتاج تشير إلى تنفيذ إستراتيجيات فعالة لتعزيز زراعة العدس والحمص، ربما من خلال تحسين الدعم الحكومي، تطوير التقنيات الزراعية وزيادة الوعي بأهمية هذه المحاصيل في الأمن الغذائي. تلك الجهود تعكس التزاما بتحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي.

- **شعبة البطاطا.**

فيما يتعلق بالاحتياجات من البذور أي الكمية المطلوبة من بذور البطاطا، فيتوقع أن تزداد تدريجيًا من 4.460.000 قنطار في عام 2020 إلى 6.700.000 قنطار في عام 2024، ما يعكس زيادة بنسبة

50,7%. أما بالنسبة للمساحة المزروعة، فتتوقع زيادة ملحوظة من 149.000 هكتار في عام 2020 إلى 200.000 هكتار في عام 2024، ما يعكس زيادة بنسبة 34,2%، وبالنسبة للإنتاج، يتوقع أن يزداد تدريجيًا من 46.000.000 قنطار في عام 2020 إلى 63.000.000 قنطار في عام 2024 ما يعكس زيادة بنسبة 37%. وأخيرًا، يتوقع أن تنخفض واردات البذور تدريجيًا من 700.000 قنطار في عام 2020 إلى 300.000 قنطار في عام 2024 ما يعكس انخفاضا بنسبة 57,1%[1].

يشير هذا التحليل إلى أن هناك توجهًا نحو زيادة الإنتاج والاعتماد على المزروعات المحلية بدلاً من الاعتماد على الواردات. يمكن أن يكون هذا نتيجة لتحسين الإنتاجية وتطوير التقنيات الزراعية وزيادة الوعي بأهمية الاكتفاء الذاتي في مجال البذور. تلك الجهود تعكس التزامًا بتحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي.

- **الطماطم الصناعية.**

في سنة 2019، كانت المساحة المزروعة للطماطم الصناعية 24.800 هكتارًا، وتم إنتاج 16.500.000 قنطارًا. ووفقًا للتوقعات، ستزداد المساحة المزروعة تدريجيًا من 25.300 هكتارًا في عام 2020 إلى 26.000 هكتارًا في عام 2024. ومن المتوقع أن يزداد الإنتاج أيضًا من 16.900.000 قنطارًا في عام 2020 إلى 20.000.000 قنطارًا في عام 2024، وبالنسبة للإنتاجية، ستزداد تدريجيًا من 667 قنطارًا/هكتارًا في عام 2020 إلى 769 قنطارًا/هكتارًا في عام 2024 [2].

تشير هذه البيانات إلى أن هناك توجهًا حكوميا نحو زيادة المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية للطماطم الصناعية، يمكن أن يكون ذلك نتيجة لتحسين التقنيات الزراعية وزيادة الاستثمار في هذا القطاع، ولا مجال للشك أن تلك الجهود تعكس التزاما بتلبية الطلب المتزايد على الطماطم الصناعية وتعزيز الأمن الغذائي.

- **الحفاظ على التراث الغابي وتطويره.**

تقدر مساحة التراث الغابي في الجزائر ب 4,1 مليون هكتار ويتضمن الغابات، والأراضي المناسبة للتشجير ويتسم بتنوع وغنى النباتات. استغلال هذه الموارد يُمكن أن يكون مربحاً جداً في إنتاج الخشب

[1]- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **ibid**, P. 33.

[2] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **op.cit**, P.34.

والفلين والمنتجات الغابية غير الخشبية. وتهدف الإجراءات في هذا السياق إلى تحقيق الأهداف التالية: تقييم الموارد الغابية الوطنية بشكل دوري وبناء قاعدة بيانات شاملة للممتلكات الغابية، ومن خلال هذا العمل سيتم تصميم إدارة رشيدة وحفظ مستدام للممتلكات الغابية. إعادة تأهيل المناظر الطبيعية الغابية بعد حرائق الغابات حيث يهدف هذا الإجراء إلى إعادة تأهيل الغابات المتضررة من الحرائق، وتحسين البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجي وسيتم ضمان توفير الخشب واللب بالكمية والجودة المطلوبة. أيضا توفير قطع أرض للمستثمرين المحتملين إذ يهدف هذا الإجراء إلى توفير قطع أرض للمستثمرين المحتملين في قطاع الغابات، وتشجيعهم على الاستثمار في زراعة الغابات الصناعية. سيتم التركيز على استخدام أنواع ذات نمو سريع وأنواع ذات قيمة اقتصادية. كما تهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية وتحقيق التنمية المستدامة للغابات، مع الحفاظ على التنوع البيولوجي والحفاظ على القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للممتلكات الغابية[1].

- **تطوير صناعة الثروة الحيوانية.**

أولا: تطوير صناعة اللحوم الحمراء.

تهدف الإجراءات المتخذة في تطوير صناعة الثروة الحيوانية إلى تحسين إنتاج وجمع الشعير وتطوير أنواع أخرى مثل القمح الصلب والفاصوليا وغيرها، مما يؤدي إلى تحسين التوفر الغذائي للحيوانات وزيادة كمية وجودة إنتاج اللحوم الحمراء، وبالتالي تقليل فاتورة استيراد الأعلاف ومكافحة التحايل عليها. كما تسعى هذه الإجراءات إلى تأمين المربين وتقليل المسافات بينهم عن طريق ضمان الأمن والدعم اللازم لهم، إلى جانب تحسين واستغلال المنتجات والمواد الفرعية المحلية في تغذية الماشية عن طريق العمل على تطوير واستخدام المنتجات المحلية في تغذية المواشي مما يقلل من تكاليف الإنتاج ويساهم في تعزيز الاكتفاء الذاتي، مع التركيز على تطوير الصناعة الزراعية. وتهدف أيضًا إلى إعادة النظر في الدعم المقدم للحصول على الشعير، بالإضافة إلى توسيع شبكة توزيع الوكالة الوطنية للتسويق الفلاحي وفتح النشاط للشباب والمستثمرين الآخرين[2].

[1]- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **ibid**, P.35.

[2] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **ibid**, P P. 35,37.

ثانيا: تطوير قطاع الدواجن.

تهدف خطة تطوير قطاع الدواجن في الجزائر إلى تنظيم وتطوير الواردات من الأمهات البياضات* وتحسين ظروف التربية وتحقيق الإنتاج الوطني للنوى المغذية والفيتامينات وتشجيع صناعة إنتاج مكملات العلف الوطنية، وذلك من خلال تحديد كميات الواردات بما يتناسب مع الاحتياجات الوطنية وتحديث المباني والحظائر القياسية لتربية الدواجن والتقليل التدريجي للواردات من النوى المغذية والفيتامينات، مما يؤدي إلى توفير منتجات بشكل منتظم، استقرار الأسعار، حماية الصحة الحيوانية والعامة، تقليل الواردات، خلق قيمة مضافة عبر الإيرادات الضريبية وتوفير فرص عمل[1].

ثالثا: تطوير صناعة الحليب.

إن الإجراءات المقترحة تتضمن جزءاً مرتبطاً بتحسين "برنامج الفائدة العامة لتصنيع وتوزيع الحليب المبستر المعبأ والمباع بسعر مسجل قدره 25 دج للتر"، مع مراعاة أن الأولوية في الأجل القصير جداً هي أيضاً تحسين توفر هذا المنتج الذي يستهلك على نطاق واسع.

في مجال تطوير صناعة الحليب، سيتم التركيز على الإجراءات التالية[2]:

- **إنشاء بساتين لتربية الأبقار:**

❖ الهدف: زيادة عدد الثروة الحيوانية اللازمة لإنتاج الحليب.

❖ الأثر: زيادة إنتاج وجمع الحليب الخام وتقليل الواردات.

❖ الحجم والجدول الزمني:

2021 :إنتاج 8000 بقرة (560 مليون دينار جزائري)

2022 :إنتاج 12000 بقرة (840 مليون دينار جزائري)

2023 :إنتاج 16000 بقرة (1120 مليون دينار جزائري)

***- الأمهات البياضات:** هي الإناث البالغة من الدجاج التي تستخدم في إنتاج البيض التجاري. تتميز هذه الطيور بقدرتها على وضع بيض عالي الجودة وبكميات كبيرة على مدار فترة طويلة من الزمن، تتم تربية الأمهات البياضات في ظروف خاصة وتغذيتها بأعلاف متوازنة وغنية بالفيتامينات والمعادن لضمان إنتاج بيض عالي الجودة وصحي.

[1]- معلومات مقدمة من مقر وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر العاصمة.

[2] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **ibid**, P. 37.

2024 :إنتاج 20000 بقرة (1400 مليون دينار جزائري)

❖ الموقع: على مستوى الوطن.

- **تطوير تكنولوجيات التكاثر:**

❖ الهدف: تحسين الجينات من خلال التلقيح الاصطناعي.

❖ الحجم والجدول الزمني:

2021: 45000 عملية تلقيح اصطناعي (112.5 مليون دينار جزائري)

2022: 60000 عملية تلقيح اصطناعي (150 مليون دينار جزائري)

2023: 75000 عملية تلقيح اصطناعي (187.5 مليون دينار جزائري)

2024: 100000 عملية تلقيح اصطناعي (250 مليون دينار جزائري)

❖ الموقع: وطنيا.

- **إنشاء مزارع ألبان كبيرة:**

❖ الهدف: تشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

❖ الجدول الزمني والموقع: 2021-2024، في مناطق الجنوب والهضاب العليا.

❖ الأهداف: زيادة الإنتاج الوطني من الحليب الخام، تقليل الواردات من منتجات الحليب، وتطوير جمع الحليب.

❖ الأثر: زيادة جمع الحليب بنسبة 54% سنويًا (217% بحلول عام 2024)، وتقليل فاتورة الواردات من 87 إلى 100 مليون دولار أمريكي سنويًا.

❖ الحجم: إنتاج 250 مليون لتر من الحليب سنويًا، مع جمع كمية مماثلة.

- **تطوير إنتاج العلف (المزارع والوحدات):**

❖ تطوير إنتاج الأعلاف والتركيز على زراعة الأعلاف الخضراء والتخزين والتجهيز.

❖ الهدف: إنتاج 47 مليون قنطار من الأعلاف بحلول عام 2024.

❖ الموقع: وطنيا.

ومن الناحية التحليلية يتضح بأنّ الاستثمار في بساتين تربية الأبقار وتطوير تكنولوجيات التكاثر يشير إلى التزام الحكومة الجزائرية بتحسين القطاع بطريقة مستدامة، أيضا إنشاء مزارع ألبان كبيرة

وتطوير إنتاج الأعلاف يهدف إلى جذب الاستثمارات وتوسيع القاعدة الإنتاجية مما يخلق فرص عمل ويساهم في النمو الاقتصادي، كذلك نستنتج بأن برنامج الفائدة العامة لتصنيع وتوزيع الحليب المبستر المعبأ بسعر مسجل يهدف إلى ضمان توفر منتجات ذات جودة عالية بأسعار معقولة للمستهلكين، مما يحميهم من التقلبات السعرية ويعزز الأمن الغذائي. إلا أنه ومن أجل نجاح هذه الإستراتيجية، من الضروري توفير الدعم المالي والتقني المستمر للمزارعين والمستثمرين في القطاع، بالإضافة إلى تعزيز البحث والتطوير في مجال تربية الأبقار وإنتاج الأعلاف لتحسين الإنتاجية والجودة كما يجب تطوير برامج تدريبية لرفع مهارات العاملين في القطاع وتشجيع اعتماد ممارسات زراعية مستدامة، من المهم أيضًا تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة وضمان تنفيذ السياسات بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، يجب مراقبة وتقييم تأثير هذه الإجراءات بانتظام لضمان تحقيق الأهداف المحددة وإجراء التعديلات اللازمة عند الضرورة.

تقييم إستراتيجية السياسة الزراعية لضمان الأمن الغذائي:

تعكس الاستراتيجية التزام الدولة بتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي وتعزيز الاستدامة الاقتصادية، كما تشير إلى الرغبة في تحسين الإدارة والحوكمة في القطاع الزراعي وتعزيز الشفافية والمساءلة. حيث تشمل الإجراءات المتخذة تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين الوصول إلى المعلومات وتعزيز الشفافية في توزيع الموارد والدعم. وتهدف الاستراتيجية إلى جذب الاستثمارات وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية، كما تشمل الإجراءات المتخذة تطوير البنية التحتية وتوفير الدعم المالي والتقني وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي. تعكس الاستراتيجية أيضا التزام الحكومة بالحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز الاستدامة البيئية في القطاع الزراعي، حيث تشمل الإجراءات المتخذة تطوير الزراعة المستدامة واستخدام التقنيات الحديثة في الري والزراعة والحفاظ على التنوع البيولوجي. كذلك تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق الاستقلالية الغذائية وتقليل الاعتماد على الواردات إذ تشمل الإجراءات المتخذة زيادة الإنتاجية وتطوير القطاعات الزراعية الرئيسية وتحسين جودة المنتجات الزراعية.

بشكل عام، تعد استراتيجية السياسة الزراعية في الجزائر استراتيجية شاملة وطموحة تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي وتطوير القطاع الفلاحي. ومع ذلك، هناك بعض التحديات والتوصيات التي يجب مراعاتها:

- توفير التمويل المستدام: يجب توفير التمويل المستدام لتنفيذ الاستراتيجية وتطوير القطاع الزراعي ويمكن ذلك من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وجذب الاستثمارات المحلية والدولية.
- تطوير البنية التحتية: يجب تطوير البنية التحتية الزراعية والريفية، بما في ذلك توسيع شبكات الري وتحسين وصول المزارعين إلى المياه والطرق والاتصالات.
- تعزيز البحث والتطوير: يجب تعزيز البحث والتطوير في مجال الزراعة وتطوير تقنيات وأساليب زراعية مستدامة ومبتكرة. يمكن ذلك من خلال تعزيز التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية والمزارعين.
- تعزيز التعاون الدولي: يجب تعزيز التعاون الدولي في مجال الزراعة والتنمية الريفية، بما في ذلك تبادل الخبرات والمعرفة والتكنولوجيا والاستفادة من الدروس المستفادة من الدول الأخرى.
- تعزيز الشفافية والمساءلة: يجب تعزيز الشفافية والمساءلة في تنفيذ الاستراتيجية وتوزيع الموارد والدعم من خلال إنشاء آليات لمراقبة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية وتعزيز المشاركة المجتمعية.

- **المطلب الثاني: إستراتيجية سياسة الصيد البحري لضمان الأمن الغذائي.**

يتمتع قطاع الصيد البحري بإمكانيات تطوير كبيرة بفضل الخصائص الإقليمية والجغرافية والطبيعية والجيوسياسية والبشرية لبلدنا، مما يجعل القائمين عليه يسعون للقيام بدوره الاقتصادي الكامل في إنشاء الثروة والوظائف والقيمة المضافة، وبالتالي المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي للبلد.

برنامج عمل قطاع الصيد والإنتاج السمكي للفترة 2020-2024 يستند إلى التزامات السّيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، وخاصة المتعلقة بالمساهمة في ضمان الأمن الغذائي، والتوجيهات التي تم تقديمها خلال اجتماعات مجلس الوزراء التي عقدت منذ عام 2020، وبرنامج عمل القطاع المعتمد في جوان 2020 وتوصيات المؤتمر الوطني لإعادة التنشيط الاقتصادي في 2020.

أولا: رؤية جديدة وهدف طويل المدى لقطاع الصيد والإنتاج السمكي في الجزائر.

من أجل تنفيذ برنامج الحكومة كأداة لتوجيه التغيرات الاستراتيجية والانقطاعات المطلوبة في الاقتصاد الحقيقي وتلبية الطموحات الجديدة المحددة للقطاع (الاستزراع السمكي البحري والقاري، الصيد البعيد، بناء وصيانة الأسطول الوطني للصيد، إحياء النسيج الصغير والمتوسط والتصدير،

الصيد الساحلي المستدام ...) ما يؤدي إلى ظهور وتحقيق رؤية جديدة لتطوير سلاسل الإنتاج السمكي في الجزائر على المدى المتوسط.

تسمح هذه الرؤية في تحقيق الانتقال الضروري إلى نموذج جديد ومبتكر للإنتاج السمكي في الجزائر، بحيث يجب أن يبرز هذا النموذج أنظمة إنتاج تتكامل فيها الموارد والمدخلات المحلية، وتكون قوية وتوفر العملة الصعبة وتكون تنافسية على المدى الطويل، كما يجب أن يعزز الإبداع والهندسة الوطنية من خلال تعزيز نسيج من المشاريع الصغيرة والمتوسطة النشطة والمتكاملة، مثل الصيد والاستزراع السمكي وإنتاج المدخلات والتحويل والتسويق والتغذية، وبالتالي من المتوقع تحقيق المحاور التالية بحلول عام 2024[1]:

- ✓ إنتاج سمكي يشكل وسيلة للعيش المستدام لآلاف الأسر والشباب البحري القدامى والجدد (130.000 فرصة عمل).
- ✓ زيادة إنتاج الأسماك المرباة (تربية المائيات) في الجزائر بنسبة 50% من حجم الصيد التقليدي ذو جودة عالية وموثوقية وقابل للتسويق (زيادة 50.000 طن).
- ✓ إنتاج سمكي صُيِّد في أعالي البحار (الصيد البعيد والمحيطي) بواسطة سفن بنيت في الجزائر وتديرها طواقم جزائرية، مخصصة لتزويد السوق المحلي (16.000 طن من الأسماك البيضاء ستضاف إلى 20.000 طن حاليًا).
- ✓ إنتاج سمكي مصطاد يأتي في الغالب من صيد مستدام (مراقبة وحفظ الموارد السمكية المتجددة)، مع التركيز بشكل خاص على صيد الأسماك الصغيرة الموسمية (سردين من جوان إلى سبتمبر) التي تحظى بشعبية كبيرة بين المستهلكين الجزائريين (100.000 طن في المتوسط).
- ✓ إنتاج سمكي يتم تفريغه في شبكة وطنية من أسواق الأسماك العاملة (مدمجة في دائرة تسويق حديثة) داخل موانئ ومرافئ الصيد المنظمة والمؤمنة والمزودة بخدمات صيانة السفن الفعالة والموزعة بشكل جيد على طول الساحل (12 ميناء ومرفأ صيد رئيسي).
- ✓ إنتاج سمكي يتم صيده وتربيته باستخدام وسائل ومدخلات محلية من قبل شبكة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناشطة (بناء السفن، مصانع الأعلاف، وحدات تصنيع الأقفاص والشباك ...).

[1]- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **PROGRAMME D'ACTION ET PERSPECTIVES DE DEVELOPPEMENT DE LA PECHE ET DES PRODUCTIONS HALIEUTIQUES 2020-2024**, (2020), P P. 3,4.

- ✓ إنتاج سمكي يتم تحسينه وتصديره، بالإضافة إلى تطوير منتجات وخدمات سمكية جديدة تدعمها الشركات المبتكرة (التحويل، منتجات جديدة من الاستزراع السمكي للأعشاب البحرية، تسمين التونة الحمراء، التكنولوجيا الجديدة، الدوائر القصيرة، التسويق عبر الإنترنت ...).

ثانيا: الحاجة إلى هيكل تنظيمي ومؤسسي جديد.

الحاجة إلى هيكل تنظيمي ومؤسسي جديد [1]:

على الرغم من الإمكانيات الكثيرة والواعدة، تم تقييد تطوير قطاع الصيد والإنتاج السمكي خلال العقود الأخيرة بوجود هيكل تنظيمي ومؤسسي غير فعال، مما أدى في النهاية إلى نظام إنتاج موجه خارجيًا (المهام التشغيلية للقطاع) وتطوير خارجي (استيراد معظم المعدات والمدخلات) وغير مسيطر عليه (توسع الأسطول، الصيد غير القانوني، التسويق غير الرسمي). وبالتالي، تم تقريبًا تفويض العوامل المحددة لتطور القطاع، مثل إدارة موانئ الصيد والسجلات البحرية للصيد وصناعات وخدمات بناء وصيانة أسطول الصيد ورقابة الأنشطة والإنتاج، إلى قطاعات أخرى. حيث أدت هذه الأنشطة التي تتولاها قطاعات أخرى إلى انقطاع والاستقرار في التوجيه الإستراتيجي والتنشيط والتنظيم للعناصر الرئيسية لنظام الإنتاج السمكي في الجزائر. ولذلك، فُرض تنفيذ برنامج الحكومة والأهداف والالتزامات الجديدة المعينة لقطاع الصيد والإنتاج السمكي الحاجة إلى إصلاح هيكل المؤسسات والتنظيم في القطاع والتي يمكن أن تتم وفقًا لثلاثة سيناريوهات:

- **السيناريو الأول:**

يشير إلى الوضع الحالي أو الوضع الراهن، حيث يتم إعادة تشكيل الوزارة على أساس تنظيمها في التسعينيات وبداية الألفية الجديدة. هذا يعني أن الهيكل التنظيمي والمؤسسي الحالي للوزارة سيتم الحفاظ عليه دون تغييرات كبيرة التسعينيات والعام 2000. هذا يعني أن الهيكل التنظيمي والمؤسسي الحالي للوزارة سيتم الحفاظ عليه دون تغييرات كبيرة. ووفقًا لهذا السيناريو، ستستمر الحدود والعوائق الهيكلية الحالية في القطاع مثل النظام الإنتاجي الموجه خارجيًا والتطوير الخارجي وغير المسيطر عليه، ما يعني أن القطاع سيظل يعاني من نفس المشكلات والتحديات التي يواجهها حاليًا، مثل الاعتماد الكبير على الاستيراد والصيد غير القانوني والتسويق غير الرسمي. وبشكل عام، السيناريو الأول يعكس الوضع الحالي

[1]- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique**, ibid**, P P. 4,5.

للقطاع ويشير إلى أنه لن يكون هناك تغيير كبير في الهيكل التنظيمي والمؤسسي للوزارة. وبالتالي، قد يستمر القطاع في مواجهة نفس التحديات والمشكلات التي يواجهها حاليًا.

- **السيناريو الثاني:**

تغيير هيكلي فوري، وهذا يسمح بإنشاء نظام مؤسسي وتنظيمي جديد بسرعة للسيطرة والكفاءة في تدخل وزارة الصيد والمنتجات الصيدية ومع ذلك، يواجه خطر إصلاح دون مراعاة الوقت اللازم لتشخيص مفصل، مما يسمح بتطهير وتحضير تدريجي للظروف والطرق لتنفيذ الهيكل الجديد المطلوب.

- **السيناريو الثالث:**

إنتقال مدروس ومسؤول نحو نظام حوكمة قطاع الصيد الشامل والمتماسك والقابل للسيطرة من حيث الإدارة (التغيير الذكي). وهذا سيؤدي في المدى الطويل إلى انتقال نحو نموذج جديد يتميز بالتوجيه المتماسك والتطوير الداخلي والمسيطر عليه. هذا السيناريو سيؤدي مباشرة إلى تعزيز القدرات والصلاحيات للقطاع فيما يتعلق بالعوامل المحركة لتطوير سلسلة قيمة الإنتاج السمكي في مجال:

- تصميم وبرمجة ومتابعة بناء البنية التحتية المخصصة للصيد في الموانئ.
- إدارة الموانئ ومرافئ الصيد.
- بناء وصيانة أسطول الصيد من خلال القدرات الوطنية.
- إدارة المناطق الناشطة في الاستزراع السمكي.
- إنشاء دوائر تسويق رسمية وتنافسية للمنتجات السمكية، خاصة في قطاع توزيع المنتجات.
- إصدار الشهادات لطواقم الصيد الساحلي والبعيد.
- رقابة الأنشطة الصيد والاستزراع السمكي من البداية إلى النهاية.

تقييم السيناريوهات الثلاث:

السيناريو الأول: الوضع الراهن

الإيجابيات: يتيح الحفاظ على الهيكل الحالي استقرارا قصير الأجل ويقلل من الاضطرابات المحتملة داخل القطاع.

السلبيات: يفشل في معالجة القضايا الجوهرية التي تعيق تطور القطاع مثل الاعتماد الكبير على الاستيراد والصيد غير القانوني مما يمكن أن يؤدي إلى استمرار الأزمات طويلة الأجل وعدم الكفاءة.

السيناريو الثاني: التغيير الهيكلي الفوري

الإيجابيات: يمكن أن يؤدي إلى تحسينات سريعة في الإدارة والكفاءة، ويسمح بتطبيق ممارسات أفضل على نطاق واسع.

السلبيات: يحمل خطر التنفيذ السريع دون التخطيط الكافي، مما قد يؤدي إلى إجراءات غير فعالة أو غير مستدامة وقد يواجه مقاومة من الأطراف المعنية بسبب التغييرات الجذرية.

السيناريو الثالث: الانتقال المدروس والمسؤول

الإيجابيات: يعزز التخطيط الدقيق والتنفيذ التدريجي، مما يسمح بتكييف القطاع بشكل فعال مع التغييرات الجديدة، حيث يركز على بناء القدرات وتعزيز الاستدامة طويلة الأجل.

السلبيات: قد يتطلب وقتًا أطول لرؤية النتائج مقارنة بالسيناريوهات الأخرى. يتطلب التزامًا قويًا من جميع الأطراف المعنية وإدارة فعالة للعملية التحولية.

وعليه، نستنتج بأن السيناريو الثالث يعد الأكثر ملاءمة لإصلاح قطاع الصيد والإنتاج السمكي في الجزائر بحيث يجب العمل على تحقيقيه بشكل تدريجي ومنهجي وبالتعاون مع جميع الأطراف المعنية لضمان نجاح الإصلاحات وتحقيق الأهداف المرجوة.

ثالثا: برنامج تطوير قطاع الصيد البحري والمنتجات الصيدية.

برنامج العمل لقطاع الصيد والإنتاجات الصيدية الموصوف بخطوطه العريضة مُنظم من خلال الأهداف الخمسة الخاصة المحددة في برنامج عمل الحكومة. ونشير هنا إلى الإجراءات الجديدة الرئيسية التي يجب تنفيذها، ولتمكين متابعة تنفيذ هذا البرنامج وتقييمه بشكل دوري، تم تقسيم الإجراءات المدرجة إلى مرحلتين، الأولى قصيرة الأجل تشمل الإجراءات العاجلة التي يجب اتخاذها قبل نهاية عام 2021، والثانية متوسطة الأجل تمتد حتى عام 2024.

الأهداف المتوقعة لبرنامج عمل قطاع الصيد والإنتاج السمكي بحلول عام 2024:

الهدف الاستراتيجي المحدد لبرنامج عمل قطاع الصيد والإنتاج السمكي بحلول عام 2024 هو المساهمة في إعادة الانتعاش والتجديد الاقتصادي القائم على تنويع وتعزيز الصادرات غير الهيدروكربونية وتحسين الأمن الغذائي. وبالتالي، من المتوقع بحلول عام 2024 تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- تحقيق إنتاج إجمالي يبلغ 166.000 طن سنويًا، منها 50.000 طن من تربية المائيات و116.000 طن من الصيد البحري، بما في ذلك 16.000 طن من خلال تطوير الصيد في أعماق البحار.
- الحفاظ على 130.000 وظيفة موجودة حاليًا وإنشاء 20.000 وظيفة جديدة.
- دعم إنشاء حوالي 500 شركة صغيرة ومتوسطة ورواد أعمال في مجال الصيد والإنتاج السمكي.
- وضع إطار تنظيمي ينظم أنشطة بناء وإصلاح وصيانة السفن بقدرات وطنية من خلال وضع دفاتر شروط ذات صلة، وتعزيز الشراكة في هذا المجال مع البلدان الرائدة بحيث سيتم تعزيز قدرات الـ 44 ورشة القائمة حاليًا ومرافقة الـ 60 مشروعًا المسجلة في هذه المجالات.
- تقييم وتعزيز تصدير منتجات سمكية جديدة (الطحالب، الأنقليس، الشعاب المرجانية وغيرها من الموارد البيولوجية البحرية).
- المساهمة في تنظيم أسواق الإنتاج السمكي من خلال إنشاء شبكة وطنية من الأسواق السمكية الوظيفية في 12 ميناء، ودمج بيع منتجات الصيد وتربية المائيات في ثلاثة أسواق جملة (شرق، غرب، وسط)، بالإضافة إلى دعم إنشاء محلات الأسماك ونقاط البيع في المراكز الحضرية الكبرى.
- إصلاح طرق العمل وإدارة الموانئ وملاجئ الصيد من خلال إنشاء نموذج حوكمة جديد لهذه المساحات.
- مواصلة جهود رقمنة الإجراءات الإدارية في القطاع.

1) في المدى القصير (2020-2021).

تهدف أولويات قطاع الصيد والمنتجات البحرية إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- وجود وزارة وظيفية من حيث الموارد البشرية والموارد المالية (التشغيل والتجهيز).
- برنامج عمل محسّن على أرض الواقع.

[1] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique**, ibid**, P P. 6,7.

- مهنيون منظمون ومتحمسون ومدعومون من المجتمع المدني.
- شباب البحر والمزارعون البحريون في المناطق القارية مدمجون في التدريب المؤهل.
- إجراءات مبسطة وشفافة وفعالة للمرافقة والإدارة.
- مراجعة عاجلة للإطار التشريعي والقانوني (إذا لزم الأمر) وتقديم مشاريع قوانين جديدة تنظم: خصائص ووظائف الموانئ والملاجئ الصيدية، طرق تنظيم السلطة المينائية في الموانئ والملاجئ الصيدية، ممارسة الشرطة المينائية في الموانئ والملاجئ الصيدية، طرق منح الشهادات لطواقم الصيد الساحلي والبحري، تنظيم وتوحيد أنشطة بناء وصيانة أسطول الصيد وإنشاء وإدارة مناطق نشاطات الصيد.

وأخيرًا، تم نقل صندوق دعم تنمية الصيد والاستزراع السمكي، الذي يوجد حاليًا على مستوى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في إطار قانون المالية 2020، كما سيتعين أيضًا تخصيص موارد مالية للقطاع الجديد لإعادة تنشيط الأنشطة في القطاع على المستوى المركزي والمحلي. كما سيتم إنشاء صندوق دعم تشغيلي (CAS) لتنمية الصيد والاستزراع السمكي وإعادة تنشيط برامج الاستزراع البحري والقاري على نطاق واسع وإعادة تأهيل محطات مركز البحوث الوطني للصيد والاستزراع السمكي (CNRDPA) المحلية لتكون مفاصل لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الاستزراع البحري والقاري والصحراوي، كما سيتم إنشاء إطار تنظيمي خاص ومناسب لبناء السفن وصيانة أسطول الصيد وصيد الأسماك في عرض البحر.

❖ **في مجال إحياء تربية المائيات وتطوير الاستزراع السمكي البحري على نطاق واسع:** في مجال تربية المائيات ستتم متابعة تنفيذ برنامج الاستزراع السمكي البحري والقاري على نطاق واسع، من خلال الإجراءات التالية[1]:

- دعم تنفيذ 21 مشروعاً جديداً في تربية المائيات، بما في ذلك 10 مشاريع في الاستزراع السمكي البحري ومشروع لتربية الجمبري في بومرداس و10 مشاريع لتربية المائيات في المياه العذبة.
- إنشاء صناعة لتصنيع الأعلاف من خلال تركيب وحدة لتصنيع الأعلاف في ولاية ورقلة في إطار التعاون الجزائري-الكوري.

[1]- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **PROGRAMME D'ACTION ET PERSPECTIVES DE DEVELOPPEMENT DE LA PECHE ET DES PRODUCTIONS HALIEUTIQUES 2021-2024**, Août 2021, P. 3.

- تشغيل المزارع التجريبية التابعة للمركز الوطني للبحوث والتنمية في الصيد والاستزراع السمكي (CNRDPA)في بوسماعيل (ولاية تيبازة) وبوقايس (ولاية بشار) والمرسى (ولاية سكيكدة) وحريزة (ولاية عين الدفلى).
- دعم التحالف بين الصناعة وتربية المائيات لتنفيذ قفص عائم بحري 100% محلي الصناعة.
- تحسين الحالة التي تخص الرخص التي تم منحها لإنشاء مشاريع لتربية الأسماك ولم يتم استغلالها بعد.
- وضع تدابير تحفيزية لتعزيز الاستزراع السمكي البحري والقاري المقترحة في مشروع قانون المالية لعام 2022 (بالتنسيق مع وزارة المالية)، وتشمل: الإعفاء من الضريبة على الاستيراد بنسبة 2% على العمليات الاستيرادية للمواد والمعدات والمدخلات المستخدمة في دعم إنتاج الاستزراع السمكي، تطبيق سعر مخفض لضريبة القيمة المضافة على منتجات الاستزراع السمكي.
- دعم المستثمرين في مجال الاستزراع السمكي من خلال تنويع مصادر التمويل وتخفيض نسبة الضمان المطلوبة من البنوك.
- تسريع إجراءات منح الامتيازات على مستوى الولايات.
- تسريع إجراءات الحصول على تصاريح البناء لإقامة المنشآت البرية لمشاريع الاستزراع السمكي.
- تسريع إجراءات تخصيص مناطق النشاط الإستزراعي التي تم تحديدها وتوفير التمويل لتجهيزها من خلال صندوق التضامن للجماعات المحلية ووزارة المالية.
- تسهيل منح قطع أرض في موانئ الصيد لممارسة نشاط الاستزراع السمكي.
- وضع اتفاقيات مع الدول المنتجة للأعلاف السمكية لتطوير صناعة تصنيع الأعلاف في الجزائر.
- وضع برنامج خاص لتعميم تكامل الاستزراع السمكي مع الفلاحة.
- إعداد نص تنظيمي لمنح ترخيص لمكاتب الدراسات في مجال الصيد وتربية المائيات.

بخصوص اصطياد التونة الحمراء، أكد وزير الصيد والمنتجات الصيدية السيد أحمد بداني أن الجزائر تتمتع بحصة 1800 طن يمكنها الحصول عليها من خلال تسمينها، حيث ولأول مرة هناك دراسة لتأسيس ووضع مزرعة لتسمين التونة الحمراء على مستوى ولاية تلمسان بقدرة إنتاج 900 طن بداية من سنة 2025. كما تحتوي على حوالي 790 حوض تفوق سعته 1000 متر^3 حيث تسعى وزارة الصيد والمنتجات الصيدية استغلال هذه الأحواض في تربية المائيات، أيضا أكد وزير الصيد والمنتجات الصيدية

بوجود 70 ألف سد موجه للسقي الفلاحي ووجود مشاريع استزراع هذه السدود والشروع بالفعل في استزراعها، حيث أنه هناك تنسيق مع المديرية العامة للسدود من أجل وضع أحواض تربية المائيات على مستوى هذه السدود في جميع ولايات الوطن. كما صرح السيد الوزير بأن الهدف الإستراتيجي للجزائر في آفاق 2030 هو إنتاج حوالي 60 ألف طن وهو الهدف الذي يعتبر طموح جدا إلا أن الجزائر لديها كل الإمكانيات لتحقيقه خاصة بدخول 196 مشروع خلال الخمس سنوات القادمة مسجلة في مختلف الولايات، ووضع 75 مشروع في مجال تربية المائيات في الأحواض العائمة: 46 مشروع لتربية القاجوج وذئب البحر و29 مشروع لتربية الرخويات والمحار وذلك من أجل تعزيز الإنتاج المحلي. وبالمقابل 171 مشروع بدأ في الإنتاج مع المتابعة والمرافقة الحكومية لها[1].

❖ **في مجال تطوير الصيد في أعالي البحار:** سيتم تنفيذ ما يلي[2]:

- وضع إطار تنظيمي خاص بتطوير الصيد في أعالي البحار ودعم بناء 20 سفينة عميقة منها 8 سفن قيد التنفيذ من قبل المصانع الوطنية، بالإضافة إلى تدريب 10 قباطنة للصيد في أعالي البحار في موريتانيا.
- بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية، مواصلة استكشاف الفرص المتاحة في بعض الدول للحصول على تراخيص استغلال الصيد في أعالي البحار والتفاوض لزيادة الحصة المخصصة للجزائر فيما يتعلق بالتونة الحمراء والأسد البحري والأنقليس.
- مواصلة إعداد موانئ سيدي عوشة (ولاية تلمسان) وغورايا (ولاية تيبازة) ورصيف باباو (ميناء عنابة) لاستقبال أسطول صيد أعالي البحار.

وفي هذا السياق، أكد وزير الصيد والمنتجات الصيدية السيد أحمد بداني أن الصيد في أعالي البحار من الحلول الموجودة من أجل تعزيز الإنتاج الوطني الساحلي وذلك عبر صنع سفن كبيرة لتصل إلى 40 متر أو ما يفوق، كما نوه على وجود 11 سفينة يتعدى طولها 35 وأيضا ولأول مرة قبل نهاية سنة 2024 سيتم استلام سفينة يتعدى طولها 42 متر بأجهزة متطورة للصيد على مستوى أعالي المياه الجزائرية وحتى الصيد في دولة موريتانيا [3].

---

[1] - السيد أحمد بداني، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، **"لقاء خاص مع وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية"**، في: https://youtu.be/SW2zpUAgZes?si=JFwHsIQr8wKZiec_، (لوحظ يوم 25 أفريل 2024، على الساعة 20:23).

[2] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **ibid,** P.4.

[3] - السيد أحمد بداني، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، **المرجع سابق الذكر**، في:

https://youtu.be/SW2zpUAgZes?si=JFwHsIQr8wKZiec_، (لوحظ يوم 25 أفريل، على الساعة 20:30).

❖ **في مجال إدارة واستغلال الصيد الحرفي والساحلي:** سيتم التركيز على النقاط التالية[1]:

- مواصلة الإصلاحات المتعلقة بطرق تشغيل وإدارة الموانئ من خلال استكمال إجراءات إنشاء وكالة جديدة للإدارة.
- إعادة فتح الصيد بالمرجان.
- استكمال حملات تقييم الموارد السمكية ضمن إطار التعاون الدولي مع الفاو والمنظمة الإقليمية للصيد في البحر الأبيض المتوسط التي بدأت من جويلية 2021.
- استكمال واعتماد مرسوم تنفيذ خطة إدارة وتخطيط الصيد الجزائري، والبدء في تشكيل اللجان القطاعية على مستوى الولايات للمصادقة وتنفيذ هذه الخطة.
- تعزيز الرقابة على سفن الصيد من خلال اعتماد مرسوم تنفيذي يتعلق بإنشاء نظام لمراقبة ومتابعة سفن الصيد عبر الأقمار الصناعية.
- تعزيز التشريعات لتطبيق العقوبات الصارمة المتعلقة بعدم الالتزام بحجم المنتجات السمكية التجارية وتوفير عقوبات ضد المهنيين الذين يلقون المنتجات السمكية في البحر أو على الأرض.

وفي هذا الخصوص، صرح وزير الصيد والمنتجات الصيدية السيد أحمد بداني أنه هناك تشبع من خلال عدد السفن بالنسبة للصيد الساحلي بوجود أكثر من 100 سفينة تتعدى 24 متر لاصطياد التونة الحمراء في المياه الساحلية، وأكد على وجود عمل بالتنسيق مع وزارة النقل بإقامة مخططات للرسو لإيجاد مساحات أخرى للسفن وتنظيمها والفصل بين الترفيهية والمخصصة للصيد. كما أشار السيد الوزير إلى نقطة مهمة جدا وهي رفع التجميد عن نشاط صيد المرجان خاصة في الولايات الشرقية، حيث تم توقيف هذا النشاط منذ سنة 2001 بسبب الاستغلال المفرط لهذه الثروة، ثم أقيمت دراسة تقييمية التي سمحت بإثبات وجود ثروة حقيقية يمكن استغلالها. حيث أن الخصوصية الطبيعية للمرجان تسمح بنمو 8 ملمتر سنويا يعني نمو بطيء جدا يعني بحدود 20 سنة كي يصبح طول المرجان في حدود 17 سنتمتر. والآن بعد مرور 20 سنة، تسعى وزارة الصيد والمنتجات الصيدية وبعد اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة (خاصة التكفل بالغواصين في حالة حدوث مخاطر) إلى رفع التجميد عن صيد المرجان وجلب

[1] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **ibid**, P.4.

الأجهزة التي تقوم بالعملية، حيث أن الاستغلال الأمثل لهذه الثروة تسمح بإدخال 160 مليون دج، وإدخال 12 مليار دج من عملية تحويل المرجان وبالتالي ثروة كبيرة في صالح الاقتصاد الجزائري[1].

❖ **في مجال بناء وإصلاح وصيانة السفن بقدرات وطنية لأسطول الصيد وتربية المائيات:** سيتم التركيز على ما يلي[2]:

- وضع إطار تنظيمي ينظم أنشطة بناء وإصلاح وصيانة السفن بقدرات وطنية من خلال إعداد دفاتر شروط تتعلق بها، وتعزيز الشراكة في هذا المجال مع الدول الرائدة المعروفة (كرواتيا، إيطاليا، تركيا، إسبانيا ...).
- تعزيز قدرات 44 ورشة عمل موجودة، ومرافقة 60 مشروعًا مسجلًا في هذه المجالات.
- مرافقة تجمع بناء وإصلاح السفن بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية.
- مرافقة وتشجيع تصنيع المحركات البحرية في الجزائر.
- وضع إطار تنظيمي مناسب لتطوير بناء السفن وصيانة أسطول الصيد.

صرح وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية أحمد بداني أن أسطول الصيد البحري كان بحوالي 2500 قارب وسفينة، والآن في 2024 يبلغ أكثر من 6000 سفينة صيد، كما أكد على قرار الترخيص باستيراد السفن الذي يدخل في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2023 الذي يسمح باستيراد السفن المصنوعة من الفولاذ أكثر من 40 متر، ولا تكون على حساب الإنتاج الوطني لأنه هناك صناعة محلية لهذه السفن التي تبقى من 15 إلى 30 يوم في البحار لاصطياد أكبر قدر ممكن مما يسمح بتعزيز الأسطول البحري[3].

❖ **في مجال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة وتصدير المنتجات السمكية:** سيتم التركيز على[4]:

---

[1] - السيد أحمد بداني، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، **مرجع سابق الذكر**، في:
https://youtu.be/SW2zpUAgZes?si=vfGqyMMWuPEhJ8TQ، (لوحظ يوم 25 أفريل، على الساعة 21:13).

[2] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **ibid**, P.4.

[3] - السيد أحمد بداني، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، **مرجع سابق الذكر**، في:
https://youtu.be/SW2zpUAgZes?si=vfGqyMMWuPEhJ8TQ، (لوحظ يوم 26 أفريل 2024، على الساعة 13:09).

[4]- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **ibid**, P P.4,5.

- دعم تحقيق 38 مشروعًا مبتكرًا ومشروعًا ناشئًا معتمد في مجالات الصيد وتربية المائيات وحماية البيئة البحرية.
- إنشاء 6 حاضنات تكنولوجية مرتبطة بالقطاع.
- دعم تنفيذ المشاريع الصغيرة مع الوكالة الوطنية لدعم وتطوير ريادة الأعمال.

فيما يتعلق بتصدير المنتجات السمكية، سيتم التركيز على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الناشئة والمشاريع المبتكرة في مجال تحويل وتصنيع المنتجات المستخرجة بشكل خاص من تربية المائيات في المياه العذبة، بالإضافة إلى تصنيع الموارد البيولوجية البحرية (الإسفنج، الخيار البحري، الشعاب المرجانية...) والأعشاب البحرية المستخدمة في الصناعة الدوائية.

وحسب تصريحات وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية السيد أحمد بداني وفق قانون المالية 2024، فإنه تم رصد امتيازات مالية للراغبين في الاستثمار في منتوج سمك البيلاتيا برصد 50 ألف دج لكل كيلوغرام وأيضا مرافقتهم والتكفل بالإنتاج، بسبب الطلب الكبير على هذا الأخير سوآءا لذوقه أو لسعره الذي يعتبر في متناول المواطنين ب 500 دج للكيلوغرام الواحد، كونه أيضا يتميز بالعديد من الفيتامينات أبرزها OMEGA 3. كما رصدت وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية دعما من خلال قروض من دون فوائد لصالح الصيادين الراغبين في تجديد السفن أو شراء شبكات الصيد التي تعتبر غالية جدا تصل إلى 500 مليون سنتيم والأجهزة تصل إلى حتى مليار سنتيم، وأن الدولة الجزائرية هي من ستقوم بدفع هذه الفوائد دعما للصيادين[1].

❖ **في مجال تنظيم سوق المنتجات السمكية:** سيتم التركيز على ما يلي[2]:

- إعداد تشخيص مفصل لسوق منتجات الصيد والاستزراع المائي بالتنسيق مع القطاعات المعنية.
- وضع آلية اقتصادية للتنظيم خلال فترات انخفاض الإنتاج (الاستبدال بالإنتاج الإستزراعي والمنتجات المستخرجة من الصيد في أعالي البحار، اللجوء إلى الاستيرادات الإضافية.
- دمج بيع منتجات الصيد وتربية المائيات على الأقل في ثلاثة أسواق جملة (شرق، غرب، وسط).

[1] - السيد أحمد بداني، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، **مرجع سابق الذكر**، في:
https://youtu.be/SW2zpUAgZes?si=vfGqyMMWuPEhJ8TQ، (لوحظ يوم 26 أفريل 2024، على الساعة 13:34).

[2] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique**, ibid**, P. 5.

- دعم إنشاء محلات الأسماك ونقاط البيع في المدن الكبرى.
- تنظيم نشاط وكلاء المنتجات السمكية من خلال نشر مرسوم تنفيذي يتعلق بعملهم.
- إنشاء سلسلة توزيع لوجستية تعتمد على المشاريع الصغيرة والمشاريع الناشئة لإنشاء شبكة وطنية للتوزيع.

أكد السيد أحمد بداني وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية أن الجزائر تلجأ إلى الاستيراد لضبط السوق وضبط الأسعار وتغطية النقص ولو جزئيا، فمثلا ومن أجل بيع السردين ب 400 أو 500 دج يجب إنتاج 6000 طن شهريا، لكن وبسبب سوء الأحوال الجوية وغيرها من الظروف التي تؤدي إلى انخفاض نسبة الإنتاج إلى 2000 طن شهريا، وبالتالي حاولت الجزائر استيراد كمية حوالي 200 طن من أجل توفير منتوج السردين طول السنة وبأسعار معقولة. وأشار السيد الوزير أن الاستيراد حلا مؤقتا يكون فقط خلال فترات سوء الأحوال الجوية بسبب عدم خروج السفن البحرية، حيث أشار إلى أن الاستيراد سوف يتوقف في شهر ماي 2024 بسبب دخول منتوج وطني بعد تحسن الظروف المناخية وبالتالي ستكون هناك خرجات للسفن[1].

❖ **في مجال تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمحترفين في مجال الصيد وتربية المائيات[2]:**

- إعداد نظام خاص لصيادي الأسماك ومربي الأحياء المائية.
- مراجعة المرسوم التنفيذي المتعلق بتنظيم وظائف ومهام الغرفة الجزائرية للصيد وتربية المائيات.
- تسهيل إجراءات الحصول على المعدات الحساسة والاستحواذ عليها واستغلالها بالتنسيق مع القطاعات المعنية.

- تشغيل صندوق الدعم المتعلق بتطوير الصيد وتربية المائيات من خلال: الدعم غير المباشر لأنشطة الصيد والاستزراع المائي ومنح 2400 شهادة للشباب البحارة الذين استفادوا من التدريب في الموقع خلال الفصل الثاني من العام الدراسي 2020-2021.

[1] - السيد أحمد بداني، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، **مرجع سابق الذكر**، في:
https://youtu.be/SW2zpUAgZes?si=vfGqyMMWuPEhJ8TQ، (لوحظ يوم 26 أفريل 2024، على الساعة 14:23).

[2] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **ibid**, P. 5.

حسب تصريحات وزير السيد أحمد بداني، فإن وسائل الصيد ناقصة وغالية مما دفع إلى وضع مشروع لتنمية الصناعة المحلية وهنا نشهد في نقص بعض المنتجات على المستوى المحلي مما يستلزم استيرادها، وبالتالي تعمل وزارة الصيد والمنتجات الصيدية على تنظيم عملية الاستيراد ليجد الصياد هذا المنتوج والعتاد بأسعار معقولة لتساعده على الرفع من إنتاجه الوطني. كما أكد الوزير على تسجيل أكثر من 12 ألف عملية تكوين على مستوى مختلف مدارس التكوين الموجودة على المستوى الوطني[1].

❖ في مجال التحول الرقمي للقطاع: وسيتم التركيز على[2]:

- نشر منصة لمتابعة وإدارة الاستثمارات.
- تسهيل الإجراءات الإدارية.
- نشر تطبيقات لمتابعة مشاريع الاستثمار.

أغلب السفن الموجودة يتعدى سنها 20 و25 سنة مما يستلزم تجديده وعصرنة الأجهزة الموجودة على مستوى هذه السفن مما يؤدي حتما إلى تحسين الإنتاج[3].

2) في المدى المتوسط (2022-2024).

❖ **في مجال تربية المائيات:** من خلال[4]:

- دعم تنفيذ المشاريع التالية:

✓ مشروع استثماري خاص في تربية الأسماك البحرية على نطاق واسع، بالإضافة إلى 4 مشاريع لتربية الجمبري.

✓ مشاريع استثمارية جديدة في مجال تربية الرخويات.

✓ مزارع لتسمين التونة الحمراء.

✓ مفرخه بحرية بقدرة إنتاج تصل إلى 20 مليون يرقة سنويًا (تلبي 40% من الاحتياجات الحالية).

- إعادة تنشيط المحطة التجريبية البحرية في بوسماعيل.

---

[1] - السيد أحمد بداني، وزير الصيد والمنتجات الصيدية، **مرجع سابق الذكر**، في:
https://youtu.be/SW2zpUAgZes?si=vfGqyMMWuPEhJ8TQ، (لوحظ يوم 26 أفريل 2024، على الساعة 16:12).

[2]- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **ibid**, P.6.

[3] - السيد أحمد بداني، وزير الصيد والمنتجات الصيدية، **مرجع سابق الذكر**، في:
https://youtu.be/SW2zpUAgZes?si=vfGqyMMWuPEhJ8TQ، (لوحظ يوم 26 أفريل 2024، على الساعة 17:12).

[4] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **ibid,** P.6.

- تعزيز صناعة تربية الجمبري البحري، من خلال استغلال وتحسين مزرعة الجمبري التجريبية في البرج (ولاية سكيكدة) التي تم تنفيذها في إطار التعاون الجزائري-الكوري.
- تعزيز عروض التدريب في مجال تربية الأسماك (عامل تربية أسماك، تقني، وتقني سامي في تربية الأسماك)، من خلال تعزيز المكتسبات العملية في البيئات المهنية.
- تعزيز صناعة الأقفاص العائمة محليًا (إنشاء مزرعة مع أقفاص مصنوعة محليًا).
- إعادة تنشيط خمس محطات تجريبية تابعة للمركز الوطني للبحث والتطوير في الصيد وتربية الأسماك، من خلال: اقتناء معدات علمية من خلال الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ودعم الخريجين الشباب من التعليم العالي والتكوين المتخصصين في مجال الصيد وتربية الأسماك لتنفيذ مشاريعهم الإبداعية والمبتكرة لصالح المركز الوطني للبحث والتطوير في الصيد وتربية الأسماك.

❖ **تطوير تربية الأسماك في المياه العذبة القارية والصحراوية:** من خلال[1]:

- دعم تنفيذ 31 مشروعًا لتربية الأسماك في المياه العذبة على نطاق تجاري، بما في ذلك إطلاق أربعة مشاريع مبتكرة.
- إعادة تنشيط ودعم الاستثمار الخاص في تربية الأسماك في الأحواض القارية من خلال: دعم تنفيذ مشروع تربية الأسماك في الأحواض القارية في بوقايس (ولاية بشار) في إطار التعاون الجزائري-المصري، ووضع نماذج اقتصادية نموذجية لتربية الأسماك في المياه العذبة على نطاق تجاري.
- تعزيز تربية الأسماك في المناطق الصحراوية.

❖ **تعزيز استغلال الأسماك في البحيرات والسدود:** من خلال[2]:

- تحسين استغلال السدود من خلال تنفيذ مشروعين لتربية الأسماك في الأقفاص (100 طن).
- دعم وكالة السدود والنقل في استغلال شركتها الفرعية للصيد القاري.
- تفريخ 30 سدًا بـ 5 ملايين يرقة.
- تفريخ 600 حوض للمزارعين في إطار دمج تربية الأسماك في الزراعة.

[1] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **ibid**, P.6.
[2] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **op.cit,** P. 6.

- تعزيز استغلال الأنقليس في مصبات الأنهار والسدود، من خلال وضع خطة لإدارة هذا النوع وإعادة التفاوض على الحصة المخصصة للجزائر.
- تطوير وتعزيز الصيد القاري في السّدود لإنتاج سنوي يتجاوز 3500 طن.

❖ **في مجال تطوير صيد الأسماك في أعالي البحار:** سيتم التركيز على دعم إنشاء أسطول مخصص لممارسة هذا النشاط وتوسيعه. وهذا سيسمح في المستقبل باستغلال مناطق صيد جديدة وتحسين تزويد السوق الوطني بمنتجات الأسماك الإضافية بمقدار 16.000 طن من خلال[1]:

- إجراء حملة في عرض البحر (أكثر من 2000 متر عمق) في إطار التعاون القطاعي مع وزارة الدفاع الوطني.
- مواصلة الاستكشاف وتوقيع اتفاقيات ثنائية مع البلدان المحددة التي قد تمنح تراخيص صيد (السودان، موريتانيا، غينيا بيساو، موزمبيق، أنغولا، سيشل، مدغشقر، جيبوتي...).
- تكييف وتطبيق برامج التدريب لتشكيل طواقم صيد جزائرية متخصصة في صيد الأسماك في عرض البحر.
- استلام 20 قارب صيد في عرض البحر.
- إطلاق التدريب الإضافي لمنح شهادات الأمان البحري الأساسية لأكثر من 3000 بحار، مع التركيز على تدريب الضباط الذين يعملون في مناطق السيادة الدولية.
- منح شهادات الكفاءة وشهادات القدرة على الملاحة لصيادي الأسماك الذين يعملون على متن سفن طولها أكثر من 24 مترًا، وخاصة صيادي التونة الحمراء المشاركين في حملة صيد التونة الحمراء.

ولمواجهة الطلب المتزايد على البروتينات السمكية في السوق الوطني الجزائري ونقص العرض من الصيد الساحلي خاصة خلال فصل الشتاء (من جانفي إلى جوان)، أصبح من الضروري على الحكومة الجزائرية البحث عن مصادر جديدة للإمداد، إذ يمكن تحقيق ذلك من خلال استغلال مناطق الصيد في أعالي البحار خاصة بالنظر إلى الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة النشاط السيدي

[1] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **ibid,** P.7.

وإنشاء مصانع لتحويل الأسماك إلى توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة مما يساعد في تحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين[1].

❖ **في مجال إدارة واستغلال الصيد الساحلي والحرفي للأسماك:** الهدف المتوقع خلال هذه المرحلة هو الحفاظ على إنتاج متوسط لصيد الأسماك البحرية بمقدار 100.000 طن في السنة في إطار إدارة مستدامة للموارد السمكية، أما بالنسبة لتطوير وتعزيز صيد الأسماك الساحلي والحرفي فسيتم التركيز على[2]:

- تنفيذ دراسة حول خطة تخطيط وإدارة صيد الأسماك الجزائرية وإطلاق 14 خطة للولايات الساحلية.
- اقتناء غواصة تحكم عن بعد في إطار التعاون الدولي مع الفاو والمنظمة الدولية للصيد البحري لتنفيذ برنامج البحث عن الشعب المرجانية الحمراء.
- وضع برنامج تدريب بالتعاون مع وزارة التكوين والتعليم المهنيين لتحويل وتقييم الشعب المرجانية الحمراء.
- تحسين ظروف الرسو (مواقع الإرساء) وتعزيز القدرة الاستيعابية للصيد الحرفي في المناطق الساحلية النائية من البلاد.
- نشر القرار التنفيذي المتعلق بممارسة الصيد الحرفي وتنظيم ممارسة الصيد الترفيهي.
- دمج الشباب الذين ينحدرون من المجتمعات الساحلية النائية، مع التركيز الخاص على المرأة الريفية من خلال تنظيم دورات تدريبية قصيرة لتحسين مهاراتهم في تجميع وإصلاح أدوات الصيد.
- تشكيل وتدريب الرماة التقليديين من خلال فتح مسارات تدريبية جديدة للرماة والمدربين الرماة في النظام التدريبي القطاعي، مما يسمح بالحفاظ على هذه المهنة التقليدية ودمجها في الاقتصاد الاجتماعي.
- وضع إطار تنظيمي للتحقق من الخبرة والمهارات المهنية لـ 1600 صياد بحري غير حاصلين على شهادات ولكن لديهم مهارات في مجال صيد الأسماك.
- إعادة تنشيط برنامج الاستثمار الذي تنفذه شركة إدارة موانئ الصيد، وخاصة في أهم موانئ الصيد (بوزجار، بني صاف، غزاوت، وهران، الجزائر، والميناء الجديد للقالة).

---

[1] - معلومات مقدمة من مقر وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية، **تعزيز وتطوير الصيد الكبير وصناعة التحويل**، الجزائر العاصمة، (تاريخ الإطلاع: يوم 16 ماي 2024، على الساعة: 23:21).

[2] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique**, ibid**, P.7.

- تنفيذ حملات تقييم للموارد المرجانية في نهاية كل عام في مناطق الاستغلال لضمان استدامة هذه الثورة.
- الانتهاء من خطة الإدارة الوطنية الخاصة لاستغلال الأنقليس التي تم وضعها مسبقًا لمواقع الاستغلال في القالة.
- وضع خطة إدارة خاصة لاستغلال الخيار البحري.
- تعزيز وتكييف نظام الرقابة والتفتيش على صيد التونة الحمراء وسياف البحر وفقًا لتوصيات المنظمات الدولية.

❖ **بالنسبة لتطوير الإحصاءات والتحول الرقمي:** سيتم التركيز بشكل خاص على تعزيز شبكة جمع المعلومات الإحصائية الوطنية المتعلقة بالقطاع (نظام المعلومات السمكية وفقًا للمعايير الدولية) من خلال[1]:

- تعزيز وتحسين قدرات وإمكانيات الخدمات الإحصائية على المستوى المركزي والمحلي.
- برمجة استطلاعات اقتصادية خاصة بشكل دوري (استطلاع استهلاك الأسر للمنتجات السمكية واستطلاع تسويق وتوزيع منتجات الصيد وتربية المائيات واستطلاع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمحترفين في الصيد وتربية المائيات).

بالإضافة إلى ذلك، سيتم إجراء تحول رقمي لتحسين التنظيم والشفافية في إدارة القطاع من خلال:

- تعزيز وتوسيع الشبكة الحالية لتشمل جميع الخدمات الخارجية التابعة للوزارة.
- تحديث الطرق الرقمية للعمل لتسهيل الإجراءات الإدارية على المستوى المحلي والمركزي.
- إنشاء منصة رقمية لتسويق منتجات الصيد وتربية المائيات وإنشاء مراقبة للإنتاج السمكي، من خلال التنسيق مع الخدمات الإحصائية لتحقيق هذه المنصة مع وصول مصرح به للقطاعات الشريكة وسوق (مراقبة) الأسعار الأسبوعية وتغذية هذه المنصة من بيانات الجمع على المستوى المحلي.
- تطوير التحول الرقمي للإدارة المركزية والخدمات الخارجية التابعة لها في إطار مكافحة الممارسات البيروقراطية.

❖ **بالنسبة للرقابة على أنشطة الصيد وتربية المائيات:** سيتم تنفيذ الإجراءات التالية[2]:

[1] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **ibid**, P.8.
[2] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **ibid**, P.9.

- تعميم تركيب أجهزة على سفن الصيد وإنشاء خلية مركزية وخلايا محلية لمتابعة ومراقبة سفن الصيد مع توظيف وتدريب المشغلين في مركز مراقبة الصيد.
- إنشاء وتغذية قاعدة بيانات حول الحوادث البحرية.
- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الصيد غير القانوني.

❖ **بالنسبة لحماية البيئة:** سيتم تنفيذ الإجراءات التالية[1]:

- مكافحة النفايات الصلبة والسائلة الناتجة عن تفريغ سفن الصيد من خلال إنشاء شركات لإدارة النفايات في الموانئ (ستتم إنشاء 6 شركات على الأقل).
- مكافحة ظاهرة الشباك المفقودة أو المهجورة أو المرمية.
- تنفيذ عمليات استعادة الشباك بنسبة 10% سنويًا بالتعاون مع الأندية وجمعيات الغوص البحري.
- إستكشاف إمكانية وضع علامات على معدات الصيد لضمان التتبع وتسهيل استعادتها في حالة الفقدان.

❖ **بالنسبة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في الصيد وتربية المائيات:** سيتم تنفيذ الإجراءات التالية[2]:

- مواصلة التعامل مع مخاوف المحترفين في الصيد فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي والطب والعمل من خلال:

✓ توسيع تغطية الضمان الاجتماعي لتشمل جميع صيادي الأسماك (حاليًا 27.000 مؤمن على أكثر من 61.000 مسجل بحري).

✓ مواصلة التعاون مع CNAS لتصفية الديون المتعلقة بزيادات الاشتراكات الناتجة عن عدم الدفع.

✓ توسيع شبكة المراكز الصحية لتشمل جميع موانئ الصيد.

- تعزيز الجمعيات المهنية لصيد الأسماك التقليدي والساحلي في كل الموانئ.
- تكييف التشريعات المتعلقة بالحصول على واستغلال المعدات الحساسة مع خصوصيات ممارسة الصيد من خلال التشاور مع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

تقييم إستراتيجية سياسة الصيد البحري وتربية المائيات لضمان الأمن الغذائي.

[1] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **ibid**, P.9.

[2] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique**, op.cit**, P.9.

يعكس البرنامج رؤية طموحة لتطوير القطاع السمكي في الجزائر بما في ذلك زيادة الإنتاج الوطني وتحسين جودته، حيث أن هذه الرؤية تتطلب تحولًا إستراتيجيًا في النموذج الحالي للإنتاج السمكي وتحسين الكفاءة والتكنولوجيا. فمن الأولويات التي تركز عليها الحكومة الجزائرية كثيرا هي تحسين البنية التحتية والموارد البشرية والمالية للقطاع وتنظيم وتطوير الصيد الساحلي وفي أعالي البحار وتطوير تربية المائيات وتحسين الإدارة والرقابة وعصرنة القطاع، ومن خلال تصريحات وزير السيد البحري والمنتجات الصيدية السيد أحمد بداني نستنتج أنه تمت تسجيل بعض التحسينات الملحوظة على القطاع مثل تحسين البنية التحتية والموارد البشرية والمالية لقطاع الصيد، أيضا تنفيذ برامج تدريب وتكوين للصيادين والمربين، والسعي الدائم والمستمر لتطوير الصيد البحري وتربية المائيات. إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض التحديات التي قد تكون عائقا أمام الرغبة السياسية الواضحة في تطوير القطاع، ومن أهم هذه التحديات حسب ما ورد في الإستراتيجية الوطنية الاعتماد على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي في ظل الظروف الجوية السيئة وتأثيرها على الإنتاج، القيود المالية والتمويلية وقدم القوانين والتشريعات الخاصة بالصيد وتربية المائيات. ومن خلال ما سبق نستنتج أنه تم تحقيق تقدم ملحوظ في تطوير قطاع الصيد والمنتجات البحرية في الجزائر إلا أنه لا يزال هناك تحديات كبيرة تواجه القطاع وتتطلب تدابير إضافية، حيث يجب الاستمرار في تطوير البنية التحتية والموارد البشرية والمالية وتحسين الإدارة والرقابة ورقمنة القطاع، كما يجب أيضا تنفيذ إصلاحات قانونية لتحسين الإطار التشريعي وتعزيز الاستثمار في الإستزراع السمكي البحري والقاري وتنظيم الإستيراد لتلبية الطلب المحلي، كذلك يجب تعزيز البحث والتطوير في القطاع وتعزيز التعاون الدولي في مجال الصيد وتربية المائيات والشفافية والمساءلة في القطاع. بالإضافة إلى ذلك يتوجب تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص.

- **المطلب الثالث: إستراتيجية سياسة الصناعات الغذائية لضمان الأمن الغذائي.**

لجأت الجزائر لوضع أسس جديدة للنمو الاقتصادي بعد انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية بهدف تنشيط باقي القطاعات والرفع من مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي. فأعلن الوزير الأول السابق عبد المالك سلال في سنة 2016 عن برنامج النمو الاقتصادي الجديد في سنة 2016 آفاق 2030، الذي يتمحور على جوانب وتدابير إجرائية واستعجالية قصد معالجة الاختلالات والعجز في الميزانية من أجل الوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات، يميزه التنوع والاستقرار والاستدامة التنموية.

❖ **الإجراءات المتخذة لتطوير الصناعات الغذائية في إطار نموذج النمو الاقتصادي.**

يعتبر تطوير الصناعات الغذائية من أهم مؤشرات نجاعة السياسات المتخذة للقطاع الزراعي والصناعي ومن أهم العوامل المحفزة للاستثمار في هذا القطاع، وتمثل الصناعات الغذائية سوقا ب 14 مليار دولار بحيث تحتل المرتبة الثانية بعد المحروقات وتمثل أيضا 25% من المشاريع الاستثمارية الوطنية في عام 2023[1]. إن التدابير المتخذة لتطوير فرع الصناعات الغذائية في إطار سياسة التنويع الاقتصادي تعد مزيج ما بين التدابير المتخذة لعصرنة القطاع الفلاحي من جهة قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات وتسريع وتيرتها خارج المحروقات، ومن جهة أخرى توسيع القطاع الصناعي وعصرنته في إطار تنمية النشاطات المنتجة[2]. وعلى هذا الأساس يجب أن يستهدف تحسين الإنتاجية العامة النقاط التالية:

1) تسهيل إجراءات تصدير الصناعات الزراعية الغذائية إلى الأسواق الدولية:

واجهت الجزائر تحديات كبيرة في تحقيق التوازن في التجارة الخارجية حيث شهد معدل الواردات نمواً سريعاً مقارنة بالصادرات، مما يجعل من الضروري التركيز على تعزيز الصادرات خارج قطاع النفط وبالأخص في القطاع الزراعي الغذائي. وذلك ما يتطلب ذلك إجراء تعديلات في السياسات التنظيمية والتمويلية المرافقة لعمليات التصدير، ويمكن أن يلعب المخطط الاستراتيجي لتطوير إدارة الجمارك دوراً هاماً في هذا السياق من خلال تقديم الدعم والامتيازات للمتعاملين الاقتصاديين في قطاع الصناعات الزراعية الغذائية، مما يعزز فرص الصادرات ويساهم في تحقيق التوازنات التجارية بشكل مستدام[3].

2) تحفيز المقاولاتية في فرع الصناعات الغذائية:

أبدت الدولة إرادة قوية في النموذج الاقتصادي الجديد للنمو لمواجهة مختلف معوقات المقاولاتية، وتسهيل عملية إنشاء المؤسسات في القطاعات وفروع الإنتاج الديناميكية ومن ذلك فرع الصناعات الزراعية الغذائية وذلك من خلال[4]:

---

[1] - زولا سومر،" 14 مليار دولار القيمة السوقية للصناعات الغذائية في الجزائر"، في: https://www.el-massa.com/dz/، (تاريخ الإطلاع: يوم 16 ماي 2024، على الساعة 12:12).

[2] - وسيلة شكيرو، عمر غزازي، "استراتيجية تطوير القطاع الزراعي –فرع الصناعات الغذائية- في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد"، مجلة **Revue des réformes économiques et intégration en économie mondiale**، العدد 14، (2020)، ص. 236.

[3]- مصطفى بوعموش، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 81، 82.

[4]- ذهبية لطرش، شافية كتاف، "تحديات تطوير الصناعات الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016 -2030"، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، المجلد 8، (2017)، ص. 196.

- إضفاء التغيير على الطابع المؤسسي من خلال استعراض حالة وتكوين لجنة ممارسة الأعمال وضمها لممثلي الحكومة والقطاع الخاص، إضافة إلى الباحثين والاستشاريين، وهو ما يجعلها تتسم بالدقة العلمية والرؤية الأوسع لعملية التنمية الاقتصادية.
- مواصلة الجهود المتعلقة بإزالة الإجراءات ذات القيمة المضافة الضعيفة بهدف تسريع إنشاء المؤسسات، وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية والعمل على تسهيلها لتخفيض تكاليف المعاملات إلى أقصى حد ممكن.
- العمل على تسهيل إجراءات إنشاء وانطلاق المؤسسات وذلك بوضع تدابير متعلقة بإنشاء حاضنات الأعمال وفقا لمتطلبات محددة تتماشى مع هذه البنية التحتية، لا سيما من حيث مرونة التشغيل ورفع بعض العوائق الإجرائية التي تواجه أصحاب المشاريع عند بدء النشاط خاصة في مجال توطين الشركات، وذلك من خلال تشجيع المؤسسات العمومية لا سيما الوكالات الموضوعة تحت وصاية الوزارات على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص ووكالات دعم المشاريع الصغيرة.

3) تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه:

إن عملية تنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيز الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية، تتم من خلال إيجاد مخطط للتموقع وإعادة انتشار الأنشطة الصناعية عبر التراب الوطني في إطار مخطط لتهيئة الإقليم الوطني، تماشيا مع احتياجات الاقتصاد المحلي والوطني والسياسة الصناعية، ويتطلب ذلك: إعادة النظر في حوكمة العقار الصناعي من خلال إعادة توزيع المهام بين وزارة الصناعة ومختلف الهيئات المعنية بالإشراف على العقار الصناعي، وتجميع الأراضي والعقارات الصناعية وجعلها تحت سلطة هيئة واحدة وهي الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري، لأن دخول الكثير من المؤسسات التابعة لهيئات أخرى في مسألة تنظيم العقار أدت إلى تشتيت وتفتيت صنع القرار، وأدى غياب آليات التنسيق إلى تنظيم عشوائي للعقار الصناعي والزراعي، مع ضرورة إحداث تكامل بين الأقطاب والحظائر التكنولوجية والجامعات[1].

4) إنجاز مناطق صناعية جديدة، وتطوير وإنشاء مناطق للنشاط وإعادة تأهيل المواقع الاقتصادية[2].

5) منح الأولوية والدعم الضروريين لنشاطات تثمين الموارد الطبيعية التي تشجع الإدماج وبروز الفروع التي تستعمل المزايا المقارنة في مجال الطاقة والموارد الطبيعية، والعمل على مكافحة التجارة الموازية وتعزيز

[1] - ذهبية لطرش، شافية كتاف، **مرجع سابق الذكر**، ص. 187.

[2] - مصطفى بوعموش، **مرجع سابق الذكر**، ص. 83.

شبكات التوزيع من خلال إنجاز 1000 منشأة تجارية وثماني أسواق جملة للخضر والفواكه ذات أهمية محلية ووطنية[1].

6) تعزيز مسار الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص الوطني والأجنبي كإجراء كفيل بتحقيق تنوع القاعدة الصناعية الوطنية وإعادة توقع المؤسسة في التصنيع والعمل على إعادة النظر في القطاع الصناعي الخاص، والقيام بإعادة توزيعه الإستراتيجي من خلال تنصيب مجموعات صناعية ناجعة وتنافسية في القطاعات الواعدة[2].

[1]- مصطفى بوعموش، **مرجع سابق الذكر**، ص. 83.

[2]- وسيلة شكيرو، عمر غزازي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 237.

المبحث الثاني: الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي.

لابد أن تصنيف الفاو للجزائر في المرتبة الأولى إفريقيا وبين الأوائل عربيا وفي الخانة الخضراء في الأمن الغذائي لم يكن وليد الصدفة، بل نتيجة لأعوام من العمل والجدية والتفاني في تنفيذ سياسات عديدة ووضع إستراتيجيات مدروسة لتحقيق هدف واحد وهو العيش الكريم للمواطن الجزائري. وبالرغم من أن الجزائر لم تحقق بعد أمنها الغذائي الكامل إلا أنها تعتبر في الطريق الصحيح وهذا ما ظهر لنا من خلال دراستنا لواقع الأمن الغذائي والإستراتيجيات التي وضعتها الجزائر والتي بدأت في نيل ثمارها على الرغم من التحديات الكثيرة التي واجهت ولا تزال تواجه الحكومة الحالية منذ جائحة كورونا إلى يومنا هذا. وبعد أن درسنا بالتدقيق البرامج التي وضعتها الجزائر وهي بدون شك جزء من الجهود المبذولة في هذا السياق، سنتطرق في هذا المبحث إلى الجهود الوطنية بما في ذلك التعاونيات التي تجمع بين المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية محليا، أيضا الجهود الدولية وهنا نقصد الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة مع العديد من الدول في إطار تعزيز الأمن الغذائي للجزائر، ثم سيتم تقديم خيارات تحسين هذا الأخير وسبل ضمانه واستدامته.

- **المطلب الأول: الجهود الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي.**

تبرز جهود الدولة الجزائرية على الصعيد الوطني في مجالات متعددة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الرفاهية للمواطنين، حيث تتضمن هذه الجهود مبادرات في مختلف القطاعات. بدايةً، تسعى الجزائر إلى تنويع اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد الكلي على النفط والغاز، من خلال تطوير الصناعات التحويلية، الفلاحة، وقطاع الصيد البحري وتربية المائيات. كما تولي الدولة اهتماما كبيرًا لتحسين البنية التحتية وتوفير فرص العمل للشباب ومكافحة الفقر والتهميش. إضافةً إلى ذلك، تبذل الجزائر جهودًا ملموسة لحماية البيئة وتعزيز الاستدامة البيئية، من خلال تنفيذ مشاريع لإعادة تأهيل المناطق المتضررة، وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة. وهذا ما يبرز في مختلف التعاون بين مختلف المؤسسات الوطنية[1]:

- **تعاون مع وزارة الطاقة:** تم توقيع اتفاقية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الطاقة لتعزيز استخدام الطاقات المتجددة في القطاع الزراعي، بما في ذلك توفير الطاقة اللازمة للري والتخزين والتجهيزات الزراعية.

[1] - معلومات مقدمة من مقر وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر العاصمة.

- **تعاون مع وزارة الصناعة:** تم توقيع اتفاقية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الصناعة لتعزيز التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي، بما في ذلك تطوير صناعة الأغذية والمنتجات الزراعية.
- **تعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:** في مقابلة مع المدير الفرعي لمديرية الزراعات الواسعة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الذي أكد أنه مؤخرا في سبتمبر 2023، تم إنشاء لجنة وزارية على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل وضع خارطة طريق وللآن في طور المرافقة بين باحثون في وزارة الفلاحة وأساتذة في المدرسة الوطنية العليا للفلاحة، حيث تقوم بتنفيذها عن طريق خرجات ميدانية لمرافقة الفلاحين عن قريب فيما يخص متابعة المسار التقني لزراعة الحبوب كلجنة على مستوى كل ولاية مكونة من إطارات في وزارة الفلاحة وأساتذة[1].
- **تعاون مع وزارة البيئة:** تم توقيع اتفاقية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة البيئة لتعزيز حماية البيئة والتنمية المستدامة في القطاع الزراعي، بما في ذلك تطوير الزراعة العضوية والاستدامة البيئية في الإنتاج الزراعي. كما تم توقيع اتفاقية بين وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية ووزارة البيئة لتحسين وتعزيز مراقبة جودة الأوساط المائية وحالتها الإيكولوجية الجيدة، للحفاظ على النظم الإيكولوجية المائية البحرية والساحلية واستغلال مواردها البيولوجية بطريقة مستدامة[2].
- **تعاون مع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:** تم توقيع اتفاقية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي لتعزيز التنمية الاجتماعية في المناطق الريفية، بما في ذلك توفير فرص العمل والتدريب والتأهيل للشباب والنساء في القطاع الزراعي.
- **تعاون مع الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة:** في إطار إدراج مجالات تخص القطاع الفلاحي لفائدة المؤسسات المصغرة وحاملي المشاريع، وتتمثل هذه المجالات في تدعيم نشاطات النقل للحبوب والمواد الفلاحية الإستراتيجية من طرف المؤسسات المصغرة الناشطة في مجال النقل، وتشجيع مشاريع إنجاز هياكل التخزين من طرف المؤسسات العمومية بمشاركة المؤسسات المصغرة[3].

[1] - مقابلة مباشرة مع المدير الفرعي لمديرية الزراعات الواسعة، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (يوم 28 أفريل على الساعة 14:15).

[2] - الموقع الرسمي لوزارة البيئة والطاقات المتجددة، في: https://www.me.gov.dz/، (تاريخ الإطلاع: يوم 15 ماي 2024، على الساعة 19:23).

[3]- الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **اتفاقية إطار للتعاون والشراكة في مجال ترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية**، في: https://madr.gov.dz/2021/0، (تاريخ الإطلاع: يوم 15 ماي 2024، على الساعة 19:43).

- **تعاون مع وزارة المالية:** حيث ترأس وزير المالية السيد لعزيز فايد برفقة وزير الفلاحة والتنمية الريفية السيد يوسف شرفة يوم الأحد 3 مارس 2024 بمقر وزارة المالية اجتماعا تشاوريا يهدف إلى تحديد وإزاحة المعوقات المرتبطة بتنفيذ وتمويل برامج الاستثمار في القطاع الفلاحي[1].
- **تعاون وزارة الصيد والمنتجات الصيدية مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية:** أولا لابد أن نشير إلى أن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية كانت وزارة واحدة تحت إثم "وزارة الفلاحة، التنمية الريفية والصيد البحري" قبل أن ينفصلا سنة 2020. والآن هناك تعاون في إطار قانون المالية 2020 لنقل صندوق دعم تنمية الصيد والاستزراع السمكي من وزارة الفلاحة إلى وزارة الصيد. حيث أن مشاريع تربية المائيات مدمجة مع الفلاحة على غرار الجمبري والتلابيا فتم إحصاء ما يفوق 100 ألف حوض للسقي، كما أن عملية تربية الأسماك تعتبر مفيدة للفلاحة من خلال استعمال مياهها كأسمدة طبيعية للسقي لتضيف حدود 20% إلى 30% في مردودية المحاصيل الزراعية وتقضي على الأمراض مقارنة باستعمال الأدوية مما يعتبر مدخول إضافي للفلاح[2].
- **وزارة الصيد والمنتجات الصيدية ووزارة الشؤون الخارجية:** تعاون في استكشاف الفرص المتاحة في بعض الدول للحصول على تراخيص استغلال الصيد في أعالي البحار والتفاوض لزيادة الحصة المخصصة للجزائر فيما يتعلق بالتونة الحمراء والأسد البحري والأنقليس[3].
- **وزارة الصيد والمنتجات الصيدية ووزارة النقل:** تعاون في إقامة مخططات للرسو لإيجاد مساحات أخرى للسفن وتنظيمها والفصل بين الترفيهية والمخصصة للصيد[4].
- **التعاون مع المؤسسات الاقتصادية:** تعاون في إنشاء حاضنات الأعمال وتطوير وإنشاء مناطق للنشاط وإعادة تأهيل المواقع الاقتصادية، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص ووكالات دعم المشاريع الصغيرة، أيضا في تحفيز الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية وتنويع الاقتصاد الجزائري. وكذلك في إنجاز مناطق صناعية جديدة وتطوير وإنشاء مناطق للنشاط وإعادة تأهيل المواقع الاقتصادية. والتعاون في منح الأولوية والدعم الضروريين لنشاطات تثمين الموارد الطبيعية ومكافحة التجارة الموازية وتعزيز

---

[1]- اجتماع وزاري مشترك حول تمويل قطاع الفلاحة، في: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/41599، (تاريخ الإطلاع: 15 ماي 2024، على الساعة 19:56).

[2]- السيد أحمد بداني، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، **مرجع سابق الذكر**، في:

https://youtu.be/SW2zpUAgZes?si=RG6tE5U0IMK_owZP، (تاريخ الإطلاع: يوم 25 أفريل 2024، على الساعة 20:23).

[3] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **ibid**, P.4.

[4] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **op.cit**, P.4.

شبكات التوزيع[1]. حيث تم إمضاء اتفاقية إطار بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في 4 ديسمبر 2023 بهدف تعميم تمويل المشاريع الفلاحية من طرف ممثلي الساحة البنكية وفقا لتوجيهات السلطات العمومية[2].

- **تعاون في تعزيز مسار الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص:** لتحقيق تنوع القاعدة الصناعية الوطنية وإعادة تموقع المؤسسة في التصنيع. تعاون في إنجاز 1000 منشأة تجارية وثماني أسواق جملة للخضر والفواكه ذات أهمية محلية ووطنية. تعاون في تعزيز الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية وتنويع الاقتصاد الجزائري. تعاون في تحقيق توازن في التجارة الخارجية وتعزيز الصادرات خارج قطاع النفط وبالأخص في القطاع الزراعي الغذائي. تعاون في تحسين الإنتاجية العامة وتنويع الصادرات وتسريع وتيرتها خارج المحروقات. تعاون في تطوير البنية التحتية والموارد البشرية والمالية وتحسين الإدارة والرقابة ورقمنة القطاع. تعاون في تنفيذ إصلاحات قانونية لتحسين الإطار التشريعي وتعزيز الاستثمار في الاستزراع السمكي البحري والقاري وتنظيم الاستيراد لتلبية الطلب المحلي[3].

كما تم **تأسيس البنك الوطني للبذور** طبقا لتوجيهات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، حيث تم تدشينه يوم 11 أوت 2022 بمقر المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها بالجزائر العاصمة من طرف السيد الوزير الأول كوسيلة مهمة جدا من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي الطبيعي وخاصة في ظل الأزمات التي تشهدها الأسواق العالمية، حيث أن هذا الإنجاز يعتبر بداية مسار جماعي يقود الجزائر إلى زيادة وتحسين جودة الإنتاج لغرض ضمان الأمن الغذائي والذي يعد تتويجا للسيادة الوطنية[4].

كما تم تأسيس **بنك الجينات** ببلدية براقي بالجزائر العاصمة والمتوقع تدشينه في 2024، حيث يتمتع بقدرة تخزينية أولية تقدر ب 80 ألف بين صنف نباتي وسلالة حيوانية كمرحلة أولى. ويأتي هذا

---

[1] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **op.cit,** P.5.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **توقيع اتفاقية إطار بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية**، في: https://madr.gov.dz/، (تاريخ الإطلاع: يوم 15 ماي 2024، على الساعة 12:23).

[3] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **ibid**, P.7.

[4] - البنك الوطني للبذور أداة لتعزيز السيادة الغذائية، في: https://www.aps.dz/ar/economie/130295-2022-08-11-12-25-08، (تاريخ الإطلاع: يوم 16 ماي 2024، على الساعة 13:54).

المشروع الرامي إلى الحفاظ على الموروث الجيني الوطني تكملة لمشروع بنك البذور الذي تم تدشينه في سنة 2022.[1]

تستعد الجزائر في 19 ماي 2024 لبدأ **الإحصاء العام للفلاحة** الذي يعد من المشاريع الهامة التي تعول عليها الدولة الجزائرية لدوره الكبير والمباشر في رسم ووضع كل السياسات التنموية الوطنية وبالخصوص تلك المتعلقة بالثروة الزراعية والاقتصاد الوطني، من خلال توضيح ما تنتجه وما يمكن إنتاجه وما المقدار الذي يجب استيراده، ويعتبر أيضا بمثابة توطئة لرسم سياسة فلاحية مستقرة تؤمن الأمن الغذائي المستدام وتنهي عشوائية القرارات.[2]

تقوم وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بدورات تكوينية لجميع الفلاحين وتزودهم بأنظمة لتخزين المواد مثل مادة البطاطا، كما ستقوم **بإطلاق ديوان جديد لضبط المنتجات الفلاحية** (أي أنه يقوم بالشراء عن الفلاح لإعادة بيعها) بهدف الحفاظ على الفلاح. أيضا قام رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون باتخاذ إجراءات لمنح البذور والأسمدة للفلاحين الصغار والكبار المتضررين من الجفاف في الموسم الفلاحي 2022-2023، وكلها تحفيزات من الدولة الجزائرية للحفاظ على الفلاحين.[3]

كما أكد وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية السيد أحمد بداني، أنه سيكون منتوج مباشر من غرف الصيد إلى المواطن للقضاء على الوسائط، فحسبه أن سبب ارتفاع الأسعار هو كثرة الوسائط بين المنتج والمواطن، كما صرح أيضا ولأول مرة عن وجود مصنع لصناعة الأعلاف سواءً البحرية أو القارية في ظل إستراتيجية تربية المائيات آفاق 2030.[4]

ومن الناحية التحليلية، نستنتج أن العلاقة بين هذه الوزارات في الجزائر تتميز بالتنسيق والتعاون المشترك وتهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي وتعزيز السيادة الوطنية في مختلف القطاعات. تتطلب هذه العلاقة توافق الرؤى والتفاهم وتبادل المعلومات والخبرات لتحقيق الهدف المشترك الذي تسعى إليه الجزائر وهو ضمان الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الوحدة

[1] - شرفة يتفقد مشروع بنك الجينات، في: https://www.aps.dz/ar/regions/155517-2024-01-21-11-34-05 ، (تاريخ الإطلاع: يوم 10 ماي 2024، على الساعة 12:32).

[2] - للإحصاء العام للفلاحة 2024 دور كبير في رسم السياسات التنموية مستقبلا، في: https://www.aps.dz/ar/economie/161253-2024، (تاريخ الإطلاع: يوم 12 ماي 2024، على الساعة 09:23).

[3] - مقابلة مباشرة مع المدير الفرعي لمديرية الزراعات الواسعة، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (يوم 28 أفريل على الساعة 14:32).

[4] - السيد أحمد بداني، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، مرجع **سابق الذكر**، في:

https://youtu.be/SW2zpUAgZes?si=J191kEApP4z4AFxd، (تاريخ الإطلاع: يوم 25 أفريل 2024، على الساعة 20:57).

الوطنية، حيث أن هذه الجهود والتعاونات تهدف إلى تحديد السياسات العامة والإستراتيجيات الوطنية في هذا المجال وتبادل المعلومات والتجارب والخبرات.

- **المطلب الثاني: الجهود الدولية لتحقيق الأمن الغذائي.**

تبرز جهود الدولة الجزائرية على الصعيد الدولي في تحقيق الأمن الغذائي في انفتاحها على العالم والانخراط في الاقتصاد العالمي بعد فشلها في بلوغ الأهداف الإستراتيجية المتوخاة أيام الفترة الاشتراكية. وبالرغم من التركيز الشديد على الفلاحة والفلاحين في مجمل خطابات الرئيس الراحل هواري بومدين إلا أنها انتهت في نهاية المطاف بأزمة اقتصادية حادة عام 1986، وهذا ما دفع بالدولة للخضوع لتوصيات صندوق النقد الدولي بالقيام بإصلاحات هيكلية وأهمها تفكيك النسيج الصناعي ثم إتباع سياسة الخوصصة وإنهاء زمن الاشتراكية. فالأزمة الاقتصادية سابقة الذكر أثبتت أن نمو الناتج الإجمالي الخام في الجزائر متأثر كثيرا بالإيرادات المتأتية من صادراتها النفطية التي تساهم بشكل أساسي في تمويل ميزانية الدولة، ولتطوير القطاع بشكل جيد أبدت الجزائر سنة 1987 رغبتها في الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GATT وابتداء من 1995 في المنظمة العالمية للتجارةOMC لسببين، الأول: هو أن المعسكر الاشتراكي بقيادة السوفييت فشل في توفير الغذاء لمواطنيه وخاصة بعد تفككه، فقد دخلت روسيا في أزمة جوع واسعة النطاق، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها، والثاني: إدراك النخبة الحاكمة الجزائرية أن التجارة هي مفتاح تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة. ويمكن للتجارة الدولية بالأغذية الزراعية أن تساعد على تحقيق التوازن بين العجز والفائض بالأغذية في البلدان، وتحسين توافر أغذية متنوعة والإسهام في استقرار أسعارها، وتم إمضاء ست اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا، فنزويلا والبرازيل، كما تتواصل دراسة نظام التجارة الجزائري فيما يتعلق بنظام رخص الاستيراد والعوائق التقنية للتجارة ووضع حيز التنفيذ إجراءات الصحة والصحة النباتية، تطبيق الرسوم الداخلية والمؤسسات العمومية والخصخصة وبعض حقوق الملكية المتصلة بالتجارة[1]. وانخرطت في اتفاقية الحبوب الدولية عام 1995 التي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في جميع جوانب تجارة الحبوب، لا سيما فيما يتعلق بتأثيرها على حالة الحبوب الغذائية، بالإضافة إلى تعزيز توسيع التجارة الدولية للحبوب وتأمين أكبر تدفق ممكن لهذه التجارة، بما في ذلك إزالة الحواجز التجارية والممارسات غير العادلة والتمييزية لصالح الأعضاء جميعهم. كما تلزم الاتفاقية الدول الموقعة عليها بالمساهمة إلى أقصى حد

[1] - الموقع الرسمي لوزارة التجارة، في: https://www.commerce.gov.dz/fr/rubriques/accession-de-l-algerie-a-l-omc، (تاريخ الإطلاع: يوم 12 ماي 2024، على الساعة 23:12).

ممكن في استقرار أسواق الحبوب الدولية لصالح جميع الأعضاء، وتعزيز الأمن الغذائي العالمي، والمساهمة في تنمية البلدان التي تعتمد اقتصاداتها اعتمادا كبيرًا على المبيعات التجارية للحبوب[1]. والذي ستترأس الجزائر المجلس الدولي للحبوب ابتداء من جويلية 2024 لمدة عام. وقد وقعت الجزائر على العديد من الاتفاقيات والمنظمات العالمية وعدة خطط دولية تهدف إلى القضاء على الجوع.

في مجلس الأمن الدولي قدمت الجزائر عبر سفيرها لدى الأمم المتحدة في العشرين من ماي 2022 ثمانية مقترحات لحماية الأمن الغذائي العالمي، و ذلك من خلال: ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان للحد من انعدام الأمن الغذائي ومنع المجاعة، إلى جانب، بناء السلام من خلال حلول دائمة تؤدي إلى وقف دورات العنف التي تمر بها الدول، بالإضافة إلى استجابة متعددة القطاعات باعتبار أن معالجة سوء التغذية تحتاج إلى تدخل عدة قطاعات كالصحة والمياه والتربية، مع بناء شراكات من خلال إشراك جميع الفاعلين بما فيهم القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية من أجل تخفيف العبء الإنساني للأزمات، وتطوير الأنظمة الزراعية والغذائية المحلية وجعلها قاطرة للنمو الاقتصادي، ودعم الدول النامية، لاسيما تلك المتواجدة في مناطق النزاعات، مع وفاء الجميع بالتزاماته لمكافحة آثار التغير المناخي باعتبارها أحد أهم أسباب سوء التغذية حول العالم [2].

وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة دعت الجزائر إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي في العالم، من خلال معالجة مواطن الخلل في منظومة الإنتاج وسلاسل التموين "بشكل جماعي"، لاسيما عبر تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة، ومكافحة الفقر وعدم المساواة والحكم الرشيد، وتعزيز فرص وصول المنتجات الزراعية لدول الجنوب إلى الأسواق الدولية ورفع العقبات التجارية عنها والتخفيف من مخاطر تغير المناخ وتعزيز الاستقرار على المدى الطويل ويكون ذلك بتعزيز التعاون الدولي من خلال بناء شراكات متعددة الأطراف لتبادل المعرفة والموارد، ودعم المنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي[3].

[1] - اتفاقية الحبوب الدولية.. بوصلة الامن الغذائي العالمي، في: https://www.aljazeera.net، (تاريخ الإطلاع: يوم 12 ماي على الساعة 23:35).

[2]- أمين علام، الأمم المتحدة: الجزائر تقدم مقترحات لحماية الأمن الغذائي العالم، في https://al24news.com/ ، (تاريخ الإطلاع: يوم 13 ماي 2024، على الساعة 00:23).

[3] - الأمم المتحدة: الجزائر تدعو إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي، في: https://www.aps.dz/ar، (تاريخ الإطلاع: يوم 13 ماي، على الساعة 11:23).

عاشت الجزائر حوالي 15 سنة من الرخاء المالي نتيجة تدفق العوائد المالية النفطية، وهي فترة أطلقت فيها برامج تنموية خماسية أهمها[1]:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي: 2001-2004 الذي خصص له غلاف مالي قدر 16 مليار دولار.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو: 2005-2009 الذي خصص له 130 مليار دولار.
- برنامج توطيد النمو: 2009-2014 الذي قدر إنجازه بمبلغ مالي قدر ب 155 مليار دولار .
- البرنامج الخماسي:2015 -2019 الذي خصص له 280 مليار دولار .

بالرغم من كافة الجهود المستوحاة من تاريخ الأخطاء في التخطيط ومن تحذيرات المنظمات الدولية إلا أن الجزائر مرة أخرى وقعت في فخ الأزمة النفطية عام 2014، بالرغم من الإمكانيات الجغرافية والديمغرافية التي تسمح لها بالإستثمار في مجمل القطاعات الإنتاجية الصناعة والفلاحة والسياحة والخدمات التي من شأنها أن توفر للدولة موارد مالية وفيرة، لكن الظاهر أن الإقتصاد الكلي الجزائري يتغذى من العوائد النفطية دون أن يساهم بالنسبة المتوقعة للخروج من دائرة الإعتماد على الريع النفطي، فقد سعت الجزائر إلى الإدخار كهدف دون الخوض الجدي في تنويع مصادر الدخل، ومازال الريع يشكل النسبة الكبيرة في تمويل النفقات وعليه تأتي الميزانية العامة دائما في سياق العجز، فقد أثبتت الأزمة السابقة الذكر خطأ الجزائر في مقاربة الإدخار التي بدأ احتياطي الصرف يتآكل منذ العام الأول للأزمة، وكذا كشف مدى ضعف البنية الإقتصادية، ونتائج القطاع الزراعي تبين أنه أصبح مستهلكا بحيث يستهلك ميزانية ضخمة من أجل دعمه أو الإبقاء عليه دون الإندثار ومستويات النمو مرتبطة بالدعم المقدم من طرف الدولة من خلال البرامج، وخاصة إذا ما عرفنا أن نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب فقط لا يتجاوز 39% وهي نسبة ليست جيدة مقارنة بما ينفق للقطاع.

ومن هذه اللحظة بدأت النقاشات الرسمية تأخذ منحى جاد في مستقبل الجزائر ثم بدأت المخططات الحكومية تأخذ نظرة إستراتيجية بعيدة المدى والتنظير لعشرة سنوات و15 سنة وأهمها الرؤية لعام 2030، التي تبنتها العديد من الدول العربية الأخرى وبدأت تظهر نتائجها المادية على الأقل، وتعد اللقاءات الدورية من قبل الوزراء الجزائريين بممثلي منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة الفاو من أمثلة التفاعل الرسمي مع مسألة الغذاء وضرورة الاستفادة من الخبرات الدولية المتمثلة في المنظمات ذات

[1] - محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، **مجلة الباحث**، العدد 10، جامعة قصدي مرباح ورقلة، (2012)، ص. 147.

الاختصاص. وقد كانت محاولة الجزائر الدخول في منظمة البريكس BRICS من الأدلة الواضحة على الرغبة في التحرر من أنانية الدول الغربية وتوحشها الذي لا يقبل الندية بل خطاب الهيمنة والسيطرة هو الطاغي الأكبر على مجمل التعاملات حتى على حساب الإنسانية ومصير الشعوب.

- ومن أهم الجهود الدولية للجزائر في مسارها لضمان أمنها الغذائي خلال السنوات الأخيرة في **القطاع الفلاحي** ما يلي:

❖ **التعاون ثنائي الأطراف[1]:**

- **التعاون الجزائري- القطري:** تربط بين الجزائر وقطر علاقات تاريخية متميزة تعززت بشكل بارز خلال السنوات الأخيرة، بفضل الإرادة السياسية الصادقة لقائدي البلدين ورغبتهما الجادة في إقامة شراكة إستراتيجية واعدة. حيث أقامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عقدا مع شركة "بلدنا" القطرية بقيمة 3,5 مليار دولار لإقامة مشروع للحليب المجفف في منطقة أدرار وهو ما يعتبر مشروع القرن. بحيث أن الجزائر ستصبح تنتج بودرة الحليب التي تستوردها، مما يسمح لها بخلق مناصب عمل عديدة، كذلك زيادة إنتاج اللحوم وارتفاع عدد رؤوس الأبقار في الجزائر.
- **التعاون الجزائري-التركي:** في ديسمبر 2023، وبعد الزيارة الأخيرة للرئيس التركي طيب رجب أردوغان إلى الجزائر تم عقد اجتماع بين الطرفين من أجل إمضاء اتفاقية في مجال إنتاج الحبوب، الصحة البيطرية والنباتية، حماية الغابات، تبادل الخبرات والمحاصيل النباتية والحبوب الجافة، تربية الحيوانات والإنتاج الحيواني، تطوير تقنية الري الزراعي، الزراعة البيولوجية والابتكار لاسيما استخدام مياه الصرف الصحي، التعاون في رقمنة القطاع الفلاحي.
- **التعاون الجزائري-الصيني:** في 18 جويلية 2024، تم عقد اتفاقية مع الطرف الصيني فيما يخص تنمية إنتاج بذور الزراعات الواسعة كالحبوب والبقوليات الجافة والأعلاف، استخدام الأصناف المقاومة للجفاف، المكننة واقتصاد المياه.
- **التعاون الجزائري-الأوكراني:** مذكرة تفاهم بين البلدين في مجال الصحة الحيوانية.

[1] - مقابلة مباشرة مع السيد المدير الفرعي لمديرية الزراعات الواسعة، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (في 28 أفريل 2024 على الساعة 14:40).

- **التعاون الجزائري-الكوري جنوبي:** الذي يضمن نقل التكنولوجيا من خلال التدريب وأيضا من خلال تعزيز وسائل علمية وتقنية وتطوير تقنيات تحسين الإنتاج والإنتاجية وجودة المنتجات الزراعية.
- **التعاون الجزائري-الروسي، الفرنسي، الإسباني، الإيطالي، الهولندي، البلجيكي والبرتغالي:** في مجالات متنوعة للغاية مثل هندسة التدريب والصحة الحيوانية وشعبة الحليب وزراعة الزيتون، حماية الغابات والصناعات الغذائية.
- **التعاون الجزائري-الأمريكي:** من خلال دورات تدريبية قصيرة المدى لموظفي وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في المجالات التقنية (التكنولوجيا الحيوية، تسيير المياه...) وكذلك في المجال الاقتصادي (سياسة الإنتاج والسياسات الزراعية...).
- **التعاون الجزائري-الإيراني:** في مجال تطوير المنتجات الفلاحية.
- **أكثر من 170 اتفاق واتفاقية، أكثر من 70 منها في طور الإنجاز والمشاورة مع الكثير من الدول العربية والأفريقية والآسيوية والأمريكية، من أجل التعاون في الإنتاج والري والصحة الحيوانية وتطوير الشعب الفلاحية وتطوير القدرات والتطوير التكنولوجي في البحث الزراعي والغابي للحفاظ على الموارد الطبيعية.**

❖ **التعاون متعدد الأطراف[1]:**

- **منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الإتحاد الأوروبي، المنظمة العالمية للصحة الحيوانية، البنك العالمي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بنك التنمية الأفريقي، المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر الأبيض المتوسط، المركز العربي لدراسات الأراضي القاحلة والأراضي الجافة:** حيث تشمل هذه التعاونات مجالات حماية الصحة النباتية والحيوانية، الحفاظ على الموارد الوراثية وتعزيزها، اقتصاديات المياه، التنمية الإقليمية، المناطق المحمية، مكافحة التصحر، الخ.

[1] - الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، في: https://madr.gov.dz/cooperation/، (تاريخ الإطلاع: يوم 16 ماي 2024، على الساعة 02:36).

- **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:** تمثلت الشراكة في مشروعين، الأول يرتكز على تنمية الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية.

➢ تتمثل الجهود الدولية للجزائر في **قطاع الصيد البحري وتربية المائيات** ما يلي:

❖ **التعاون ثنائي الأطراف[1]:**

- **التعاون الجزائري-الكوري جنوبي:** في المجال التقني والتكنولوجي، حيث قامت كوريا الجنوبية بمساعدة الجزائر في تجهيز مزارع لتربية المائيات، كما قدمت مصنعا جاهزا لإنتاج أعلاف الأسماك والجمبري في ورقلة.
- **التعاون الجزائري-الفرنسي والإيطالي:** في مجال بناء القدرات البشرية والتكوين في مجال الصيد البحري وتربية المائيات.
- **التعاون الجزائري-التركي:** في مجال تربية التونة الحمراء.
- **التعاون الجزائري-الياباني:** في إدارة الصيد المشترك بين الإدارة والصياد والتنسيق بينهم، بناء الأرضية الإصطناعية لحماية الثروة السمكية.
- **التعاون الجزائري-الهندي:** حيث تم بعث إطارات من الوزارة للتكوين في الهند.
- **التعاون الجزائري-الموريتاني:** للجزائر 7 رخص للصيد بمعدل كمية محددة ب 31 ألف طن لتضاف للكميات المنتجة محليا. ويتعزز التعاون أيضا في التكوين حول تقنيات الصيد في أعالي البحار لربان السفن، حيث تم إرسالهم عبر السفن الموريتانية لمعرفة كيفية الصيد عن قرب، كما سيتم إرسال وفد للتفاوض مع الطرف الموريتاني من الطاقم الإداري لوزارة الصيد البحري وتربية المائيات وغرفة الصيد البحري وصيادين ودراسة جزيئيات قضية الدخول والخروج وقضية مناطق الصيد.
- **التعاون الجزائري-الفنزويلي:** في آخر زيارة للوفد الفنزويلي الذي شارك في الصالون الدولي للصيد البحري في وهران الذي دعم التعاون لتعزيز الإنتاج والأسطول الوطني للصيد البحري وتربية المائيات لأن لهم قدرات كبيرة في تربية الجمبري.
- **التعاون الجزائري-الأمريكي:** في مجال التكوين.

❖ **التعاون متعدد الأطراف[1]:**

[1] - مقابلة مباشرة مع السيد خالي محمد خير الدين، المدير الفرعي لمديرية تربية المائيات، وزارة الصيد البحري وتربية المائيات، (في 25 أفريل 2024 على الساعة 10:45).

- **اللجنة الدولية للحفاظ على أسماك التونة في المحيط الأطلسي:** تستفيد الجزائر من هذه المنظمة حيث كان حصة الجزائر لعام 2023 تبلغ 2023 طن وفي عام 2024 تبلغ 2043 طن، حيث يتم استغلال هذا الحصة من قبل السفن الكبيرة للصيد التي تستهدف أسماك التونة الحمراء.
- **اللجنة العامة للصيد في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود:** تعد الجزائر دولة عضو في اللجنة العامة للصيد في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وتساهم سنويًا في الميزانية. بالإضافة إلى ذلك، فإن قرارات اللجنة العامة للصيد في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود ملزمة للدول الأعضاء، لذلك من المهم أن تشارك الجزائر في هذه المنظمة للمشاركة في المناقشات ووضع التوصيات والقرارات الأخرى والاستفادة من حق التصويت والحفاظ على مصالح البلاد. علاوة على ذلك، تستفيد الجزائر من هذه المنظمة من خلال نقل المعرفة والخبرة، بفضل مشاركة باحثينا وكوادرنا في الدراسات العلمية التي تجرى في البحر الأبيض المتوسط والاجتماعات التقنية التي تنظمها وتمولها اللجنة العامة للصيد في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.
- **اتفاقية حفظ الحيتان والثديات البحرية في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة الأطلسية المجاورة:** تهدف الاتفاقية إلى تقليل التهديدات التي تواجه الحيتان والثدييات البحرية، من خلال تحسين حالة المعرفة حول هذه الحيوانات.
- بالإضافة إلى المنظمات المذكورة أعلاه، تشارك الجزائر أيضًا في العديد من المنظمات الدولية الأخرى المتعلقة بالبيئة والمحيطات مثل: **المنظمة البحرية الدولية، الاتفاقية الدولية للحفاظ على الحياة البحرية، الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي، الاتفاقية الدولية للتغير المناخي، الاتفاقية الدولية للحفاظ على الطيور المهاجرة، الاتفاقية الدولية للحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض.**

تهدف الاتفاقيات الدولية التي تبرمها الجزائر مع الدول المختلفة إلى تعزيز الإنتاج الفلاحي وتربية المائيات وبالتالي زيادة الإنتاج الغذائي المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات الخارجية، كما تتيح للجزائر فرصة تبادل الخبرات والمعرفة مع الدول الأخرى مما يساعد في تحسين الإنتاجية وتطوير القدرات الفنية والتكنولوجية، كما تهدف الاتفاقيات إلى حماية الموارد الطبيعية والبيئية بما في ذلك الغابات والثروة السمكية والتنوع البيولوجي وتوفر فرصا للاستفادة من الدعم المالي والتقني من الدول الأخرى والمنظمات

[1] - معطيات مقدمة من مقر وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية، **الجزائر عضو في عدة منظمات دولية**، الجزائر العاصمة.

الدولية مما يساعدها في تنفيذ مشاريع تنموية وتطوير البنية التحتية في قطاع الفلاحة وقطاع الصيد البحري.

- **المطلب الثالث: خيارات تحسين و اقع الأمن الغذائي وسبل ضمانه واستدامته آفاق 2030.**

إن المطلع على التقارير الدولية حول مسألة الغذاء خاصة مع التحولات المناخية الجارية والتحولات الدولية السياسية يستشعر خطورة ما تؤول إليه الأوضاع، وخاصة أن الغذاء وسيلة من وسائل التحكم في الشعوب ومنه الدول بما يعرف بالضغوط الاقتصادية، ويزيد من تعقيد الوضع انتشار الحروب والنزاعات في مناطق إنتاج الغذاء أو في مسارات تنقلها مما يعيق الحركة التجارية لتأمين الغذاء ما تسبب في بروز موجة الجوع. فقد أقر منتدى دافوس عام 2023 إلى معطيات أممية تشير إلى ارتفاع عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى أكثر من الضعف منذ عام 2019[1]، وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي الذي أكَّد أنَّ عام 2022 كان عاماً من الجوع غير المسبوق، موضحاً أنَّ عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد ارتفع من 135 مليوناً إلى 345 مليوناً منذ عام 2019[2]. وهذا الرقم قابل للزيادة أكثر منه متجه للانخفاض مع بوادر تعقد الأزمة الدولية والصراع بين الشرق والغرب، الذي ينسحب تأثير الصراع على المنطقة العربية عموما والجزائر خصوصا والتي هي محور هذه الدراسة.

في العام 2015، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030) بأهدافها الـ 17 وهي[3]:

- القضاء على الفقر بكل أشكاله.
- القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي.
- ضمان جودة التعليم.

[1] - كارولين شاوموت، رئيس وكالة للأمم المتحدة قبيل منتدى دافوس: الأوقات الاستثنائية تتطلب استثمارات استثنائية في التنمية الريفية الطويلة الأجل والسيادة الغذائية، في: https://www.ifad.org/ar/web/latest/-، (تاريخ الإطلاع: يوم 5 ماي 2024، على الساعة 21:56).

[2] - برنامج الأغذية العالمي يحذر من أزمة غذاء عالمية غير مسبوقة مع مؤشرات تظهر أن الأسوأ قادم، في: https://news.un.org/ar/story/2022/10/1113927، (تاريخ الإطلاع: يوم 5 ماي 2024، على الساعة 22:12).

[3]- مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، لمحة عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، في: https://www.ohchr.org/ar/sdgs، (تاريخ الإطلاع: يوم 5 ماي 2024، على الساعة 22:40).

- ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين.
- ضمان استدامة المياه والصرف الصحي.
- ضمان حصول الجميع على إمدادات الطاقة.
- تعزيز العمل اللائق للجميع.
- تطوير القدرات التكنولوجية.
- الحد من عدم المساواة بين الدول.
- حفظ المدن والمستوطنات البشرية.
- التأكد من أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام.
- مكافحة تغيير المناخ وآثاره.
- الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار.
- الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية.
- تعزيز مجتمعات سلمية للتنمية المستدامة.
- الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وتهدف هذه الخطة إلى تحديد اتجاه السياسات العالمية والوطنية المعنية بالتنمية، وإلى تقديم خيارات وفرص جديدة لسدّد الفجوة بين حقوق الإنسان والتنمية. كما أنّها تشكّل إطارًا عامًا يوجّه العمل التنموي العالمي والوطني، حيث ركزت هذه الخطة بالدرجة الأولى على القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه.

لاشك أن الجزائر جزء من هذه الخطة وطرف فيها، ولابد أن تضع في الإعتبار هذه الأهداف وتأخذ بالحسبان الأرقام التي تقدم في التقييمات الدولية لصياغة إستراتيجية تتماشى مع هذه المعطيات لتخفيف العبء على الدولة الجزائرية أولا وعلى العبء العالمي ثانيا، وفي عام 2016 زودت الإسكوا ESCWA (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) الجزائر برؤية وطنية لعام 2030، حددت لها مجموعة ركائز وأهداف مثل: الإنتقال إلى إقتصاد قائم على المعرفة، التنويع الصناعي بهدف إعادة هيكلة

الصناعات الجزائرية من خلال التنويع الصناعي، والإصلاح الزراعي الوطني وتنمية الأراضي الوطنية لتحقيق النمو والمساواة[1]. وفي 2017 وضع الوزير الأول أنداك السيد عبد المجيد تبون خطة تمتد لعقد من الزمن من 2020 إلى 2030 وضع أهدافا يجب بلوغها خلال الفترة 2020-2030 وهي تتمثل في نمو الناتج المحلي الخام خارج المحروقات بنسبة 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030، زيادة 2.3 أضعاف دخل الناتج المحلي الخام عن كل نسمة، مضاعفة حصة الصناعة التحويلية، فيما يخص القيمة المضافة لتصل إلى 10% من الناتج المحلي الخام في آفاق 2030 وعصرنة القطاع الفلاحي التي تسمح ببلوغ هدف الأمن الغذائي وإنجاز قدراته في تنويع الصادرات، حيث يرتكز مخطط عمل الحكومة في هذا المجال على توزيع المساحات المسقية بواحد مليون هكتار المنبثقة عن تثمين وتدعيم القدرات الموجودة على مساحة قدرها 261 ألف و500 هكتار، إنشاء مساحات كبرى مسقية جديدة بمساحة إجمالية قدرها 331 ألف هكتار، مواصلة تنمية الفلاحة الصحراوية من خلال إنشاء مساحات مستصلحة جديدة وامتصاص الأراضي البور الذي سيشمل آجالا ومساحة قدرها 576 ألف هكتار ستخصص للزراعة الرعوية، وتنمية الصناعة الزراعية الغذائية من أجل تثمين الإنتاج الفلاحي لاسيما بالنسبة لبعض عمليات المنتجات التي شهدت نموا مؤكدا (زراعة البقول، البطاطا، البصل، اللحوم البيضاء والحمراء)[2]. يتضح لنا أن السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون قد أولى إهتماما بالغا للتنمية الفلاحية وضمان الأمن الغذائي منذ أن كان وزيرا قبل توليه منصب رئاسة الجمهورية، وقد كان له برنامج رؤية 2030 مما يدل على أن رئيس الجزائر يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من الأولويات الرئيسية لحكومته ضمن إستراتيجية متعددة الأبعاد قائمة على ضمان الأمن الغذائي، الأمن الطاقوي، الأمن الصحي وحوكمة السياسات العامة. كما يعكس رؤيته لمستقبل البلاد وتوجهاته الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى التزامه بتعزيز الاستقرار وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويبرز إهتمام الجزائر بهذه الخطة في المناقشات الرسمية مثل مشاركة مجلس الأمة الجزائري في منتدى برلماني حول "خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية: أثر كوفيد 19 على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودور البرلمانات"، المنظّم من طرف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي

[1] - بوابة تخطيط التنمية الوطنية العربية، وضع رؤية الجزائر الوطنية لعام 2030، في: http://andp.unescwa.org/ar/plans/1121، (تاريخ الإطلاع: يوم 5 ماي 2024، على الساعة 23:21).

[2] - عبد الله ندور، خطة لآفاق 2030 للنهوض بالإقتصاد الوطني، في: https://www.elbilad.net/، (تاريخ الإطلاع: 6 ماي 2024، على الساعة 12:34).

للتنمية في 26 نوفمبر 2020 بواسطة تقنية التحاضر المرئي عن بعد[1]. وقد أخذ خطاب التنمية المستدامة في الجزائر يتصدر كل المحاور السياسية على كافة الأصعدة، بحيث تتموضع أهدافه في أولويات القمم والمنتديات والملتقيات في شتى المستويات. ولا شك أن الحكومة لا تغفل عن توصياتها بدليل أن منتدى دافوس (المنتدى الاقتصادي العالمي) أشاد بالجزائر في تقريره عام 2023 بحيث صنف الجزائر ضمن الدول الناشئة والمتنوعة لما امتازت به من عناصر أبرزها تسجيلها لزيادة عدد المزارع التجارية المتوسطة والكبيرة الحجم[2].

إن السير على هذا النحو من التقدم في مجال الغذاء يعطي للجزائر قوة اقتصادية بأبعاد سياسية وخاصة في مسألة التفاوض، بحيث تكون متحررة أكثر وفي موضع القوي، ويعطيها حيزا أكبر للمناورة ضد الدول الإمبريالية المحتكرة للغذاء، وعليه فليس من المفيد التوقف كثيرا عند هذه النتائج، بل من الضروري الإستمرار في تطوير الآليات المؤسسة والقانونية التي تسهل في عمليات الإستثمار في المجالات المرتبطة بالغذاء سواء في القطاع الفلاحي أو القطاع الصناعي، والأخذ بالإعتبار أن الجزائر ليست دولة رائدة في التكنولوجيا المتطورة، وبالتالي العمل على جلب المعدات المتطورة أو تطوير المعدات والآلات المتوفرة لمواكبة الحاجة وتقليص الفجوة الغذائية. وكذلك مراعاة النمو الديمغرافي المتزايد، وإستغلال الوفرة المالية التي يقدمها الريع من مداخيل الجباية البترولية لتوسيع هذه الأنشطة وبناء البنى التحتية قصد ضمان الخروج التدريجي والآمن من التبعية للمحروقات.

ضمان الجزائر للأمن الغذائي: آفاق 2030.

ضمان الأمن الغذائي في الجزائر بحلول عام 2030 يتطلب تحليلًا وتخطيطًا مستقبليًا شاملاً من خلال تحديد السيناريوهات المحتملة وتقييم تأثيرها على الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في البلاد. تم تحديد ثلاثة سيناريوهات رئيسية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر بحلول عام 2030: السيناريو الإتجاهي، السيناريو الإصلاحي والسيناريو التحولي.

[1] - البوابة الإلكترونية لمجلس الأمة، "مجلس الأمة يشارك في منتدى برلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في لمنطقة العربية"، في: http://www.majliselouma.dz، (تاريخ الإطلاع: 6 ماي 2024، على الساعة 12:12).

[2] - عبير.ش، المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس): الجزائر دولة نموذجية في محاربة أزمة الغذاء، في: https://www.elbilad.net، (تاريخ الإطلاع: يوم 6 ماي 2024، على الساعة 10:23).

- **السيناريو الإتجاهي:** وهو السيناريو الذي يفترض إستمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة في المستقبل، مما يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة[1].
- **السيناريو الإصلاحي:** وهو السيناريو الذي ينطلق من إفتراضية تغير الأحوال وذلك بحدوث تغييرات وإصلاحات على الوضع الحالي، والذي يؤدي إلى تحسين إتجاه الظاهرة وبلوغ أهداف لا يمكن أن تتحقق في الوضع الحالي للظاهرة[2].
- **السيناريو التحولي:** يتم الإعتماد في إطار هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة، وهي المتغيرات التي تحدث تمزقا أو قطيعة مع المسارات والاتجاهات السابقة للظاهرة، وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات قليلة الاحتمال ولكن عندما تحدث فإنها تغير المسار العام للظاهرة تغييرا جذريا[3].

- **سنة الأساس: 2024.**
- **سنة الإستشراف: 2030.**
- **متغيرات الظاهرة: تحقيق الأمن الغذائي، زيادة الإنتاج الوطني.**

- **السيناريو الإتجاهي:** في هذا السيناريو، تستمر الجزائر في إتباع السياسات والممارسات الحالية دون تغييرات جذرية، حيث يعتمد الإنتاج الزراعي بشكل كبير على الموارد الطبيعية والمعدات التقليدية والواردات مما يجعلها عرضة لِإرتفاع الأسعار بسبب تقلبات الأسعار العالمية، كما أن التغير المناخي سيكون تحديا كبيرا وهاجسا حقيقيا أمام الإنتاج الغذائي، إلا أنه يمكن أن تكون هناك تحسينات تدريجية في الإنتاجية والبنية التحتية ولكن دون تحولات جوهرية في السياسات المتبعة. هذا السيناريو قد يؤدي إلى إستمرار التحديات الحالية مثل نقص المياه، تدهور التربة، والتغيرات المناخية وقد يؤدي أيضًا إلى زيادة الإعتماد على الواردات الغذائية وزيادة الضغط على الموارد الطبيعية خاصة مع النمو السكاني المتزايد، مما يهدد الأمن الغذائي.
- **السيناريو الإصلاحي:** يتضمن هذا السيناريو تنفيذ إصلاحات هيكلية في القطاع الفلاحي وقطاع الصيد البحري مثل تحسين البنية التحتية، تعزيز البحث والتطوير، وتشجيع الإستثمارات الخاصة

[1] - فيروز مزياني، "الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، جامعة باتنة 1، العدد التاسع، (جوان 2016)، ص. 477.

[2] - أمال ناجي، السيناريوهات كأداة منهجية لتحقيق التنمية ضمن ميدان العلوم السياسية، **مجلة آفاق للعلوم**، جامعة الجزائر 3، العدد الخامس عشر، (مارس 2019)، ص. 288.

[3] - فيروز مزياني، **مرجع سابق الذكر**، ص. 478.

والأجنبية في الزراعات الحديثة، يركز أيضًا على تحسين كفاءة استغلال الموارد وتحسين إدارة الموارد المائية واستخدام تقنيات الري الحديثة، بالإضافة إلى تنويع مصادر الغذاء ودعم البحث العلمي وتبني سياسات فلاحية وصناعية وصيدية مستدامة. هذا السيناريو سيؤدي إلى تحسين الإنتاجية والكفاءة في القطاعات الغذائية مما يمكنه إلى تقليل الإعتماد على الواردات وتعزيز الأمن الغذائي إلا أنه يتطلب تغييرات جذرية في السياسات والإستراتيجيات. ومع ذلك، يتطلب تنفيذًا فعالًا ومستداما للإصلاحات ودعمًا حكوميًا مستمرا وعدم التوقف عند إنجازات معينة بل المواصلة إلى غاية تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي.

- **السيناريو التحولي:** يشمل هذا السيناريو تبني نهج شامل ومبتكر لتحقيق الأمن الغذائي، يتضمن تطوير التكنولوجيا الزراعية، تعزيز الابتكار، وإعادة تصور النظام الغذائي بأكمله. يركز على الزراعة الذكية والزراعة العضوية، الطاقة المتجددة، والاقتصاد الدائري (هو نظام اقتصادي يهدف إلى القضاء على الهدر والإستخدام المستمر للمواد والاستفادة منها). هذا السيناريو يوفر أكبر إمكانات لتحقيق الأمن الغذائي المستدام على المدى الطويل حيث أنه يعتبر السيناريو الأكثر طموحًا بتوفير الفرصة لتحقيق تحولات إيجابية كبيرة في الأمن الغذائي. يتطلب إستثمارات كبيرة وتغييرات في الأولويات السياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة وتحويل الجزائر إلى مركز إقليمي للأمن الغذائي. ومع ذلك، يتطلب هذا السيناريو تغييرات جذرية في النظام الحالي وتحولًا شاملاً في القطاعات الغذائية والتكنولوجيا المستخدمة، كما يتطلب أيضًا تعاونًا وتنسيقًا وثيقًا بين الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين.

لضمان وإستدامة الأمن الغذائي في الجزائر بحلول عام 2030، يمكن اعتماد إستراتيجيات متعددة تشمل الجوانب الفلاحية، الصيدية، التكنولوجية، الاقتصادية والسياسية. فيما يلي تحليل مفصل لسبل تحقيق هذا الهدف:

1) الحوكمة والسياسات العامة:

- وضع سياسات زراعية مستدامة: تطوير إطار تشريعي وسياسي يدعم الزراعة المستدامة والأمن الغذائي.
- التعاون الدولي: تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والدول الأخرى لتبادل الخبرات والتكنولوجيا في مجال الأمن الغذائي.

2) تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام:

- إستخدام التقنيات الحديثة: تطبيق الزراعة الذكية والزراعة بالماء (الزراعة المائية: هي طريقة حديثة للزراعة لا تنمو فيها النباتات في التربة، ولكن مباشرة في الماء بمكونات معدنية خارج التربة)، والزراعة العمودية (الزراعة العمودية: هي عملية زراعة المحاصيل عموديا لزيادة المساحة إلى الحد الأقصى وينتج عن هذه الطريقة إنتاج الغذاء على مدار العام وفي أي مناخ) لزيادة الإنتاجية وتقليل إستهلاك المياه.
- الإستثمار في البحث والتطوير: تعزيز الأبحاث الزراعية لتطوير أصناف نباتية مقاومة للجفاف والأمراض.
- إعادة تأهيل الأراضي الزراعية: مكافحة التصحر وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة لزيادة المساحة الزراعية الصالحة.

3) تحسين البنية التحتية واللوجستية:

- تطوير البنية التحتية الريفية: بناء وتحسين الطرق والسكك الحديدية لتسهيل نقل المنتجات الغذائية.
- تحسين التخزين والتبريد: بناء مرافق تخزين حديثة ومبردة للحفاظ على جودة المنتجات وتقليل الهدر.

4) تشجيع الإستثمار في القطاع الزراعي:

- جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية: تقديم تسهيلات للمستثمرين في القطاعات الغذائية.
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص: لتطوير مشاريع كبيرة ومستدامة.

5) تحسين الإدارة المائية:

- ترشيد إستخدام المياه: تطبيق نظم الري الحديثة وإعادة إستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للزراعة.
- حماية الموارد المائية: مكافحة التلوث وحماية الأنهار والمياه الجوفية.

6) تعزيز الأمن الغذائي على المستوى المحلي:

- تشجيع الزراعة الأسرية والمجتمعية: دعم المزارعين الصغار والمجتمعات المحلية لزيادة الإنتاج الغذائي المحلي.
- برامج التوعية والتعليم: تعزيز الوعي بأهمية التغذية السليمة وكيفية زراعة الغذاء بطرق مستدامة.

7) الإستجابة للتغيرات المناخية:

- تطوير إستراتيجيات مقاومة للتغيرات المناخية.
- تبني ممارسات زراعية مقاومة للجفاف والفيضانات، مثل الزراعة المائية والزراعة العضوية.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي: حماية المواطن الطبيعية والأنواع النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض لضمان استدامة الإنتاج الزراعي.

8) تطوير سلاسل القيمة الغذائية:

- تحسين جودة المنتجات الزراعية: تطبيق معايير الجودة والسلامة الغذائية من الإنتاج إلى التوزيع.
- تعزيز التسويق والتصدير: تطوير قنوات تسويق فعالة والترويج للمنتجات الزراعية الجزائرية في الأسواق الدولية.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تبين لنا، من خلال دراستنا لهذا الفصل، الذي يبرز جهود الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي في القطاعات الغذائية من خلال ما يسمى بالتنويع الاقتصادي كآلية في الرفع من الإنتاج الوطني والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

يتناول هذا الفصل إستراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي في القطاعات الفلاحية، الصناعات الغذائية، والصيد البحري، مع التركيز على الجهود الوطنية والدولية والتطلعات نحو عام 2030. تسعى الجزائر لتعزيز الإنتاج الزراعي، إستغلال الأراضي الزراعية بشكل مستدام، تنمية الزراعة في المناطق الجبلية والصحراوية، الحفاظ على التراث الغابي، تطوير الزراعة الصناعية، تنمية الصناعات الغذائية وتطوير الصيد البحري. تتضمن الجهود الوطنية مجموعة من التعاونات والإتفاقيات التي تبرمها الوزارات المعنية مع مختلف المؤسسات الوطنية في إطار التنسيق والتعاون المشترك من أجل تحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي المستدام وتعزيز السيادة الوطنية. تعمل الجزائر أيضًا على تعزيز الشراكات الدولية وتوقيع إتفاقيات مع دول أجنبية لتبادل الخبرات والتقنيات لتحقيق المصالح المشتركة. يتطلب تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر تنفيذ خطط وبرامج منسجمة تركز على تطوير القطاعات الغذائية من خلال بنية متناسقة مع السياسات القطاعية الأخرى، مما يسمح بتطوير الفلاحة والصيد البحري والصناعات الغذائية بما يجعلها رافدا من روافد التنوع والنمو الاقتصاديين، وبالتالي المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني. وفي الأخير، تم تقديم خيارات تحسين الأمن الغذائي في الجزائر بحلول عام 2030 وسبل ضمانه واستدامته.

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام الدراسة، وبعد الإحاطة بمفهوم الأمن الغذائي من كافة حدوده وأبعاده ومستوياته، نجد أن تحقيقه أو الفشل في تحقيقه لا يرتبط فقط بالعوامل والأسباب الداخلية حصرا، بل يتعدى ذلك إلى أن يعبر عن ميزان القوة الدولي، فأي دولة تحقق أمنها الغذائي خارج السيطرة الرأسمالية هو تهديد لسوقها ومصالحها وخاصة الدول الريعية التي تملك المحروقات والمعادن، وقد حققت بعض الدول أمنها الغذائي بالإكتفاء الذاتي عبر المناورات السياسية وتعظيم قوتها العسكرية وتحالفاتها الدولية، بالقدر الذي يسمح لها بالتصرف كدولة ذات سيادة، في حين فشلت بعضها نتيجة سياسة احتكار التقنيات الحديثة من قبل القوى الاقتصادية.

لم تدخر الجزائر جهدا على الصعيد المالي والتقني والبشري لإرساء أرضية صلبة للإقتصاد منذ الإستقلال، فالجزائر من الدول النامية التي تقدمت خطوات لا بأس بها في مجال الأمن الغذائي برزت في السنوات الماضية بدعم المنجزات والمبادرات في الأنشطة الفلاحية التي عرفت نهضة حقيقية رغم التوترات والحروب والصراعات الدائرة في العالم، فالقصد منها محاولة تقليص تبعية الإقتصاد الجزائري الشبه كلية لمداخيل المحروقات، وكذلك تخفيف عبء الدولة من الواردات، فقد تجلى ذلك الإهتمام في حشد المؤسسات السياسية من وزارات التعليم والبحث العلمي، الفلاحة، الصيد البحري، وزارة المالية، والموارد المائية، والأهم تعزيز التعاون بين القطاع العمومي والقطاع الخاص في نسق تكاملي يهدف الى الإرتقاء بقطاع الفلاحة والصيد، والصناعات الغذائية لتحديد العقبات التي تقف في طريق تحقيق الأهداف المتوخاة، مع توسيع دائرة التعاون المؤسساتي وتحديد المهام وتوكيلها والسهر على ضمان تنفيذها، متبوعة بسلسلة من القرارات من أعلى مستوى في الدولة التي تهدف إلى تحسين وإعادة تنظيم كافة المؤسسات المنوطة بملف الأمن الغذائي، إستنادا إلى رؤية 2030 التي تعتبر إستراتيجية شاملة للتنمية الفلاحية تحث على إستغلال الموارد المتاحة للقضاء على الجوع محليا بدءا بالإكتفاء الذاتي وصولا إلى مساعدة الدول الفقيرة لتحطي الجوع.

نتائج الدراسة:

وبعد نهاية عرض دراسة موضوع مذكرة الماستر الموسومة بـ: " إستراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي آفاق 2030"، ومن خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية: " ماهي المعالم والأسس الحقيقية لبلورة

إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي آفاق 2030؟"تم التوصل إلى مجموعة من النتائج خلال هذا البحث كما يلي:

- الأمن الغذائي رغم أنه مشكلة اقتصادية لكن أبعاده السياسية أكثر تأثيرا على مستوى الفرد، الدولة، والعلاقات الدولية التي يهيمن عليها منطق المصلحة والقوة.
- تتمتع الجزائر بكل المقومات المادية والبشرية من أجل تحقيق الأمن الغذائي على المدى المتوسط، وهذا ما تسعى إليه الحكومة الجزائرية عبر الإستراتيجيات المتنوعة التي وضعتها في مختلف القطاعات الغذائية.
- إن تحقيق الأمن الغذائي في بلد مثل الجزائر يقتضي تبني مجموعة إصلاحات تعالج بموجبها الإختلالات التي خلفتها السياسات في المراحل الماضية، التي جعلت من قطاع الفلاحة عبئا كبيرا على الدولة بحيث كان يستنزف الخرينة العمومية عبر أغلفة مالية كبيرة دون عوائد كبيرة تحول من قطاع يعيش بدعم الدولة إلى قطاع داعم للدولة.
- تركز الجزائر في سياساتها على توفير الكمية والنوعية في الغذاء، فقد أظهرت الإهتمام المتزايد بمسألة الإختيار، وهو ما يعبر عن اِنتعاش روح المنافسة في تقديم المنتوجات الغذائية في السوق الجزائرية، بعدما سادت في وقت ما سياسة الإحتكار التي تجعل الأسعار خارج السيطرة وتفاوض بين الغلاء أو الندرة وبالتالي الأزمة.
- يشهد ملف الأمن الغذائي تحسنا ملحوظا خاصة في عملية الإنتاج، وتشهد عليه التقارير الوطنية والمنظمات الدولية مثل مؤشر الأمن الغذائي العالمي الذي صنف الجزائر ضمن الدول السارية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الإكتفاء الذاتي.
- رغم النتائج الإيجابية المحققة في ميدان الإنتاج الزراعي والفلاحي والصيد البحري لاتزال الجزائر تعاني في أزمة عدم إستقرار الأسعار في المواد الغذائية عامة، فهي في اِرتفاع واِنخفاض مستمر كما يتجلى في الخضروات والفواكه واللحوم والأسماك وهذا ما يستدعي تنظيم السوق وإمداده بالحاجة فقط وتخزين الفائض لخلق التوازن في كل المواسم.

اختبار صحة الفرضيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذا البحث، نؤكد صحة الفرضية الأولى القائلة بـ: **"يتوقف ضمان الأمن الغذائي في الجزائر؛ بإهتمام الحكومة بتنمية جميع القطاعات الغذائية"**، حيث تؤكد

النتائج المتوصل إليها في هذا البحث أن ضمان الأمن الغذائي في الجزائر يتوقف على اهتمام الحكومة بتنمية جميع القطاعات الغذائية، حيث تبذل الحكومة جهوداً ملموسة في دعم الزراعة من خلال الإستثمار في البنية التحتية وتطبيق التكنولوجيا الحديثة، وتطوير الثروة الحيوانية والصيد البحري والصناعات الغذائية، وهذا ما استنتجناه من خلال دراستنا لمساهمة هذه القطاعات في ضمان الأمن الغذائي عبر أرقام وإحصائيات مقدمة من الوزارات المعنية. كما نؤكد الفرضية الثانية التي ترى بأن **"كلما زادت استثمارات الحكومة الجزائرية في تطوير البنية التحتية الزراعية وتوفير التقنيات الحديثة؛ كلما زادت فرص تحقيق الأمن الغذائي"**، فمن خلال تحسين الإنتاجية الغذائية عبر استخدام التقنيات الحديثة مثل الري الذكي والزراعة العضوية وتربة المائيات والصيد في أعالي البحار، وتطوير البنية التحتية مثل شبكات الطرق ومرافق التخزين والتبريد، تتمكن الجزائر من زيادة كمية وجودة المحاصيل المنتجة، مما يقلل من الإعتماد على الواردات الغذائية ويحسن الأمن الغذائي للسكان. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الإستثمارات في تشجيع الإستثمار الخاص في القطاعات الغذائية وتوفير فرص عمل جديدة، مما يعزز الإقتصاد الوطني ويساهم في إستدامة الأمن الغذائي على المدى الطويل. في حين نؤكد جزئيا الفرضية الثالثة القائلة بـ: **كلما إتخذت الجزائر سياسات فعالة لتشجيع الفلاحة المستدامة وتحسين إستخدام الموارد زادت فرص تحقيق الأمن الغذائي بحلول عام 2030**، والسبب في عدم النفي الكلي أو الإثبات التام يرجع لعاملي الزمن، وعامل أمر الواقع كون الجزائر لا تزال دولة ريعية.

إستراتيجية الجزائر لضمان الأمن الغذائي هي ضمن الخطوات المدروسة والثابتة لتحقيق الأمن الغذائي كمطلب من متطلبات منظومة الأمن الشامل للدولة، والذي يرتبط بمفهوم التنمية المستدامة الذي يجري التخطيط لها على المستوى الدولي والوطني، وزاد إهتمام العالم بها منذ تفشي أزمة كورونا COVID 19 وإندلاع الحرب الأوكرانية، والتي كانت نتائجها كارثية في مجال الأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن الطاقوي. ليست الأزمة متوقفة فقط على ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقوية والأدوية بل حتى تأمين المواد أو المواد الأولية لتصنيعها، وبالتالي بادرت الجزائر من أجل الصمود ضد هذه التهديدات والأزمات المستقبلية بمراجعة المنظومة الصحية عبر توسيع هياكلها، والإهتمام بالقطاعات الإنتاجية في النظام الاقتصادي من أجل تحقيق المحاور الأساسية للجزائر الجديدة المتمثلة في: حوكمة السياسات العامة، ضمان الأمن الغذائي، الأمن الطاقوي والأمن الصحي. حيث أبدى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون منذ إعتلائه كرسي الحكم، إرادته السياسية القوية للتخلص من التبعية للمحروقات من

خلال تنويع الاقتصاد والإهتمام الجدي بتطوير القطاعات الغذائية، حيث اِعتبر السيد رئيس الجمهورية أن تحقيق الأمن الغذائي قضية مصيرية ومسألة كرامة وطنية.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

I. المراجع.

أولا: الوثائق الرسمية.

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيَّة، الجريدة الرسمية، القانون رقم 15-21 المؤرخ في 23 جمادى أولى عام 1443 الموافق 28 ديسمبر 2021 الذي يتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، عدد 99، السنة الثامنة والخمسون، المادة 1 و2، (تاريخ الإصدار: 29 ديسمبر 2021).

ثانيا: الكتب.

1. إبراهيم أحمد عبد الغفور، **الأمن الغذائي**، الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2013.
2. إبراهيمي الطاهر، **في سبيل مقاربة سوسيولوجية للبيئة في الجزائر**، الجزائر، بسكرة: دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2014.
3. الخمسي رجب محمد، **الإستزراع السمكي في ليبيا ودوره في تنمية الثروة السمكية**، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، 2008.
4. السريتي السيد محمد، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 2009.
5. السيد سامي، **الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي**، القاهرة: دار التعاون للطباعة، 2005.
6. السيد عبد السلام محمد، **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، الكويت: عالم المعرفة، دون طبعة، 1998.
7. المخادمي عبد القادر رزيق، **الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009.
8. المركز الوطني للسياسات الزراعية، **و اقع الغذاء والزراعة في سورية**، سوريا: وزارة الإصلاح الزراعي، 2007.
9. بكدي فاطمة، حمدي باشا رابح، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2017.
10. بن عبد الرحمن الجريسي خالد، **سلوك المستهلك**، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الثالثة، 1427.

11. بوشليت مسعودة، "الأمن الغذائي في الجزائر: غذاء كاف، آمن وصحي للجميع"، في كتاب جماعي بمقالات من تأليف مجموعة من الباحثين، **واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل رهانات الأمن الغذائي والصحي والطاقوي**، إصدارات المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيبازة، أكتوبر 2023.

12. بوضرساية بوعزة وآخرون، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

13. تركي القريشي محمد صالح، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، 2010.

14. جرينجر آلان، **التصحر التهديد والمجابهة**، ترجمة المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة: الطبعة الأولى، 2002.

15. زيدان إمحمد سعيد علي، **التصحر وآثاره في التنمية البشرية والإقتصادية**، الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2012.

16. ساميلسون بول، **الإقتصاد**، ترجمة هاشم عبد الله، الطبعة الخامسة عشر، 2001.

17. سيلفا جوزيه غرازيانودا وآخرون، **برنامج القضاء على الجوع: التجربة البرازيلية**، روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012.

18. عبيدات محمد، **التسويق الزراعي**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2005.

19. عطية عبد القادر محمد عبد القادر، **التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003.

ثالثا: المجلات العلمية.

1. أم الخير حمودة، بيرش أحمد، "الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي"، **مجلة دفاتر اقتصادية**، المجلد 10، العدد 01، (2019).

2. بكدي فاطمة، "التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، **مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية**، جامعة خميس مليانة، العدد 13، (جوان 2013).

3. بلقاسم سلاطنية، عرعور مليكة، "معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، (جوان2009).

4. بن الشيخ مريم، جعفر حمزة، "تحديات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتحديات الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا"، **مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة**، المجلد 05، العدد 01، جامعة سطيف 1، (2022).
5. بن النوى عائشة، "التنمية الزراعية في الجزائر: العقبات والتحديات"، **مجلة آفاق للبحوث والدراسات**، العدد 02، جامعة باتنة 1، (أوت 2020).
6. بن جدية محمد الصالح، عبد الوهاب عبدات، "واقع الإنتاج السمكي بالجزائر خلال الفترة (1991-2018) والآفاق المستقبلية"، **مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد**، العدد 01، جامعة الجزائر 3، (جوان 2023).
7. بن صويلح أمال، "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة إستراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر"، **مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة قالمة، العدد 23، (2018).
8. بن علي مهملي، "واقع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر وآفاق تنميته"، **المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، العدد 3، جامعة غليزان، (03 جويلية 2023).
9. بن يزة يوسف، "محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية"، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، العدد 38، جامعة باتنة 1، (جوان 2018).
10. جبر فلاح سعيد، " الأمن الغذائي في الوطن العربي"، **مجلة عالم فكر**، الطبعة 2، (1987).
11. حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، "الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد 18، (2017).
12. حاروش نور الدين، "استراتيجية إدارة المياه في الجزائر"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة ورقلة، العدد السابع، (جوان 2012).
13. حاوشين إبتسام، "السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، جامعة البليدة، العدد السادس.
14. خلالفة هاجر، "الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات"، **مجلة دفاتر المتوسط**، المجلد 05، العدد 04، جامعة الحاج لخضر باتنة.
15. ديدو محمد، "دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد 06، (ماي 2012).

16. ربيعي حسين، "واقع الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الإستراتيجيات والآليات القانونية المستحدثة"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، العدد 03، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1، (2022).

17. رحماني جهاد، ديب كمال، "دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2019"، **مجلة دفاتر البحوث العلمية**، المجلد 10، العدد 01، (2022).

18. سلامي أحمد، "واقع الفجوة الغذائية للحبوب في الاقتصاد الجزائري مقاربة تحليلية إستشرافية في الفترة (1970- 2020)"، **مجلة أداء المؤسسات الاقتصادية**، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد 12، 2017).

19. شكيرو وسيلة، عمر غزازي، "استراتيجية تطوير القطاع الزراعي –فرع الصناعات الغذائية- في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد"، **مجلة Revue des réformes économiques et intégration en économie mondiale**، العدد 14، (2020).

20. طواهرية منى، "التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد 16، العدد 22، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر، (مارس 2020).

21. عبدود زرقين، عبد الرزاق فوزي، "إشكالية الإستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر"، **مجلة البحوث الاقتصادية والعالمية**، العدد 01 (جوان 2014).

22. عكرود سفيا، "الأمن الغذائي: "إشكالية تحديد المفهوم والأبعاد""، **مجلة معالم الدراسات الإعلامية والإتصالية**، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، العدد الثاني، (ديسمبر 2022).

23. غردي محمد، نصر الدين بن نير، "تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، جامعة البليدة 2، العدد العاشر.

24. لوشان وليد وآخرون، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2012-2013"، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، المجلد 22، العدد 01، جامعة الجزائر 3، (2019).

25. محسن زوبيدة، "معالجة المياه المستعملة خيار إستراتيجي للتسيير المستدام للموارد المائية في الجزائر"، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية**، المجلد 8، العدد 1، (2019).

26. مزياني فيروز، "الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، جامعة باتنة 1، العدد التاسع، (جوان 2016).

27. مسعي محمد، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، **مجلة الباحث**، العدد 10، جامعة قصدي مرباح ورقلة، (2012).
28. معقال نسيبة، طويجيني زين العابدين، "حالة الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة للمؤشرات الرئيسية"، **مجلة الإمتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة**، المجلد 07، العدد 02، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، (جانفي 2024).
29. مكيد علي، بن عياد فريدة، "وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية للمتاح من الإنتاج خلال الفترة الممتدة (2013/2002)"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة المدية، العدد 17، (2017).
30. ناجي أمال، السيناريوهات كأداة منهجية لتحقيق التنمية ضمن ميدان العلوم السياسية، **مجلة آفاق للعلوم**، جامعة الجزائر 3، العدد الخامس عشر، (مارس 2019).
31. ناصف محمد، "هل الجزائر قادرة ومؤهلة لحل مشكلة العجز الغذائي"، **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، جامعة المسيلة، العدد الرابع.
32. هاشمي الطيب، جيلالي مصطفى، الفلاحة ما بعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر (2015-2019)، **مجلة دراسات و أبحاث**، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، مجلد 13، عدد 5، (أكتوبر 2021).
33. يحياوي لخضر، رقيبة سليمة، "تجربة الجزائر في مجال حماية البيئة"، **مجلة البديل الاقتصادي**، العدد السادس، جامعة وهران.

رابعا: الأطاريح والمذكرات.

1. أسماء حاجي، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة 2009-2017**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، شعبة تجارة دولية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، قالمة، 2018-2019.
2. أسماء سلامي، **تقدير واستشراف الفجوة الغذائية للحبوب وانعكاساتها على الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قصدي مرباح: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة – الجزائر.

3. الطيب قصاص، **إشكالية إدارة الموارد المائية في الجزائر التوقع والتصور المستقبلي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015- 2016.

4. أمال ينون، **إستراتيجية التنمية المستدامة للموارد المائية في الاقتصاديات العربية دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، 2010-2011.

5. جميلة لرقام شريفي، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007.

6. حكيمة مختار رحماني، **واقع التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، 2018- 2019.

7. خديجة طالب، **دور سياسات توزيع السلع الغذائية في معالجة مشكلة الأمن الغذائي الحضري دراسة حالة الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

8. ربيعة بوسكارا، **مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي**، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015-2016.

9. سامي قطاري، عبد العالي بوقطاية، **جريمة المضاربة غير المشروعة وآليات مكافحتها في ظل القانون 15/21**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة محمد البشير الإبراهيمي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون أعمال، برج بوعريريج، 2022- 2023.

10. سماح طرطار، كنزة سليمي، **واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر للفترة 2010- 2020**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2022- 2023.

11. عادل كدوة، **اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر، 2017-2018.

12. عبد الحفيظ كينه، **سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط**، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2021-2020.

13. عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005.

14. فاطمة بكدي، **إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000-2012)**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012-2013.

15. فاطمة مخطاري ديدوش، **إستراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2014-2015.

16. فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد، 2007-2008.

17. كمال الدين بن عيسى، **مشكلة العجز الغذائي وإستراتيجية الأمن الغذائي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019.

18. كمال حوشين، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007-2008.

19. محمد رضا بن لاغة، **إنعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2000- 2010**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2012- 2013.

20. محمد هبول، **السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والإستشراف الاقتصادي، 2019-2020.

21. مروان بولال، نسيمة بورابة، **القطاع الزراعي في الجزائر وإشكالية الدعم في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة البشير الإبراهيمي: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، برج بوعريريج، 2019-2020.

22. مصطفى بوعموش، **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: قسم السياسات العامة والنظم المقارنة، تخصص السياسات العامة والنظم المقارنة، 2022- 2023.

23. منير بوجمعة، **أثر تقلبات أسعار النفط على الأمن الغذائي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة: 1986-2020**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الاقتصادية والإجتماعية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2022-2023.

خامسا: المحاضرات العامة: دروس، ملتقيات، وندوات علمية.

1. باية ساعو، زوبيدة سيبار، **رصد إمكانيات الإنتاج الفلاحي في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة البويرة، الجزائر، (11 مارس 2021).
2. حسين بومدين، **محاضرات وتمارين محلولة مقياس الاقتصاد الكلي**، محاضرات مقدمة في العلوم الاقتصادية، (جامعة أبي بكر بلقايد: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، تلمسان، 2021).
3. حميدة أوكيل، سارة بلقاسم، **إنعكاسات استغلال الموارد المائية على التنمية الزراعية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول إستراتيجية تسيير قطاع الموارد المائية في الجزائر بين المتطلبات التنموية والتغيرات المناخية، جامعة إبن خلدون تيارت، (2022- 2023).
4. فاطمة عميش، **واقع الأمن الغذائي مؤشراته وأبعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية دراسة حالة الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، (نوفمبر 2014).

5. محمد البشير محمد عبد الهادي، **الأمن الغذائي: المفاهيم، القياس والأبعاد**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي العاشر حول الأمن الغذائي: الواقع والمأمول، الجامعة الافريقية العقيد أحمد دراية أدرار، (أيام 18-19-20-21 نوفمبر 2007).

6. هشام بن حميدة، **ضرورة حوكمة مياه الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثامن حول مصادر المياه والأمن المائي إسطنبول، جامعة بومرداس، (18- 22 أكتوبر 2015).

سادسا: المو اقع الرسمية.

1. "الساحل الجزائري"، وكالة الأنباء الجزائرية، في: https://www.aps.dz.

2. اتفاقية الحبوب الدولية... بوصلة الامن الغذائي العالمي، في: https://www.aljazeera.net

3. اجتماع وزاري مشترك حول تمويل قطاع الفلاحة، في: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/41599.

4. أحمد عبد الله، قطر تعزز مكانتها الأولى عربيا وال24 عالميا في مؤشر الأمن الغذائي، في: https://www.aljazeera.net .

5. أسماء صالحي، الفلاحة في الجزائر تشغل 2.6 مليون عامل، في: https://www.elmasdaronline.dz.

6. الأمم المتحدة: الجزائر تدعو إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي، في: https://www.aps.dz/ar .

7. البنك الوطني للبذور أداة لتعزيز السيادة الغذائية، في: https://www.aps.dz/ar/economie/130295-2022-08-11-12-25-08.

1. البوابة الإلكترونية لمجلس الأمة، "مجلس الأمة يشارك في منتدى برلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في لمنطقة العربية"، في: http://www.majliselouma.dz.

8. السيد أحمد بداني، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، "لقاء خاص مع وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية"، في: https://youtu.be/SW2zpUAgZes?si=JFwHsIQr8wKZiec_ .

9. السيد عبد الحفيظ هني، وزير الفلاحة والتنمية الريفية سابقًا، قيمة الإنتاج الفلاحي لسنة 2022 قدر ب4500 مليار دج، في: https://www.youtube.com/watch?v=ap76nTBP6uk.

2. الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، قطاع الفلاحة، في : https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar.

3. الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة التجارة وترقية الصادرات، في: https://commerce.gov.dz/.
4. الموقع الرسمي لوزارة البيئة والطاقات المتجددة، في: https://www.me.gov.dz/.
10. الموقع الرسمي لوزارة التجارة، ف- https://www.commerce.gov.dz/fr/rubriques/accession-de-l-algerie-a-l-omc .
5. الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، اتفاقية إطار للتعاون والشراكة في مجال ترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، في: https://madr.gov.dz/2021/ .
11. أمين علام، الأمم المتحدة: الجزائر تقدم مقترحات لحماية الأمن الغذائي العالم، في: https://al24news.com/.
12. أناماريا ماتسوني، جهود الأمن الغذائي في قطر تؤتي ثمارها، في: https://www.hbku.edu.q.
13. برنامج الأغذية العالمي يحذر من أزمة غذاء عالمية غير مسبوقة مع مؤشرات تظهر أن الأسوأ قادم، في: https://news.un.org/ar/story/2022/10/1113927 .
14. بوابة تخطيط التنمية الوطنية العربية، وضع رؤية الجزائر الوطنية لعام 2030، في: http://andp.unescwa.org/ar/plans/1121 .
15. تطور السياسات الفلاحية والريفية بالجزائر (1992- إلى يومنا هذا)، في: https://gloriousalgeria.dz.
16. راما حمد، موانئ الجزائر، في: https://tijareti.com/algerian-ports/ .
17. زولا سومر، " 14 مليار دولار القيمة السوقية للصناعات الغذائية في الجزائر"، في: https://www.el-massa.com/dz/.

سابعا: المو اقع الإلكترونية.

18. سارة المولى، ترتيب ولايات الجزائر حسب عدد السكان 2023-2024.. أحدث الإحصاءات، في: https://almashhad.com/article.
19. شبة بن عمر، الأمن الغذائي: ما هو؟ وماهي أبعاده الأربعة والستة، في: https://www.drbenamarcheba.com/2023/03/Food-security- .
20. عبد الله ندور، خطة لآفاق 2030 للنهوض بالإقتصاد الوطني، في: https://www.elbilad.net/ .
21. عبد المنعم سويقات، الوزير يكشف: ارتفاع قدرات أسطول الجزائر إلى 100 سفينة صيد، في: https://www.sabqpress.dz/ .

22. عبير.ش، المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس): الجزائر دولة نموذجية في محاربة أزمة الغذاء، في: https://www.elbilad.net .

23. كارولين شاوموت، رئيس وكالة للأمم المتحدة قبيل منتدى دافوس: الأوقات الاستثنائية تتطلب استثمارات استثنائية في التنمية الريفية الطويلة الأجل والسيادة الغذائية، في: https://www.ifad.org/ar/web/latest/- .

24. كمال علاق، أرقام هامة.. وزير الصيد البحري يستعرض الحصيلة السنوية للقطاع، في: https://dzair-tube.dz/ .

25. للإحصاء العام للفلاحة 2024 دور كبير في رسم السياسات التنموية مستقبلا، في: https://www.aps.dz/ar/economie/161253-2024 .

6. معلومات مقدمة من مقر وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية، تعزيز وتطوير الصيد الكبير وصناعة التحويل، الجزائر العاصمة.

7. معلومات مقدمة من مقر وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر العاصمة.

26. مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، لمحة عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، في: https://www.ohchr.org/ar/sdgs .

27. نادية بن طاهر، عدد سكان الجزائر توقعات بتجاوز 48 مليون نسمة، في: https://www.ennaharonline. .

28. ناهد زرواطي، الجزائر تطلق مشروع إعادة تأهيل السّد الأخضر، في: https://www.skynewsarabia.com .

7. وهاب حميدي، النموذج الغذائي الجزائري: تقييم الرّاهن وآفاق التطور، في: https://algeria.fes.de/ar/e/le-modele-alimentaire .

ثامنا: المقابلات الميدانية.

1. مقابلة مباشرة مع السيد خالي محمد خير الدين، المدير الفرعي لمديرية تربية المائيات، وزارة الصيد البحري وتربية المائيات.

2. مقابلة مباشرة مع المدير الفرعي لمديرية الزراعات الواسعة، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

تاسعا: التقارير.

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **عرض الوزير الأول السابق السيد أيمن بن عبد الرحمن لبيان السياسة العامة للحكومة 2023 أمام المجلس الشعبي الوطني**، 10 أكتوبر 2023.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية**، (سبتمبر 2021).
3. الصندوق الوطني للتنمية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2021).
4. أنا كارلا لوبيز، **تغير المناخ والأمن الغذائي**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة التاسعة والعشرون، (ماي 2003).
5. سعود بن عبد العزيز الشبيلي، **كيف طورت اليابان منظومة أمنها الغذائي**، الرياض، (2010).
6. لجنة الأمن الغذائي العالمي CFS، "**الدروس المستفادة من عمليات الاستعراض الوطنية التطوعية الأولى**"، (الدورة 43، وثيقة معلومات أساسية، روما)، (21-17 أكتوبر 2016).
7. هيئة أبو ظبي للزراعة والسلامة الغذائية، **الأبعاد الستة للأمن الغذائي**، (2021).

عاشرا: المراجع باللغة الأجنبية.

1. Belaid Djamel, **Le Secteur agroalimentaire en Algérie Tome 1**, Collection dossiers Agronomiques, Edition 2016.
2. Boualaiche Tiziri, Deradera Zineb, **L'industrie agroalimentaire en Algérie**, diplôme master, (faculté des sciences économiques, université de Béjaia, 2019-2020).
3. Economist Impact, "The global food security Index (GFSI)", https://impact.economist.com (visited 19/03/2024).
4. FAO agriculture and development Economics Division (ESA) with support from the FAO Netherlands Partnership Programme (FNPP) and the EC-FAO Food Security Programme.
5. Ghili Lilia, **panorama des industries agroalimentaire en Algérie**, diplôme de master, (faculté des sciences biologiques et des sciences agronomiques, Université de Tizi Ouzou, 2017-2018).
6. Houcine Souhila, Arezki Sabrina, **PERFORMANCE des agroalimentaires cas de la wilaya de Tizi Ouzou et de la wilaya de Blida**, (département des sciences agronomiques, université de Tizi Ouzou, 2016-2017).

7. Klaus klennert, **Assurer la sécurité alimentaire et nutritionnelle**, Ministere fédéral de la coopération Economique et du développement, Allemagne, Janvier, 2011.
8. Niall McCarthy, The World's top countries for Food Security, https://www.weforum.org , it was noticed on March 6, 2024, at 7 :00 PM.
9. République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre De L'Agriculture Et Du Développement Rural, **mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020-2024,** feuille de route action projetées 2020-2024, (Juillet 2020).
10. République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **PROGRAMME D'ACTION ET PERSPECTIVES DE DEVELOPPEMENT DE LA PECHE ET DES PRODUCTIONS HALIEUTIQUES 2020-2024**, (2020).
11. République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre de la pêche et productions halieutique, **PROGRAMME D'ACTION ET PERSPECTIVES DE DEVELOPPEMENT DE LA PECHE ET DES PRODUCTIONS HALIEUTIQUES 2021-2024**, (Août 2021).
12. See: Shenggen Fam et al, "**Ending Hunger and Undernutrition by 2025: Accelerationg The Peace**" (chapter in: David E-Sahn, The Fight Against Hunger and Malnutrition). Oxford University Press. UK 2015.
13. Sen, A.K Poverty and Famines, **An Essay on Entitelements and Depriviation Oxford**, Clarendon Press, 1981.
14. Xing Wei1, Zhao Zhang, Peijun Shi1, Pin Sh1, Pin Wang1, Yi Chen1, Xiao Song1, Fulu Tao2, "**Is Yield Increase Sufficient to Achieve Food Security in China?**" PLOS ONE, DOI: 10.1371/journal.pone.01 16430 February 13, 2015.

II. المصادر.

1. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
2. وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): تنفيذ خطة عمل الحكومة في القطاع الفلاحي (2020-2024)

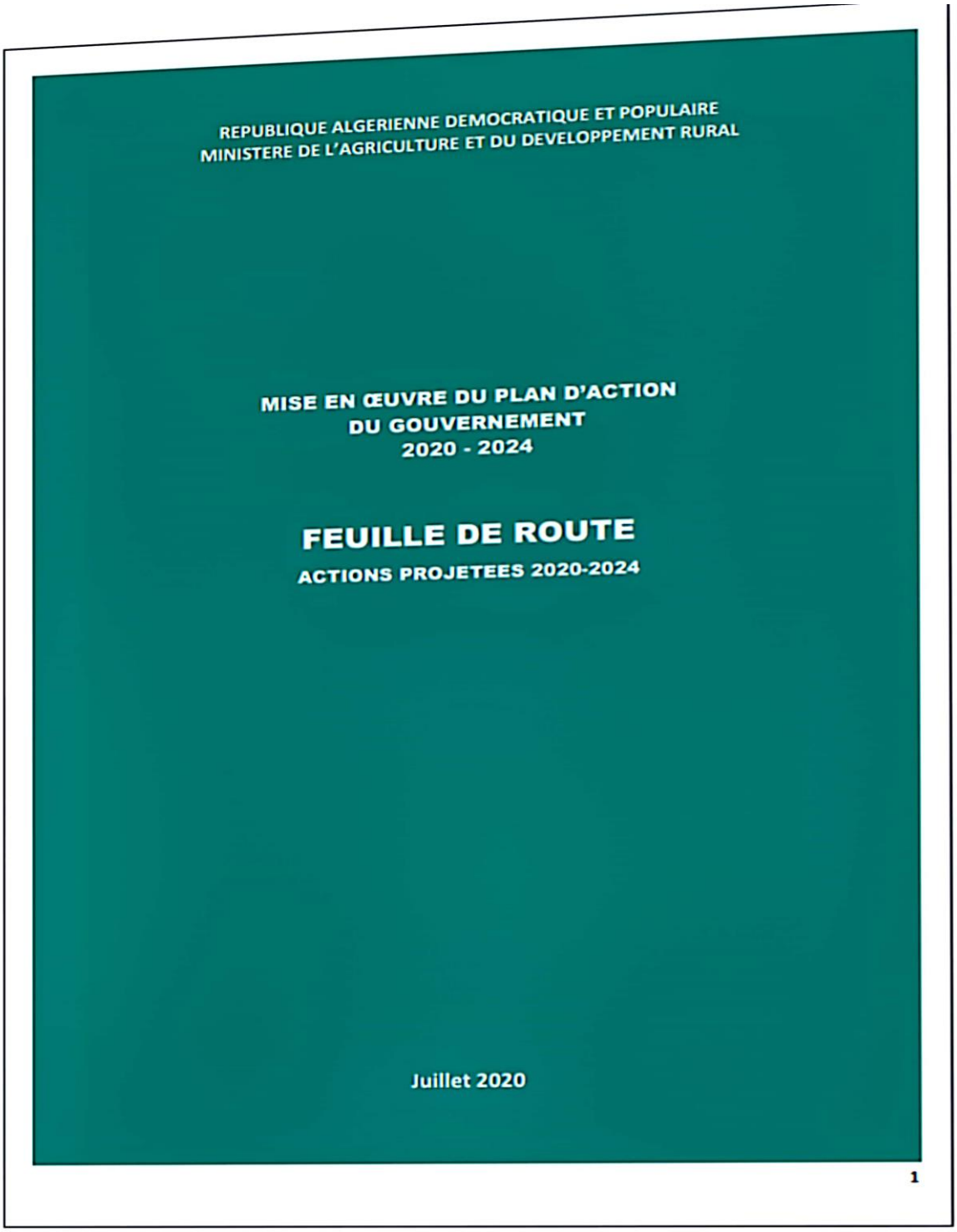

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

MISE EN ŒUVRE DU PLAN D'ACTION
DU GOUVERNEMENT
2020 - 2024

FEUILLE DE ROUTE

ACTIONS PROJETEES 2020-2024

Juillet 2020

1

الملحق رقم (02): تنفيذ خطة عمل الحكومة في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات (2021-2024)

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE LA PECHE ET DES PRODUCTIONS HALIEUTIQUES

Contribution du Secteur de la Pêche et des Productions Halieutiques au Plan d'action du Gouvernement

PROGRAMME D'ACTION
DU SECTEUR DE LA PECHE ET DES PRODUCTIONS HALIEUTIQUES
(2021-2024)

Août 2021

الملحق رقم (03): تنفيذ خطة عمل الحكومة في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات (2020-2024)

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE LA PECHE ET DES PRODUCTIONS HALIEUTIQUES

PROGRAMME D'ACTION ET PERSPECTIVES DE DEVELOPPEMENT DE LA PECHE ET DES PRODUCTIONS HALIEUTIQUES (2020-2024)

2020

الملحق رقم (04): الإستراتيجية الوطنية للإقتصاد الأزرق آفاق 2030

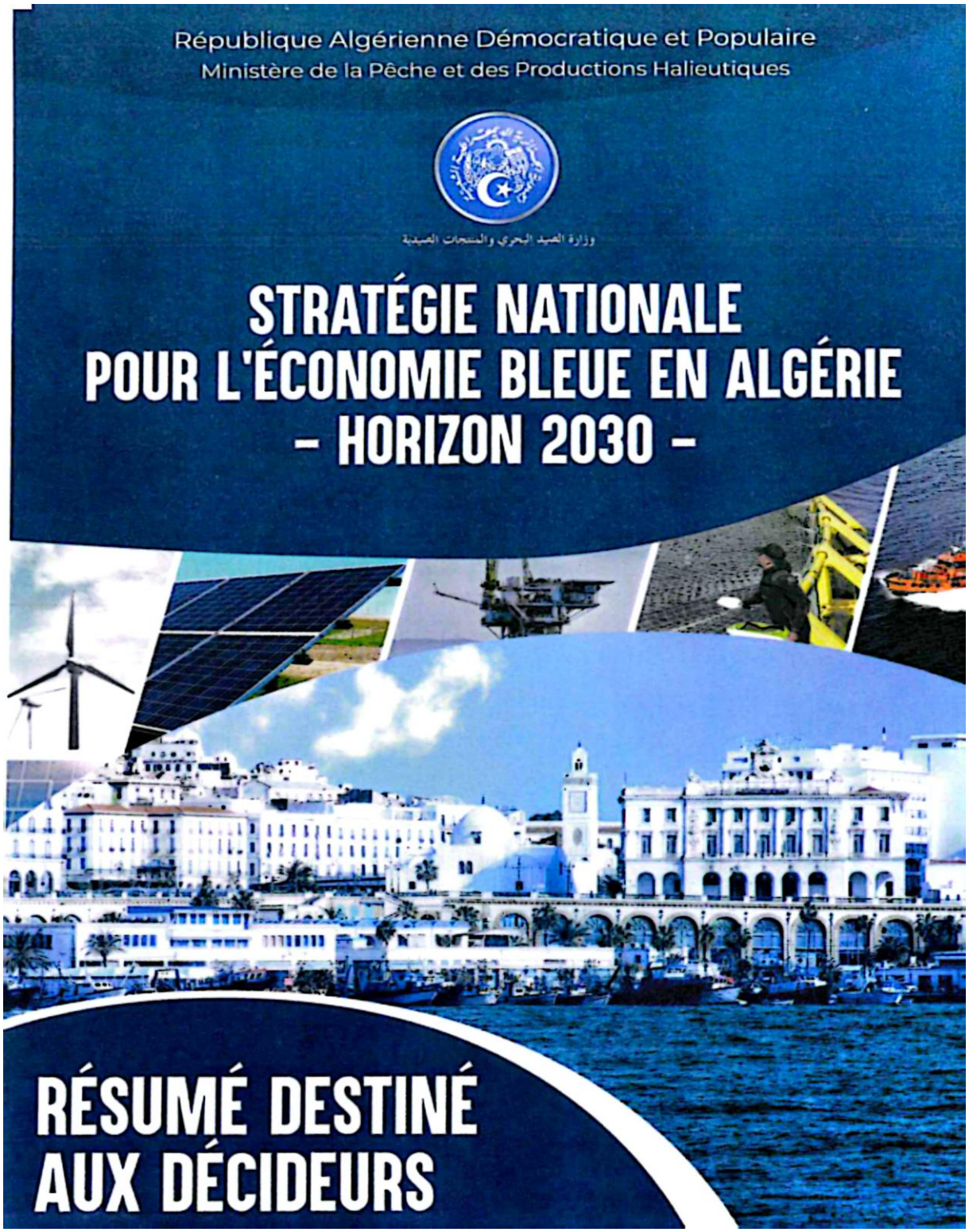

الملحق رقم (05): تعزيز وتطوير الصيد البحري في أعالي البحار والصناعة التحويلية

11 juillet 2022

Promotion et développement de la grande pêche ainsi que l'industrie de la transformation

Les besoins croissants sur le marché national de la demande en protéines halieutiques et la disponibilité insuffisante de l'offre issue de la pêche côtière en Algérie, particulièrement pendant la période hors saison (janvier à juin), exige la recherche de nouvelles sources d'approvisionnement du marché national pour répondre aux besoins continus des consommateurs tant sur le plan quantitatif que qualitatif

Pour répondre à ce besoin, il s'avère nécessaire de valoriser les opportunités d'exploitation dans les zones de pêche au large en méditerranée et/ou dans les zones des autres états dans le cadre des accords de pêche dont l'Algérie fait partie.

L'exploitation de nouvelles zones de pêche dans les eaux sous juridiction nationale ou au niveau des zones de pêche identifiées dans le cadre des accords entre l'Algérie et les pays coopérants, contribuera :

- à la création d'emploi et le renforcement des capacités ciblant les emplois directs et indirects ;
- à la disponibilité de la matière première pour la transformation des produits de la pêche ;
- à la création des entreprises de la transformation des produits de la pêche par plusieurs procédés à savoir : surgelé, congelé, fumé et en conserve, qui constitue une filière non négligeable en matière d'approvisionnement du marché, en produits en produits varié de la pêche.

الملحق رقم (06): التقرير الوطني حول النظام الغذائي في الجزائر

:ère de la Pêche et des Productions Halieutiques

CONTRIBUTION DU MINISTERE

DE LA PËCHE ET DES PRODUCTIONS HALIEUTIQUES

AU RAPPORT NATIONAL SUR LE SYSTEME ALIMENTAIRE EN ALGERIE.

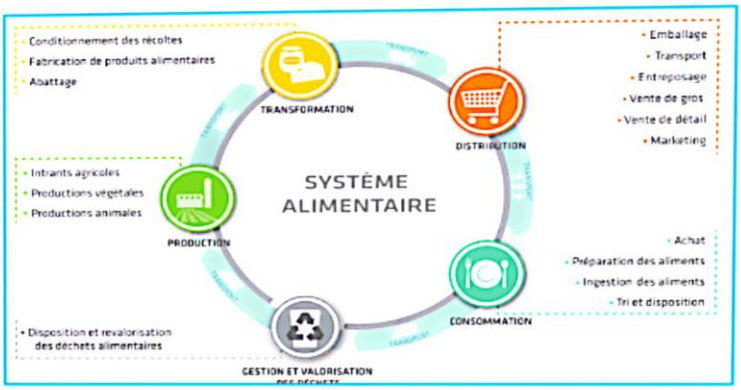

الملحق رقم (07): رسم خرائط البرامج والسياسات والإستراتيجيات لتحقيق الأمن الغذائي

Vers une vision nationale sur la sécurité alimentaire en Algérie

Projet : TCP/ALG/3703

DRAFT RÉVISÉ

GOUVERNANCE DE LA SECURITE ALIMENTAIRE EN ALGERIE

Essai d'évaluation

Rapport de consultation élaboré par : AB

الملحق رقم (08): دليل مقابلة

I. دليل مقابلة مع السيد المدير الفرعي لمديرية الزراعات الواسعة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر العاصمة

1. ما هي أهم التحديات التي تواجه الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي وتلبية إحتياجاتها الغذائية في المستقبل؟
2. ما هي السياسات والإجراءات التي إعتمدتها الجزائر لتعزيز الإنتاج الزراعي؟
3. ماهي الخطط والإجراءات التي تعتزم الوزارة إعتزامها لضمان الأمن الغذائي؟
4. هل تخطط الوزارة إعتماد تقنيات زراعية متقدمة مثل الزراعة الذكية والزراعة العضوية لتعزيز الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل؟
5. هل تخطط الحكومة لزيادة الإستثمار في البحث الزراعي لتطوير أصناف المحاصيل الزراعية؟
6. هل هناك خطط لتعزيز التعاون الدولي والشراكات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية لتبادل المعرفة والتكنولوجيا ودعم التنمية الزراعية في الجزائر؟

II. دليل مقابلة مع السيد خالي محمد خير الدين المدير الفرعي لمديرية تربية المائيات في وزارة الصيد البحري وتربية المائيات

1. ماهي السياسات والإجراءات التي إعتمدتها الجزائر لتعزيز القطاع وضمان الأمن الغذائي؟
2. هل هناك جهود دولية مشتركة تشارك فيها الجزائر لتعزيز الصيد البحري وتربية المائيات؟
3. هل هناك تعاون مع الجهات الوطنية الأخرى مثل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتحقيق اهداف مشتركة؟ وما هو نطاق هذا التعاون؟
4. هل هناك برامج تدريبية أو تبادل معرفة مع الدول الأخرى تهدف إلى تطوير قدرات الكوادر الوطنية في مجال الصيد البحري وتربية المائيات؟
5. ماهي الجهود المبذولة لتطوير التكنولوجيا والمعدات في القطاع وتنفيذ ممارسات الصيد المستدامة للحفاظ على موارد الأسماك؟
6. كيف تعتزم الوزارة تطوير البنية التحتية لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات بما في ذلك الأسطول البحري وموانئ الصيد؟

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكروعرفان

إهداء

خطة الدراسة

قائمة الجداول والأشكال والمختصرات

ملخص الدراسة

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الإنجليزية

الملخص باللغة الفرنسية

المقدمة **01**

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للأمن الغذائي 13

مقدمة الفصل الأول 14

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي 15

المطلب الأوّل: تعريف الأمن الغذائي..... 15

- التطور التاريخي لمفهوم الأمن الغذائي..... 17
- المفاهيم ذات الصلة بالأمن الغذائي..... 18

المطلب الثاني: مرتكزات وأشكال الأمن الغذائي..... 19

- مرتكزات الأمن الغذائي..... 19
- أشكال الأمن الغذائي..... 21
- مقومات الأمن الغذائي..... 22

المبحث الثاني: محددات الأمن الغذائي.....24

المطلب الأول: مستويات الأمن الغذائي.....24

المطلب الثاني: مؤشرات وأبعاد الأمن الغذائي.....25

- مؤشرات الأمن الغذائي.....25
- أبعاد الأمن الغذائي.....29

المبحث الثالث: سياسات الأمن الغذائي: تجارب دولية 32

المطلب الأول: سياسات الأمن الغذائي.....32

المطلب الثاني: التجارب المختلفة للدول في تحقيق الأمن الغذائي.....33

- الإستراتيجية الصينية للنمو الزراعي.....34
- سياسة الأمن الغذائي الفنلندية.....35
- سياسة قطر في الأمن الغذائي.....35
- السياسة الفيتنامية للأمن الغذائي.....36
- التجربة اليابانية في الأمن الغذائي.....36

خلاصة الفصل الأول.....38

الفصل الثاني: و اقع الأمن الغذائي في الجز ائر.....39

مقدمة الفصل الثاني.....40

المبحث الأول: تحليل و اقع الوضع الغذائي في الجز ائر.....41

المطلب الأول: الإمكانيات الغذائية في الجزائر.....41

- المقومات الزراعية.....41
- مقومات الصيد البحري وتربية المائيات.....46
- الصناعات الغذائية في الجزائر.....48

المطلب الثاني: مساهمة القطاعات الحكومية في تحقيق الأمن الغذائي.....55

- مساهمة القطاع الفلاحي.....55
- مساهمة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات.....59
- مساهمة الصناعات الغذائية.....60
- حالة مؤشر الأمن الغذائي للجزائر لسنة 2021.....62
- مؤشر الأمن الغذائي للجزائر بالمقارنة مع الدول العربية لسنة 2021.....66

المطلب الثالث: الآليات القانونية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.....67

المبحث الثاني: وضعية الأمن الغذائي في الجزائر.....71

المطلب الأول: التحليل الإحصائي لإستيراد وتصدير بعض المواد الغذائية في الجزائر (2020-2022) 71

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي في الجزائر.....76

المطلب الثالث: العراقيل والصعوبات التي تواجهها الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي.....79

خلاصة الفصل الثاني.....,.....88

الفصل الثالث: جهود الجزائرلتحقيق الأمن الغذائي: آفاق 2030.....89

مقدمة الفصل الثالث.....90

المبحث الأول: سياسات وإستراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي.....91

المطلب الأول: إستراتيجية السياسة الفلاحية لضان الأمن الغذائي.....91

- السياسات الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي.....91
- إستراتيجية السياسة الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي.....97

المطلب الثاني: إستراتيجية سياسة الصيد البحري لضمان الأمن الغذائي.....127

المطلب الثالث: إستراتيجية سياسة الصناعات الغذائية لضمان الأمن الغذائي.....146

المبحث الثاني: الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي.....150

المطلب الأول: الجهود الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي.....150

المطلب الثاني: الجهود الدولية لتحقيق الأمن الغذائي.....155

المطلب الثالث: خيارات تحسين واقع الأمن الغذائي وسبل ضمانه واستدامته آفاق 2030.....162

خلاصة الفصل الثالث.....170

الخاتمة 171

- **نتائج الدراسة**.....172
- **إختبار صحة الفرضيات**.....173

قائمة المصادر والمراجع.....176

قائمة الملاحق.....190

فهرس المحتويات.....199